



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

البحث الصرفي في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لحبي الدين درويش (ت 1402هـ - 1982م)

رسالة تقدّمت بها

مريم حسن محمد

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية-جامعة كربلاء

وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في لغة القرآن

وآدابها/لغة

بإشراف

أ.د. عباس علي إسماعيل

2017م

1438هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِيْ عِلْمًا﴾

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيْمُ

[طه/114].

ترشيح رسالة للطبع

نظرا لانجاز مباحث وفصول (الرسالة) الموسومة (البحث الصرفي في كتاب إعراب القرآن وبيانه لمحبي الدين درويش) لطالبة الماجستير (مريم حسن محمد حسون) فاني أرشحها للطبع .

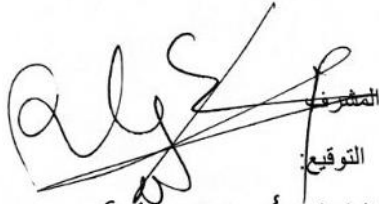


التوقيع:

المشرف: أ. د. عباس علي إسماعيل
مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية
التاريخ: جامعة كربلاء
١٥ / ٩ / ١٧ .

إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (البحث الصرفي في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحبي الدين درويش (ت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)) التي قدمتها الطالبة (مريم حسن محمد حسون) قد تم إعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة القرآن وآدابها.


المشرف
التوقيع:

المرتبة العلمية: أستاذ دكتور

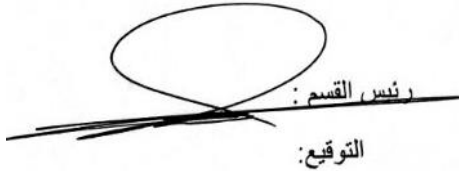
الاسم: د. عباس حاتم إسماعيل

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية

جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٠١٧/٩/١٧

بناء على توصية المشرفين والمقوم العلمي أرشح هذه الرسالة:


رئيس القسم:
التوقيع:

الاسم: د. سالم مالهع

التاريخ: ٢٠١٧/١٢/٧

إقرار لجنة المناقشة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (البحث الصرفي في كتاب اعراب القرآن الكريم وبيانه لمحبي الدين درويش (ت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) المقدمة من قبل طالبة الماجستير (مريم حسن محمد) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعقد انها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) لنيل درجة الماجستير في لغة القرآن وآدابها .



أ.د. منذر ابراهيم حسين
رئيساً



أ.د. عباس علي كصاعل
عضواً ومشرفاً

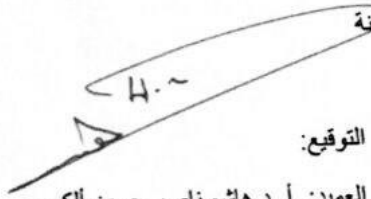


أ.م.د. مؤيد جاسم محمد
عضواً
٢٠١٨/٤/٢٠



أ.م.د. خالد عباس حسين
عضواً
٢٠١٨/٤/٢٠

تمت مصادقة مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء على قرار اللجنة



التوقيع:

العميد: أ.د. هاشم ناصر حسين الكعبي

التاريخ: ٢٠١٨/٥/٨

الإسلام
عاشق

-إلى الأرواح التي ضمّها ترابُ الوطن الحبيب
الشهداء العظام.

-إلى من يرضى الله برضاها أبي و أمي.

-إلى ورود المحبة ينابيع الوفاء من رافقني في
السراء والضراء إخوتي وأخواتي.

-إلى الشموع التي تحترق لتضيء لنا طريق الحياة
أساتيذي.

-إلى كلِّ مُحِبِّ للغة القرآن الكريم.

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكراً وتقديراً

لا يسعني بعد أن أتممتُ هذا الجهد المتواضع إلا أن أشكر الباري عزّ وجلّ المنعم الأول الذي يعجز العقل عن الإحاطة بجميع نعمه ، ويكفُّ اللسان عن شكره عليها بما هو أهل له.

وأتقدّم بشكري الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عباس علي إسماعيل ، الذي كان صاحب الفضل الكبير في تقويم ما اعوجّ من هذه الرسالة ، بما قدّمه لي من آراء قيمة ، وأفكار بناءة ، كانت لي بمنزلة السراج الذي يستضاء بنوره في طريق ما واجهتني من صعوبات هذا العمل.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أساتيذني في قسم اللغة العربية الذين أغدقوا علينا بمنابع علمهم في مرحلتي البكالوريوس والماجستير ، وكذا السادة المناقشين لقبولهم رسالتي هذه سائلة الله أن ينفعني بعلمهم ، و ينور لي طريق البحث بملاحظاتهم واستدراكاتهم السديدة وتوجيهاتهم الرشيدة ممّا يجعلها أكثر رصانة وعمقاً.

ولا يفوتني تسجيل شكري ودعائي لجميع إخواني ، و زملائي ؛ من أعارني منهم كتاباً ، أو أبدى تشجيعاً ، فلهم مني كلّ شكرٍ وتقديرٍ.

وفي الأخير أرجو من الله التوفيق والسداد ، وأن يوفق الجميع لما يحب ويرضى أنّه سميع مجيب.

مريم حسن محمد

الخلاصة

تحاول هذه الدراسة تتبع البحث الصرفي في كتاب اعراب القرآن الكريم وبيانه لمحبي الدين درويش ومعرفة أهم الموازين الصرفية من مشتقات والجموع والصيغ الصرفية الأخرى ، فضلاً عن الابدال والإعلال والتصغير والنسب ، مع الأخذ بما تضافرت فيه جهود علماء العربية القدماء والمحدثين من دراسات قرآنية جعلت هذه المباحث هدفاً لها. وقد سخر الباحث المنهج الوصفي التقريري في تحليل الظاهرة الصرفية مع بعض الميل للمنهج المعياري .

وطبقاً لطبيعة البحث فقد قسم على ثلاثة فصول ، تتصدرها مُقَدِّمَةٌ ، وتُعقبها خاتمة ، وقائمة بالمصادر والمراجع الواردة في البحث. الفصل الأول جاء بدراسة المشتقات ومصادر الأفعال ، اما الفصل الثاني فقد تم بدراسة الأبنية الواردة في كتاب اعراب القرآن الكريم وبيانه . اما الثالث فقد جاء بعنوان مباحث صرفية متفرقة حاول أن يسلط الضوء على محدداتها المتعددة. وكان الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن جهود عالم كبير في العربية ، وتبسيط الضوء على أحد المجالات التي خاض فيها ، ألا وهو ميدان علم الصرف ، مع محاولة تناول ما جاء من مادة لغوية من الإعلال في كتابه ، ودراستها على وفق النظرية الحديثة في الدرس اللغويّ. وجاءت الخاتمة التي ذكر فيها اهم النتائج التي توصل اليه البحث.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ-د	المقدمة
67-1	الفصل الأول: المشتقات
6-3	المصادر
7-6	المصدر الأصلي
19-7	مصادر الفعل الثلاثي المجرد
23-19	أبنية مصادر الثلاثي المزيد
27-24	المصدر الميمي
30-27	مصدر المرّة والهيئة
36-31	اسم الفاعل
41-36	الصفة المشبهة
48-41	صيغة المبالغة
54-48	اسم المفعول
56-54	العدول الصرفي عن صيغة مفعول
59-56	اسم التفضيل
65-59	اسما الزمان والمكان
67-65	اسم الآلة
142-68	الفصل الثاني: الجموع

80-69	جمع المذكر السالم
84-80	جمع المؤنث السالم
87-84	جمع التكسير
94-87	جمع القلة
113-94	جمع الكثرة لغير منتهى الجمع
127-113	أبنية منتهى الجمع
132-127	اسم الجمع
135-132	اسم الجنس الجمعي
138-135	جمع الجمع
142-138	تعدد الجموع للمفرد الواحد
203-143	الفصل الثالث: مباحث صرفية متفرقة
158-143	أبنية الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم
162-158	تعدد أبواب الفعل الواحد
163-162	الإبدال
165-164	إبدال تاء الافتعال طاء
166-165	إبدال تاء الافتعال دالاً
170-166	الإعلال
175-170	الإعلال بالحذف

178-176	الإعلال بالقلب
179-178	الإعلال بالنقل
183-179	الإعلال بتقصير صوت المدّ
183	الملحق بالمشتقات:
186-183	التّصغير
189-186	تصغير الاسم الثلاثي والرّباعي
191-190	تصغير دابةً و عنكبوت
192-191	ما لا يجوز تصغيره وشواذ التصغير
194-193	النّسب
197-194	النّسب بإلحاق ياء النّسب
201-198	صيغة فَعَالٍ و فاعِلٍ و فَعِلٍ في النسب
203-201	النّسبة المعدولة عن القياس
209-204	الخاتمة
230-210	روافد البحث
A	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

المقدمة

المُقَدِّمَة

الحمدُ لله ربِّ العالمين نحمدهُ ونستعينهُ ، ونعوذُ به من شرورِ أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، ونعوذُ به من زلّةِ الفكرِ ، وجموحِ القلمِ ، ونسألهُ التوفيقَ فيما نأتي ونذرُ ، وصلى اللهُ على سيدنا محمدٍ ، وعلى آله الطيبين ، وصحبه الغرِّ الميامين .

أَمَّا بَعْدُ:

فقد تضافرت جهود علماء العربية القدماء والمحدثين على الاهتمام بدراسة القرآن الكريم ؛ بغية الوصول إلى المعاني التي يتضمنها ، وتبيين أغراضه ومغزاه ، ومن مظاهر هذا الاهتمام أنهم ألفوا كتباً كثيرة في إعراب القرآن الكريم ، ومنها: كتاب (إعراب القرآن الكريم وبيانه) للأستاذ محيي الدين درويش (ت1982م) الذي يعدُّ أهم كتاب أُلف في إعراب القرآن في العصر الحديث ، وقد تناول في أثنائه الإعراب ، والبلاغة ، والتفسير ، واللغة ، فضلاً على اهتمامه بالحديث عن آيات الأحكام ، والعناية بالقراءات القرآنية ، وكذلك الاهتمام ببعض أحكام التجويد .

وإنّما أكثرُ الأستاذ الدرويّش من البحث في علم الإعراب ، وعلم التصريف ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ؛ لأنّها علوم شديدة الاتّصال بعضها ببعض ، ومن هنا يمكن القول: إنّ هذا الكتاب من كتب تحليل النصّ القرآنيّ .

وقد بنى المؤلف كتابه على كتب التفسير ، مثل: المحرّر الوجيز لابن عطية ، والكشاف للزمخشريّ ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ . وكذلك اعتمد على كتب النحو القديمة ، وآية ذلك أنّه كان يورد آراء أئمة النحو ، مثل: سيبويه ، والكسائيّ ، وابن هشام ، كما اعتمد في بناء كتابه على المعجمات اللغويّة ، مثل: القاموس المحيط للفيروز آبادي ، والمصباح المنير للفيوميّ ، ومختار الصحاح لأبي بكر الرّازي .

وعلى أيّ حال إنّ المادة التي عكف على دراستها هذا البحث هي المادة الصرفيّة من هذا الكتاب ، الأمر الذي كان سببًا بوسمها بـ(البحث الصرفيّ في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدّين درويش(ت1402هـ-1982م)).

وقد سخر المؤلف المنهج الوصفيّ التقريريّ في تحليل الظاهرة الصرفية في كثير من مواضع كتابه ، بيد إنّه في بعض المواضع كان يميل إلى المنهج المعياري في تفسير مسائل الصرف ، وهو المنهج السائد في الدراسات العربية القديمة ، وممّا يلاحظ على المؤلف أنّه كان يأخذ بأصح التوجيهات ، ويردّ على الآراء التي كان يرى فيها تكلفًا وصناعة.

وكان يميل إلى تلخيص ما يراه مفيدًا من الآراء التي تتعلق بالصرف بما يفيد بالغرض ، ويحقّق المطلوب ، على أنّه كان يميل إلى الإسهاب والإطالة حين يرى أنّ بعض المسائل الصرفيّة تحتاج إلى مزيد من التوضيح والفهم.

وممّا يلاحظ على منهجه التدوينيّ للمادة الصرفيّة أنّه لم يكن يتحدث عن المسألة الصرفيّة في مكان واحد ؛ فقد كان يذكر المسائل التي تتصل بالصرف بعنوان اللغة ، وقد يذكر المسائل الصرفية في أثناء إعرابه آيات القرآن الكريم أو بعنوان الفوائد والبلاغة.

والمنهج الذي اعتمده الباحثة في الرسالة منهج استقرائيّ ، وصفيّ تحليليّ ، يقوم على تتبع الظاهرة الصرفيّة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، مع محاولة تصنيفها على وفق الحقل الصرفيّ الذي تردّ فيه ، وتحليلها بالاعتماد على كتب اللغة القديمة والحديثة.

واقترضت طبيعة البحث أن يُقسّم على ثلاثة فصول ، تنصدها مقدّمة ، وتعقبها خاتمة ، وقائمة بالمصادر والمراجع الواردة في البحث.

وجاء الفصل الأول بعنوان المشتقات ، ودرستُ فيه أبنية المصادر المتمثلة بالمصدر الأصلي الذي انقسم إلى مصادر الفعل الثلاثي المجرد ، والثلاثي المزيد ، ومصادر الرباعي المجرد والمزيد ، ودرستُ أيضاً المصدر الميمي ، ومصدر المرة والهيئة.

كما درستُ في هذا الفصل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وصيغة المبالغة ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسمي الزمان والمكان.

وجعلتُ الفصل الثاني موطناً لدراسة أبنية الجمع الواردة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، التي تمثلت بجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير الذي انقسم إلى شقين ، وهما: جمع القلة ، وجمع الكثرة ، فضلاً على اسم الجنس الجمعي ، واسم الجمع ، وجمع الجمع ، وتعدد جموع المفرد الواحد.

وكان الفصل الثالث بعنوان مباحث صرفية متفرقة ، تناولتُ فيه أبنية الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم ، والإبدال ، والإعلال في ضوء النظرية اللغوية الحديثة ، فضلاً على دراسة الملحق بالمشتقات من تصغير ونسب.

وكان الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن جهود عالم كبير في العربية ، وتبسيط الضوء على أحد المجالات التي خاض فيها ، ألا وهو ميدان علم الصرف ، مع محاولة تناول ما جاء من مادة لغوية من الإعلال في كتابه ، ودراستها على وفق النظرية الحديثة في الدرس اللغوي.

والكتب التي اعتمدها الباحثة في البحث كثيرة ، أهمها كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه الذي يمثل المصدر الرئيس الذي تقوم عليه الدراسة ، وكتب النحويين المتأخرين ، وكذلك المعجمات اللغوية ، ومن الكتب الحديثة التي أخذتُ منها كتاب الأبنية الصرفية في كتاب سيويه ، والمنهج الصوتي للبنية العربية ، وغيرها من

أَمَات الكُتُب.

ومسك الختام أتقدّم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور ((عباس علي إسماعيل)) لما قدمه ليّ من ملاحظ قيمة أنارت طريق البحث ، هذا وبعد فإنّ قصرْتُ فما أنا إلاّ إنسان أخطئ وأصيب راجيةً من الله التوفيق والسداد ، وإنّ أصبت فهذا من عند الله ، وما توفيقِي إلاّ بالله ، وآخر دعوانا إنّ الحمدُ لله ربّ العالمين.

الباحثة.

الفصل الأول: المشتقات

-المصادر:

-المصدر الأطلبي

-المصدر الميمبي

-مصدر المرّة والهيأة

-اسم الفاعل

-الصفة المشبهة

-صيغة المبالغة

-اسم المفعول

-اسم التفضيل

-اسما الزمان والمكان

-اسم الآلة

الفصل الأول: المشتقات

المشتقات

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية ؛ إذ يمكن أن تولد ألفاظاً متعددة من جذر لغوي واحد فيها ، وهذه الألفاظ تتميز بحملها دلالات متعددة يتوافق بعضها مع بعضها الآخر ، ويعدّ الاشتقاق رافداً ثراً أسهم في رقي هذه اللغة ، وعلو صرحها ، ومواكبتها لتغيّرات العصر .

وقد حدّد علماء العربية القدماء مفهومه الاصطلاحي ؛ فذهب ابن الحاجب إلى أنّه: ((أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصول والمعنى الأصلي))⁽¹⁾.

وعرّفه بعض المحدثين بأنّه: ((أخذ كلمة من أخرى ؛ لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ؛ ليدلّ بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً))⁽²⁾.

ويقسم الاشتقاق بناءً على التغيّر الحاصل في صورة الكلمة على ضرب ، ضرب يشترط فيه الترتيب في أحرف الكلمة الأصلية ، ويطلقون عليه اسم الاشتقاق الصغير أو الصرفيّ أو العام ، وهذا النوع أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية ، وأكثرها أهمية⁽³⁾.

(1) أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو بن الحاجب (ت646هـ): 428/1.

(2) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيوييه ، د. خديجة الحديثي: 246.

(3) ينظر: الخصائص ، ابن جني (ت392هـ): 134/2 ، دراسات في فقه اللغة ، الدكتور صبحي الصالح: 147.

الفصل الأول-----المشتقات

ونوع لا يشترط فيه الترتيب ، ويسمى الاشتقاق الكبير ، ونوع ثالث يعتمد على التقارب في المخرج أو الاتّفاق في الصفات ، مثل تناوب العين والهاء في نَعَقَ وَهَقَ ، وتناوب الصاد والسين في نحو:سراط وصراط ، ويسمونه الاشتقاق الأكبر⁽¹⁾.

وزاد الأستاذ عبدالله أمين على هذه الأنواع الثلاثة نوعاً رابعاً ، إذ عدّ النحت من ضروب الاشتقاق ، وسمّاه الاشتقاق الكبّار⁽²⁾.

وقد اختلف اللغويّون العرب القدماء في أصل الاشتقاق ؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصل الاشتقاق والمصدر مشتقّ منه ، على حين ذهب أهل البصرة إلى أنّ المصادر هي أصل أبنية اللغة وليس الفعل⁽³⁾.

وفي العصر الحديث توصل الدكتور فؤاد ترزي إلى رأي قريب لرأي الكوفيين ؛ إذ ذهب إلى أنّ أصل الاشتقاق في العربية ليس واحداً ، فقد اشتقت العرب من الأسماء والأفعال والحروف ، ولكنّ أكثر ما اشتقّ منها الأفعال ، وأنّ ما يسمونه المشتقات وكذلك المصادر مشتقة من الأفعال⁽⁴⁾.

وفي غمرة هذا الصراع تمسك بعض الباحثين المحدثين بما ذهب إليه الكوفيون ؛ وذلك لما رآه في كتب الصرفيين التقليديين ، فهم وإن تمسكوا برأي البصريين في أصل الاشتقاق ينسوّن رأيهم في الاشتقاق حين يتحدثون عن المصدر

(1)ينظر:الخصائص:134/2 ، دراسات في فقه اللغة:186، 211.

(2)ينظر:الاشتقاق:379.

(3)ينظر:الأنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري(ت577هـ):1/235 ، رقم المسألة:28.

(4)ينظر:الاشتقاق:72-73.

الفصل الأول-----المشتقات

واسمي الفاعل والمفعول وبقية المشتقات ، ويعضد رأيه بما ذهب إليه الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه: ((من أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق))⁽¹⁾.
لكنّه حين يصل إلى المصدر يستعين بنوع الفعل في معرفة المصادر⁽²⁾ ، وحين يتحدث عن اسم الفاعل يقول في جملة ما يقوله: ((وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالباً))⁽³⁾. ومثل ذلك نجده في الكثير من كتب الصرف الحديثة⁽⁴⁾.

ولهذا سيعتمد البحث على رأي الكوفيين في أصل الاشتقاق ؛ لأنّ الخلاف في هذه المسألة قد وقع في القول وليس في العمل ؛ إذ جرى العرف اللغوي على ربط المصدر بفعله ؛ فهم يستعينون بصيغة الفعل في استخراج المصدر ، ثم إنّ المذهب الكوفيّ يتماشى مع المنهج التيسيريّ في الصرف⁽⁵⁾ ، يزداد على ذلك أنّ الدرس اللغوي الموازن قد أثبت صحة رأيهم⁽⁶⁾.

المصادر

المصدر بمعناه الصرفي: اسم يدلّ على حدث مجرداً من زمن وشخص ومكان ، مع تضمنه أحرف فعله لفظاً ، ويعد الخليل (ت175هـ) أول من وسمه بهذا

(1) شذا العرف: 49.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 50.

(3) المرجع نفسه: 55.

(4) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي ، عباس علي إسماعيل: 89 ، أطروحة دكتوراه في كلية التربية/جامعة كربلاء.

(5) ينظر: تاريخ اللغات السامية ، إسرائيل ولفنسون: 14.

(6) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 89.

الفصل الأول-----المشتقات

المصطلح⁽¹⁾.

وتعددت المصطلحات التي وسم بها المصدر عند أهل اللغة ؛ إذ سمّاه سيبويه(ت180هـ) بالحدث ، والأحداث ، واسم الحدثان ، والفعل⁽²⁾ ، أمّا الدكتور تمام حسان فقد عرّف عنده باسم المعنى ، واسم الحدث⁽³⁾.

وقد فرّق الأستاذ محيي الدين درويش(ت1402هـ) بين المصدر واسم المصدر ، إذ وصف المصدر بأنّه: ((الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في أنطلق))⁽⁴⁾.

أمّا اسم المصدر أو اسم المعنى كما عُرِفَ عنده فذهب إلى أنّه: ((اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقري))⁽⁵⁾.

وهو بذلك يكون قد اختطّ منهج المتأخرين في تفريقهم بين المصدر واسم المصدر ؛ إذ نصوا على أنّ المصدر اسم دلّ على حدث جار على فعله ، أي: أن لا تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً أو تقديراً من غير تعويض. وأمّا إذا نقصت حروفه عن حروف فعله لفظاً أو تقديراً من غير تعويض فهو اسم مصدر⁽⁶⁾ ، ومن

(1) ينظر: العين: 96/7 ، دقائق التصريف ، ابن سعيد المؤدب: 44 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 208.

(2) ينظر: الكتاب: 36,34,12/1 ، المفصل في علم العربية ، الزمخشري(ت538هـ): 56.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 91.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 279/4.

(5) المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب ، ابن هشام(ت761هـ): 211، شرح الأشموني ، الأشموني(ت929هـ): 335/2 ، التبيان في تصريف الأسماء ، الدكتور أحمد حسن كحيل: 31 ، معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي: 164/3.

الفصل الأول-----المشتقات

أمثله عند الدرويش قولهم: نبات من الفعل أنبت⁽¹⁾ ، ونحو ما نصَّ عليه أنَّ القرض اسم مصدر ؛ لأنَّ المصدر إقراض ، والقرض بمعنى الشيء المقرض⁽²⁾.

ويُستشف من تعريف الدرويش للمصدر واسم المصدر أنَّ التفرقة بينهما من جهة اللفظ ، إنَّما تكون في اسم المصدر والمصدر المأخوذ من فعل غير ثلاثي. أمَّا المأخوذان من فعل ثلاثي فتكون التفرقة بينهما على أساس المعنى ؛ لأنَّ حروف اسم المصدر من الثلاثي تساوي حروف فعله من حيث العدد ، فما تساوت حروف فعله ، وكان دالًّا على هيئة أو أثر كالرِّزْق لما يُرزق به ، والضَّر لما يصاب به المضرور فهو اسم مصدر ، أمَّا ما دلَّ على حدث ، كالرِّزْق والضَّر فهو مصدر⁽³⁾.

وقد أشار الأستاذ محيي الدين الدرويش إلى هذا المعنى بقوله: ((يقولون مصدر واسم مصدر في الشئيين المتغايرين لفظًا ، أحدهما للفعل ، والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل ، ومثل له ب: الطهور والطهور ، والأكل والأكل ، فالطهور المصدر ، والطهور اسم لما يتطهر به ، والأكل المصدر ، والأكل ما يؤكل))⁽⁴⁾.

أمَّا المتقدمون من النحويين مثل سيبويه فليس عندهم فرق بين مصدر واسم مصدر ، فكلَّ ما دلَّ على الحدث فهو مصدر⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 81/8.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 316/1.

(3) ينظر: التعريف بالتصريف ، الدكتور علي أبو المكارم: 235.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/ 279.

(5) الكتاب: 36/1 ، ارتشاف الضرب ، أبو حيان (ت745هـ): 2263/5-2264 ، التبيان في تصريف الأسماء: 31.

الفصل الأول-----المشتقات

وتقسّم المصادر على أربعة أضرب: المصدر الأصلي ، والمصدر الميمي ،
ومصدر المرّة والهيئة ، والمصدر الصناعي⁽¹⁾.

المصدر الأصلي

هو ما يدلّ على معنى مجرّد ، وليس مبدوءًا بميم زائدة ، فيما عدا صيغة
المفاعلة ، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة ، نحو: فَهْم-تَقْدُم⁽²⁾.

وعليه نخرج من رابطة هذا التعريف كلّاً من المصدر الميمي المتصدر بالميم
الزائدة ، والمصدر الصناعي المختوم بياء مضعّفة تعقبها تاء التأنيث⁽³⁾.

أمّا المصدران الدالان على المرّة والهيئة فيدخلان في تعريف المصدر الأصلي ،
لكن لا يذكر إلّا مقيدًا بذكر المرّة أو الهيئة⁽⁴⁾.

ويُقسّم المصدر الأصلي في اللغة العربية على مصدر الفعل الثلاثي ،
ومصدر الفعل الرباعيّ ، ومصدر الفعل الخماسيّ ، فضلاً على السداسيّ⁽⁵⁾.

وأبنية المصدر الأصلي منها ما يعتمد على السماع ، ومنها ما يخضع لقياس ،
إذ ذهب ابن الحاجب (ت646هـ) في كافيته إلى أنّ المصدر من الثلاثيّ المجرّد

(1) ينظر: في تصريف الأسماء ، أمين علي السيد: 55 ، نحو اللغة العربية قواعد النحو و
الصرف ، الدكتور محمد أسعد النادري: 118 ، الصرف وعلم الأصوات ، الدكتور ديزيره سقال
:183.

(2) ينظر: النحو الوافي ، الدكتور عباس حسن: 181/3-182، 201.

(3) ينظر: شذا العرف: 54.

(4) ينظر: النحو الوافي: 186/3.

(5) ينظر: الكناش ، أبو الفداء الأيوبي (ت732هـ): 1/322 ، النحو الوافي: 193/3.

الفصل الأول-----المشتقات

سماعيّ ، فهي لا تترك إلا بالسمع ؛ لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف ؛ ولأنّها لم تجئ على جهة يمكن القياس عليها⁽¹⁾. ومع ذلك كلّه وضع الصرفيون بعض الضوابط التي تنطبق على فصائل معينة من الأفعال الثلاثيّة ، نستطيع بها معرفة مصادر تلك الأفعال من غير الرجوع إلى المعجمات اللغوية.

أمّا مصادر الفعل غير الثلاثيّ فقياسيّة ، وهو رباعيّ ، وخماسيّ ، وسداسيّ⁽²⁾.

وخلّص بعض علماء العربية إلى أنّ المشهور من مصادر الفعل الثلاثيّ اثنان وثلاثون بناءً ، وذكر بعضهم أنّها أربعة وثلاثون بناءً⁽³⁾ ، وأوصلها بعضهم إلى ثمانية وثلاثين بناءً⁽⁴⁾.

وقد أكثر الدرويش في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه من ذكر أبنية المصادر والعرض لمعانيها، ويمكن دراستها بالآتي:

مصادر الفعل الثلاثيّ المجرد

صيغة فَعْل

ويأتي مصدرًا لكلّ فعل متعدّد على وزن (فَعْل-يَفْعُل) ، وعلى وزن (فَعَلَ-يَفْعَل) ،

(1) ينظر: الكافية في علوم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: 40 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 211.

(2) ينظر: الكناش: 322/1.

(3) ينظر: الكناش: 320/1 ، المناهل الصافية ، لطف الله الغياث(ت1035هـ): 89/1.

(4) ينظر: شرح المراح في التصريف ، العيني(ت855هـ): 38-40 ، الصرف الواضح ، الدكتور عبد الجبار النايلة: 120.

الفصل الأول-----المشتقات

أو (فَعِل-يَفْعَل) ، أو (فَعِل-يَفْعَل)⁽¹⁾.

وقد جاءت أمثلة هذه الصيغة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه من أبواب الفعل الآتية:

1-فَعِل-يَفْعَل:نحو:سَبَبْتُ مصدر سَبَبْتُ اليهود تَسْبُتُ ، إذا عَظُمَت سببها بترك الصيد والاشتغال بالتعب ، و خَطَبُ بمعنى الشان مصدر خَطَبُ يَخْطُبُ ، وكذلك فَوْر ، وهو العجلة والسرعة ، وهو مصدر من فارت القدر إذا غلت استعير للسرعة ، ومنه الخَبء بمعنى المخبوء ، يقال:خَبَأْتُ الشَّيْءَ أَخْبَوُهُ خَبَأً من باب نفع ، أي: سترته ، و سَمَكُ مصدر سَمَكُ الشَّيْءَ يَسْمُكُهُ بمعنى رفعه⁽²⁾ ، ومثله الخَمْرُ من خَمَرَهُ يَخْمُرُهُ خَمْرًا⁽³⁾ ، إذا ستره⁽⁴⁾.

وقد يتضمن المصدر في حشوه أو عجزه صوت علة ، نحو:عَوْر مصدر غار ، أي:ذهب فلا سبيل إليه⁽⁵⁾ ، ومثله صَوْتُ ، مصدر صَات يصوت صوتًا فهو صائت⁽⁶⁾ ، و رهوًا مصدر رها يرهو رهوًا ، وهو أمًا بمعنى أنفرج ، أو سكن⁽⁷⁾.

(1)ينظر:أدب الكاتب ، ابن قتيبة(276هـ):417 ، التكملة ، أبو علي الفارسي(ت377هـ):212-213 ، مختصر الصرف ، عبد الهادي الفضلي:53.

(2)ينظر:لسان العرب ، ابن منظور(ت711هـ):443/10.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/285 ، 1/524 ، 3/66 ، 3/550 ، 5/500 ، 8/212.

(4)ينظر:لسان العرب:4/256.

(5)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/490.

(6)ينظر:المرجع نفسه:6/95-96.

(7)ينظر:المرجع نفسه:9/123.

الفصل الأول-----المشتقات

2-فَعَلَ-يَفْعَلُ:نحو:أَجَلَ من أَجَلُهُ يَأْجِلُهُ ، جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه
:(الْأَجَلَ بسكون الجيم مصدر ، يُقَالُ:أَجَلَ عَلَيْهِمْ شَرًّا ، أَي:جَنَاهُ وَهَيَجَهُ))⁽¹⁾ ،
وَهَمَسَ ومعناه الصوت الخفي ، وهو مصدر هَمَسْتُ الكلام إذا أَخْفَيْتَهُ ، ووفدًا
مصدر وَفَدَ يَفِدُ وفدًا ووفودًا ووفادة وإفادة ، والوَدَقُ ، وهو المطر⁽²⁾ ، يقال:وَدَقَ
السحاب يَدِيقُ من باب وَعَدَ⁽³⁾.

3-فَعَلَ يَفْعَلُ:نحو:زَحَفَ مصدر زَحَفَ-يَزْحَفُ⁽⁴⁾.وقد عدَّ الصرفيون مجيء صيغة
فَعَلَ من باب فَعَلَ-يَفْعَلُ مما فيه حرف حلق سماعي ، وآية ذلك أنهم خصّوا أفعال
هذا الباب بأبنية مصدرية غير البناء (فَعَلَ) ، وهي:فَعَالَةٌ ، نحو:نَصَحَ-نَاصِحَةٌ ،
وفِعَالَةٌ ، نحو:نَكَأَ-نِكَائَةٌ ، وفَعَالٌ ، نحو:ذَهَبَ ذَهَابًا ، وفُعَالٌ ، نحو:سَأَلَ سُؤْلًا⁽⁵⁾ ،
وذكر صاحب اللسان أنّ زَحَفَ يأتي مصدره على زَحَفَ ، وزُحُوفٌ ، وزَحَفَانٌ⁽⁶⁾.

نستشف مما تقدّم أنّ الصيغة المصدرية فَعَلَ جاءت في كتاب إعراب القرآن
الكريم وبيانه من فَعَلَ-يَفْعَلُ ، وفَعَلَ-يَفْعَلُ المتعدّيين ، نحو:خَبَأَ ، وَسَمَكَ ، و
أَجَلَ ، وكذا من فَعَلَ-يَفْعَلُ ، وفَعَلَ-يَفْعَلُ اللّازمين ، نحو:سَبَّتْ ، وَخَطَبَ ، و وَدَقَ.
ويذكر الصرفيون أنّ صيغة (فَعَلَ) سماعية في اللّازم من الأفعال الثلاثية

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:120/7.

(2)ينظر:القاموس المحيط ، الفيروز آبادي(ت817هـ):927.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/ 647 ، 726 ، 291/5.

(4)ينظر:المرجع نفسه:112/3.

(5)ينظر:شرح المفصل ، ابن يعيش(ت643هـ):49/4.

(6)ينظر:لسان العرب:9/ 129.

الفصل الأول-----المشتقات

المجرّدة ، والقياس في (فَعَلَ) اللّازم عندهم أن يكون مصدره على صيغة فُعُول ، ما لم يكن دالاً على امتناع أو تقلب أو داء أو صوت أو سير أو حرفة أو ولاية⁽¹⁾.

وتطرّق الدرويش إلى نكتة لطيفة ارتبطت بالمصدر (وَيْل) الذي جاء على صورة هذا المصدر ، إذ إنّه لا فعل له من لفظه ، وعزا سرّ ذلك إلى أنّ العرب قد أماتت الفعل المتعلق به⁽²⁾.

ولابن جني (ت392هـ) الأثر البين في هذه المسألة ، فذهب إلى أنّ (وَيْل)- وَوَيْس-وَوَيْح) مصادر ليس لهن فعل ، وعلل سرّ ذلك ؛ بأنّ العرب تتكبوا في استعمال أفعالها ؛ للثقل ، ولما كان يلزمهم من إعلال الفاء والعين جميعاً ، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء⁽³⁾.

صيغة فَعَلَ

تردّ هذه الصيغة قياساً للفعل الثلاثي اللّازم من باب فَعَلَ-يَفْعَلُ ، بشرط أن لا يكون الفعل الذي تشتقّ منه هذه الصيغة دالاً على ولاية أو لون أو معالجة أو معنى ثابت ، أي: إنّ هذه الصيغة تأتي من أفعال تدلّ على داء ، نحو: وَجَع ، أو حزن أو فرح ، نحو: فَرَح ، وَنَدَم ، وَجَدَل ، أو خوف وذعر ، نحو: فَزَع ، أو عيب كالداء ، نحو: كَسَل ، وَعَوَّر ، أو دالاً على حلية ، نحو: وَرَع ، والدالّ على جوع أو عطش ،

(1) ينظر: شرح الشافية ، رضي الدّين الاسترأبادي (ت686هـ): 1/157 ، شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهرّي (ت905هـ): 2/25 ، 28.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/692 ، 170/7.

(3) ينظر: المنصف: 2/286.

الفصل الأول-----المشتقات

نحو: طَوَى ، والدالّ على سهولة أو تعذر ، نحو: سَلَسَ ، وَعَسَرَ⁽¹⁾.

وقد جاءت هذه الصيغة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه من البابين الآتيين:

1- فَعِل-يَفْعَل: نحو: مَرَضَ مصدر مَرِضَ ، و يطلق في اللغة على الضعف والفتور⁽²⁾ ، ودلّ المصدر هنا على داء ، ومنه صَعَدَ مصدر صَعِدَ ، أي شاقاً⁽³⁾ ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن/17] ، وكذلك العَمَهُ بمعنى التحير والتردد ، وهو مصدر الفعل عَمِهَ يَعْمَهُ⁽⁴⁾ ، ومثله أَجَلَ ، وهو مدة العمر من أولها إلى آخرها ، وأفاد الدرويش ممّا حكاه صاحب المصباح في أَجَلَ ، إذ ذهب إلى أنه مصدر أَجَلَ الشَّيْءُ أَجَلًا من باب تَعِبَ⁽⁵⁾.

وقد تجيء صورة الفعل لهذه الصيغة المصدرية مضعفة ، ومثّل له الدرويش بالمصدر (كَلَّ) ، بمعنى ثقيل⁽⁶⁾ ، وأفاد ممّا ذهب إليه صاحب القاموس بأنه:

(1) ينظر: الكتاب: 4/17-21 ، أدب الكاتب: 418 ، شرح التصريح: 2/26-27 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 216-217 ، مختصر الصرف: 54.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/45.

(3) ينظر: المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت502هـ): 280 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 8/93.

(4) ينظر: الصحاح ، الجوهري (ت393هـ): 6/2242 ، لسان العرب: 13/519 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 5/477.

(5) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيومي (ت774هـ): 2 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/543.

(6) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/276.

الفصل الأول-----المشتقات

((مصدر كَلَّ يَكِلُّ من باب تَعِبَ كَلًّا وَكَلَّةً وَكَلَالًا وَكَلَالَةً وَكُلُولَةً تَعِبَ وَأَعْيَا))⁽¹⁾. وقد

دلَّ على الإعياء ، ومثله لَحَنَ مصدر من باب تَعِبَ ، وحمل دلالة القول⁽²⁾.

2-فَعَلَ-يَفْعُلُ:نقل لنا الدرويش ما ذهب إليه صاحب مختار الصحاح إلى أن سَلَكَ

بافتح مصدر ، ومعناه الدخول ، من باب نَصَرَ⁽³⁾. إذ حمل دلالة الولوج في الشيء ،

ومنه رَتَّقَ ، وأفاد الدرويش ممَّا ذهب إليه صاحب مختار الصحاح بأنَّ: ((الرَّتْقُ ضِدُّ

الْفَتْقِ وقد رَتَّقَ الْفَتْقَ من باب نَصَرَ فَازْتَتَّقَ أَي التَّأَمَّ))⁽⁴⁾.

وقد عدَّ علماء العربية المصدرين سَلَكَ ورَتَّقَ من المصادر السماعية على هذه

الصيغة من باب فَعَلَ-يَفْعُلُ ، حتى أن ابن خالويه(ت370هـ) يرى أنه ليس في كلام

العرب مصادر على هذه الصيغة من باب فَعَلَ-يَفْعُلُ إلا ستة مصادر ، هي:طَلَّبَ

طَلْبًا ، ورَفَّضَ رَفْضًا ، وطَرَدَ طَرْدًا ، حَلَبَ حَلْبًا ، ورقَّصَ رَقْصًا⁽⁵⁾.

وعلى أيِّ حال نستطيع أن نتبين من كلِّ ذلك أن ما جاء من مصادر على

صيغة (فَعَلَ) في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه قد توزعت بين السماع والقياس ،

وذهب بعض اللغويين من مثل ابن مالك ، ورضي الدين ، وابن الناظم أن القياس

في مصدر (فَعَلَ) اللازم على (فَعَلَ) ، سواء أدلَّ على ولاية أم لون أم معالجة أم

(1)القاموس المحيط:1053.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:212/7.

(3)ينظر:مختار الصحاح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد عبد اللطيف السبكي:130 ،
إعراب القرآن الكريم وبيانه:178/4.

(4)مختار الصحاح:98 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:25/5.

(5)ليس في كلام العرب:86.

الفصل الأول-----المشتقات

معنى ثابت أم على غيرها من المعاني⁽¹⁾.

صيغة فُعُول

أُقرت قياسية هذا المصدر في كلِّ فعل لازم على وزن (فَعَلَ) ، إذا لم يدلَّ على صوت أو سير أو امتناع أو داء أو مهنة⁽²⁾.

وقد ذكر الدرويش أمثلة قليلة لهذه الصيغة المصدرية ، ومن الأبواب الآتية:

1-فَعَلَ-يَفْعُلُ:نحو:الغُرُور ، مصدر غَرَّ⁽³⁾ ، أي:خدع ، والغرور الباطل⁽⁴⁾ .

2-فَعَلَ-يَفْعَلُ:نحو:جُنُوح من جَنَحَ-يَجْنَحُ⁽⁵⁾.

3-فَعَلَ-يَفْعِلُ:عرض الدرويش قراءة وقود في قوله تعالى: ﴿وَقَوِّدْهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةَ﴾

[البقرة/24]. و بيّن الدرويش أنّ الوَقُود بالفتح الحطب ، وقرأ طلحة بن مُصَدِّق بضم

(1)ينظر:شرح التسهيل ، ابن مالك الأندلسي(ت672هـ):471/3 ، شرح الشافية:160/1 ، شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم(ت686هـ):309.

(2)ينظر:المفتاح في الصرف ، الجرجاني(474هـ):63 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام(ت761هـ):236/3-237 ، الكافي في اللغة ، الدمشقي(ت1338هـ):102 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:212.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:588/1.

(4)ينظر:القاموس المحيط:449.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:162/3.

الفصل الأول-----المشتقات

الواو فجعله مصدرًا⁽¹⁾ ، ومعناه الاتقاد⁽²⁾ ، ومثله النُّكُوص مصدر نَكَّصَ-يُنَكِّصُ⁽³⁾ ،
بمعنى الرجوع إلى الوراء⁽⁴⁾.

وهذه المصادر تدخل في باب المصادر المحفوظة ؛ لأنها جاءت على غير
القياس ، وآية ذلك أنّ بعضها مأخوذ من أفعال متعدية ، مثل: الغُرور ، والوُقُود ،
وبعضها يدلّ على الحركة ، مثل: جُنُوح ، و نُكُوص⁽⁵⁾.

صيغة فُعلى

يستحدث هذا الوزن بتغيير آخر وزن (فُعَل) مع إثبات الفتحة الطويلة حركة بناء
الآخر⁽⁶⁾ ، وعقد له سيبويه بابًا بعنوان: ((ما جاء من المصادر وفيه ألف
التأنيث))⁽⁷⁾. وتعدّ هذه الصيغة من المصادر النادرة التي تحفظ ولا يقاس عليها⁽⁸⁾.
وساق لها الدرويش بعضًا من المصادر التي جيء بها بناءً على صورته ،

(1) ينظر: معجم القراءات القرآنية ، الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم
مكرم: 199/1 ، الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (ت671هـ): 355/1 ، إعراب القرآن الكريم
وبيانه: 66/1.

(2) الصحاح: 553/2.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 211/5.

(4) لسان العرب: 101/7.

(5) ينظر: المقتضب ، المبرد (ت285هـ): 125/2-126 ، شرح التسهيل: 471/3.

(6) ينظر: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية (دراسة وصفية تاريخية) ، أمانة صالح
الزعبي: 87.

(7) الكتاب: 40/4.

(8) ينظر: المقرّب ، ابن عصفور (ت669هـ): 133/2.

الفصل الأول-----المشتقات

نحو:رُؤياً مصدر رأى الحلمية ، وطُوبَى ، فذهب إلى أنها مصدر من الطيب كبُشْرِى
ورُجعى و زُلقى ، فالمصدر قد يجيء على وزن فُعَلَى وأصله يائي فهي طُيىى ،
فقلبت الياء واواً ؛ لوقوعها ساكنة أثر ضمّة⁽¹⁾.

ويرى ابن عصفور أنّ هذه الصيغة لم تأتِ مصدرًا في العربية إلاّ في رُجعى ،
و فُتّىا ، و بُغىا ، و لُقّىا⁽²⁾.

صيغة فَعَال

ذكر الصرفيون أنّ هذا الوزن هو أحد صور مصدر الفعل الثلاثي المجرد ،
وهو مصدر سماعي في جميع ما ورد عليه⁽³⁾.

ومثّل الدرويش لهذه الصيغة المصدرية بمثالين أحدهما:بَيَات بمعنى ليلاً ،
وذكر أنّه يقال:بات وبيّيت وبيات بيئًا وبيّنة وبياتًا وبيئوتة ومبيئًا من بابي فَتَحَ وجَلَسَ
في المكان:أقام فيه الليل⁽⁴⁾ ، ونبات فهو من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) ، بيد أنّه أجاز أن
يكون مصدرًا لأنّبت على حذف الزوائد ، ويسمى اسم مصدر ، ويجوز أن يكون
مصدرًا لنبتتم مقدرًا ، أي:فنبتتم نباتًا⁽⁵⁾.

ولهذا المصدر نكتة لطيفة أفصح عنها القدامى من أرباب العربية ، وهي أنّه

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:541/3 ، 93/4.

(2)ينظر:المقرّب:133/2.

(3)ينظر:شرح الشافية:151/1 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:233.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:509/2.

(5)المرجع نفسه:81/8.

الفصل الأول-----المشتقات

من المصادر التي تجيء على غير بناء الفعل ، فقد عقد لها ابن قتيبة بابًا بعنوان ((باب ما جاء فيه المصدر على غير صدر))⁽¹⁾.

ويرى كلُّ من الخليل والزجاج أنه مصدر محمول على المعنى ؛ لأنَّ معنى (أَنْبَتَكُمْ) جعلكم تنبتون نباتًا ، والمصدر على لفظ أَنْبَتَكُمْ إِنْبَاتًا وَنَبَاتًا أبلغ في المعنى⁽²⁾.

صيغة فعالة

تكون فعالة مصدرًا لكلِّ فعل على وزن (فَعَلَ) ، الدالّ على حسن أو قبح ، نحو: شِنَاعَةٌ ، والدالّ على نظافة ، نحو: طَهَارَةٌ ، والدالّ على صغر أو كبر ، نحو: حَقَارَةٌ ، ضَخَامَةٌ ، والدالّ على قوة ، أو ضعف أو سرعة ، كصَلْب-صَلَابَةٌ ، ووضَعُفٌ ضَعْفَةٌ⁽³⁾.

ومثّل الدرويش لهذه الصيغة بالمصادر التي جاءت من البابين الآتيين:

1- فَعِلٌ-يَفْعَلُ: مثل: وِدَادَةٌ مصدرٌ وِدٌّ يُوَدُّ بمعنى التمني⁽⁴⁾.

2- فَعَلٌ-يَفْعِلُ: نحو: كَلَالَةٌ مصدرٌ كلٌّ فلانٌ يَكِلُ: إذا لم يكن له ولد أو والد⁽⁵⁾.

(1) أدب الكاتب: 421.

(2) ينظر: العين: 934 ، معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج(ت311هـ): 230/5 ، مجمع البيان ، الطبرسي(ت548هـ): 104/10.

(3) ينظر: شذا العرف: 51 ، أبنية الصرف في كتاب سيويوه: 233.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 459/1.

(5) المفردات في غريب القرآن: 437 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/ 629.

الفصل الأول-----المشتقات

وغني عن البيان من أنّهما مصدرانِ سماعيّانِ ؛ فهما يحفظان في فعلهما الذي وردا منه ولا يقاسان في غيره ؛ لمخالفتهما القياس الصرفيّ المفترض ؛ إذ اشتقا من الفعل الثلاثيّ المضعّف الذي على وزن (فَعَلَ-فَعَل) ، وآية ذلك أنّ الصرفيين يرون أنّ ما جاء على هذه الصيغة مشتقا من غير (فَعَلَ) يدخل في باب السماع⁽¹⁾. أمّا دلالتهما ، فقد دلّ المصدر الأول (وَدَادَه) على معنى الحب والمودة ، على حين دلّ الثاني كَلَالَة على معنى الضعف.

صيغة فَعَال

تأتي هذه الصيغة مصدرا للفعل الثلاثيّ المجرد الدالّ على امتناع ، من الصحيح ، كَجَمَحَ - جِمَاح ، أو المعتلّ كأبى-إِبَاء ، والدالّ على انتهاء زمان الفعل، ك:قِطَاع ، فضلا على الدالّ على وسم ، مثل:كِشَاح ، وهو ما ذهب إليه سيبويه⁽²⁾ ، وكذلك تأتي مصدرا قياسيا للفعل الذي على وزن فاعل⁽³⁾. وبعد البحث والاستقراء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تجلّى لنا أنّ صور هذا المصدر اشتقت من صيغة (فَاعَلَ) ، نحو:الخِصَام مصدر خاصم⁽⁴⁾ ، وضرار مصدر بمعنى الإضرار⁽⁵⁾ ، وحصر الدرويش المصدر ههنا بذكر معناه ،

(1) ينظر: شرح ابن عقيل ، ابن عقيل(ت769هـ):3/125 ، حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان(ت1206هـ): 2/460-461 ، شذا العرف:81.

(2) ينظر: الكتاب:4/12-13 ، مختصر الصرف:53.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك:312 ، النحو الوافي:3/201 ، التعريف بالتصريف:230.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/270.

(5) المرجع نفسه:1/299.

الفصل الأول-----المشتقات

من غير الإشارة إلى صورة فعله والتي تمثلت بضار⁽¹⁾ ، ومنه مَسَّاس مصدر الفعل ماسّ ، وقَتَلَ مصدر قاتَلَ ، والظَّهَار مصدر ظاهَرَ⁽²⁾.

أمّا الأساس الدلالي لصيغة (فِعَال) فقد أعرب عنه ابن سيدة(ت458هـ) ، فبين أنّ هذه الصيغة قد تجيء في الأصوات وليس بكثرة فُعال وفَعِيل ، كالغِنَاء ، و العِرَار ، ويجيء فِعال لانتهاء الزمان عند جمهور النحويين ، فأما أبو علي الفارسيّ فقال: ((ويجيء فِعال لأدراك ما عالجه الهواء ، وذلك نحو قولهم: الحِزَار ، والقِطَاع ، والحِصَاد))⁽³⁾.

صيغة فَعَلان

ذكرت قياسيةّة فَعَلان فيما دلّ على اضطراب وتقلب ، من (فَعَلَ)اللازم ، كغَلَى-غَلِيان ، و لَمَعَ-لَمَعان⁽⁴⁾.

ولم يختلف الدرويش عمّا ذهب إليه علماء الصرف في قياس قاعدته ، إذ أعرب عنها في معرض حديثه عن شَنَان ، فذهب إلى أنّ الشَّنَان شدة البغض⁽⁵⁾ ، يقال: شَنِنْتَ الرجل أشنؤه ، أي: أبغضه ، وهو مصدر سماعيّ مخالف للقياس من وجهين ، الأول: تعديّ فعله ، ولكسر عينه ؛ لأنّه لا يقاس إلّا في مفتوحها اللازم⁽⁶⁾.

(1)القاموس المحيط:428.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه: 718/4 ، 132/6.

(3)ينظر:المخصص:136/14.

(4)ينظر:أوضح المسالك:236/3.

(5)ينظر:المفردات في غريب القرآن:267.

(6)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:174/2.

الفصل الأول-----المشتقات

ومهما يكن من أمر فإنه من المصادر التي حفظت في كلام العرب ؛ لتعديده ، ولأنه من باب (فَعَلَ-يَفْعَلُ) ، ثم إنه لا يحمل معنى الحركة والاضطراب⁽¹⁾.

ومثله رَمَضَانَ فهو في الأصل مصدر رَمَضَ إذا احترق من الرمضاء⁽²⁾ ، فهو مصدر سماعي ؛ لاشتقاقه من الفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعَلَ) ، وكذلك حَيَوَانَ مصدر الفعل حَيِيَ وقياسه حييان ، فقلبت الياء الثانية واوا⁽³⁾ ، وسُمِّي ما فيه حياة حَيَوَانًا ، وقد اقتبسه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت/64].

وأدلى الدرويش بدلوه في هذا المقام ، إذ أشار إلى مغزى استعمال القرآن الكريم للفظه (الْحَيَوَانَ) ؛ وذلك أنّ في بناء الحيوان زيادة في المعنى ليس في بناء الْحَيَاة ، وهي ما في بناء فَعَلَانَ من معنى الحركة والاضطراب ، كالتزوّان ، واللّهَبَان⁽⁴⁾.

أبنية مصادر الثلاثي المزيد

كلّ فعل تعدّى ثلاثة أصوات ، ولم يبدأ بتاء زائدة ، فالمصدر منه يكون على وزن ماضيه ، بكسر أوله ، وزيادة المدّ الطولي للفتحة قبل عجز الكلمة⁽⁵⁾. ويمكن دراسة أبنية المصدر الثلاثي المزيد في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بالآتي:

(1) ينظر: الصحاح: 57/1.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 234/1.

(3) ينظر: اشتقاق أسماء الله ، الزجاجي (ت340هـ): 104، الأصول في النحو ، ابن السراج: 385/3 ، لسان العرب: 214/14 ، مادة: حيا.

(4) ينظر: الكتاب: 14/4 ، المقرب: 132/2 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 19/6.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد ، ابن مالك (ت672هـ): 206 ، شرح التسهيل: 3/ 472 ، جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني: 165/1.

الفصل الأول-----المشتقات

صيغة إفعال

عرّض الدرويش في كتابه قاعدة المصدر (إفعال) ، والتزم منهج من سبقه ، فذكر أنه يردّ من الفعل الصحيح العين على وزن (أفعل-يُفعل) ، كأكرم-إكرام⁽¹⁾.

ومثّل له الدرويش ب: الإينكار مصدر لأينكر بمعنى بكر ، ثم أستعمل اسمًا ، وهو طلوع الشمس إلى وقت الضحى⁽²⁾ ، وكذلك الإيسراء مصدر أسرى ، وهو لازم ، بمعنى سار في الليل ، وإسرار بكسر الهمزة مصدر أسر⁽³⁾ ، ومنه إيلاف مصدر آلف رباعيًا بوزن أكرم ، وإبعاد مصدر أبعد⁽⁴⁾ ، ويدخل في هذا الباب ما جاء في إعراب القرآن الكريم وبيانه أن (إيجادًا) مصدر الفعل أوجد⁽⁵⁾.

وإيجاد أصله إوجد ، وتحول إوجد إلى إيجاد أدى إلى تحول المقطع الأول فيها من مقطع قصير مغلق إلى مقطع طويل مفتوح ، والسرّ في هذا التحول هو أنّ المقاطع المغلقة تتميز بالثقل الصوتي ، وليست بخفة المقاطع المفتوحة ، ويؤاد على ذلك أن تحول شبه الصائت (الواو) إلى ياء مدية يحقق التجانس في الكلمة⁽⁶⁾.

أمّا إذا كان معتلّ العين فتنتقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفًا ، ثم تحذف الألف

(1) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 311 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 55/5.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 434/1.

(3) المرجع نفسه: 209/7.

(4) المرجع نفسه: 418/8 ، 722/4.

(5) المرجع نفسه: 55/5.

(6) ينظر: علم الصرف الصوتي ، الدكتور عبد القادر عبد الجليل: 268-269.

الفصل الأول-----المشتقات

الثانية ويعوض عنها بالتاء⁽¹⁾ ، وقد عرض هذا المعنى ضمن سياق كلامه على قوله تعالى: ﴿إِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء/73].

إذ يقول: ((القاعدة في مصدر الفعل الرباعي على وزن أفعل أن يأتي على أفعال...فإن اعتلت عينه نحو أقامَ وأعانَ وأبانَ جاء مصدره على إفاله ، كإقامة وإعانة ، وإبانة حذفت عين المصدر وعوض منها تاء التأنيث ، والأصل اقوام ، وإعوان ، وإبيان ، فنقلت حركة الواو والياء وهي الفتحة إلى الحرف الساكن قبلها ثم حذفنا ؛ فرارًا من اجتماع الساكنين وعوض منهما التاء))⁽²⁾.

ومعنى ذلك إن اعتلت عين الفعل الماضي (أفعلَ) جاء مصدره على وزن (إفالة) ، أي:نكسر أوله ، ونزيد ألف المصدر قبل آخره ، ونحذف عين المصدر ، ونأتي بتاء التأنيث عوضًا عنها.

ويرى اللغويون القدماء أن في نحو إقوام ، وإبيان نقلًا وقلبًا وحذفًا ؛ فقد نقلت فتحة الواو إلى القاف في (إقوام) ، وفتحة الياء إلى الياء في إبيان ، وقلبت الواو والياء إلى ألف ، فاجتمعت في كلّ منهما ألفان ، فحذفت إحدى الألفين في كلّ منهما ؛ لالتقاء الساكنين ، وعوّض عنها بتاء التأنيث⁽³⁾.

ويبدو لي أن هذا الرأي غير صحيح ؛ لأنّ الواو في إقوام ، والياء في إبيان متحركتان بحركة طويلة ، وليست بحركة قصيرة ، ثم إنه لا يجوز في العربية أن

(1)ينظر:حاشية الصبان:464/2.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:55/5.

(3)ينظر:شرح الشافية:165/1 ، شرح التصريح:32/2.

الفصل الأول-----المشتقات

تتجاوز حركتان ، وكان عليهم أن يدرسوا هاتين الكلمتين وأمثالها تحت لواء الإعلال بالحذف ، وليس في باب الإعلال بالنقل ، إذ ليس بنا حاجة لكل تلك التعقيدات⁽¹⁾.

أمّا ما كان منه معتلّ اللام ، مثل: أعطى ، وأهدى ، وأولى ، فلا يحصل فيه تغيير سوى جعل الهمزة المفتوحة مكسورة ، وقلب لام الفعل في المصدر همزة ، مثل: إعطاء ، وإهداء ، وإيلاء ، والأصل إعطاو ، وإهداي ، وإيلاي⁽²⁾.

صيغة تَفَعَّل

يرى سيبويه أنّ مصدر تَفَعَّلَت (التَفَعَّل) ، ضموا العين ؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تَفَعَّل ، ولم يلحقوا الياء ؛ لئلا يلتبس بمصدر فَعَّلَت ، ولا غير الياء ؛ لأنه أكثر من فَعَّلَت ، فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك. ويأتي في (تَفَعَّل-يَتَفَعَّل) ، نحو: تَكَلَّمَ-تَكَلَّمًا⁽³⁾. ومعنى ذلك أنّ هذه الصيغة تأتي مصدرًا قياسيًا لكل فعل ماضٍ يتكون من خمسة أصوات صامته بشرط أن يبدأ بتاء زائدة ، وقد مثل لها محيي الدين درويش بالمصادر التَّفَعُّو مصدر تَفَعَّيًّا⁽⁴⁾،

وذكر الدرويّش في معالجه قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل/8] ، أنّ مصدر الفعل (تَبَتَّل) في القرآن الكريم جاء على غير القياس ، إذ جاء على وزن تَفَعِيل ، وقياس مصدره على وزن تَفَعَّل ، فقال: ((وتبتيلاً مصدر على غير مصدره ،

(1) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 116.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 56/5.

(3) ينظر: الكتاب: 79/4 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 219.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 252/4.

الفصل الأول-----المشتقات

وهو واقع موقع التبتُّل ؛ لأنَّ مصدر تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً...وأما التبتُّيل فمصدر بَتَّلَ...⁽¹⁾.

بينما يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ (تبتُّيلاً) ليس مصدر (تبتُّل) بل هو مصدر فعل آخر وهو (بَتَّلَ) ولكنَّ القرآن الكريم أراد أن يجمع بين معنيين هما التدرج والتكلف الذي يتحقق بـ(تَفَعَّلَ) ومنه (تَحَسَّسَ وتَجَسَّسَ) وتجرَّعَ الدواء أي:أشربه جرعةً جرعةً ، والمعنى الآخر الذي أراده هو التكثر وهو ما يتحقق بتضعيف التاء فكسب معنيي التدرج والمبالغة ⁽²⁾.

صيغة تَفَعَّلَ

نكر الدرويش أنه لم يأت من المصادر على وزن تَفَعَّلَ بكسر التاء غير مصادر محددة ، وهي:تَلَقَّاء ، وتَبَيَّان بمعنى البيان ، فمنهم من يجعله مصدرًا من قبيل الشاذ ؛ لأنَّ المصادر إنما تجيء بالفتح ، نحو:التَّلْعَاب ، والتَّهْدَار⁽³⁾.

ومن هنا عدَّ الدرويش هذه الصيغة من قبيل المصادر النادرة المحفوظة التي أشار إليها أهل اللغة في مظانهم ، وكان القياس فيها على (تَفَعَّلَ) بفتح التاء. ونقل لنا الدرويش في هذا المضمار ما يراه سيبويه في ذلك ؛ إذ صيرهما من الأسماء التي وضعت موضع المصادر ، كالغارة وضعت موضع الإغارة⁽⁴⁾.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/108.

(2)ينظر:معاني النحو:2/162-163.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/558-559، 43/5، 590/5.

(4)ينظر:الكتاب:4/84 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/43.

الفصل الأول-----المشتقات

المصدر الميمي

اسم يدلّ على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة ، وهو قياسيّ ، مثل:مَصْرَع من صرَع ، ولا يختلف معناه عن المصدر الأصليّ إلاّ أنّه أقوى دلالة منه⁽¹⁾.

وقياس المصدر الميمي من الثلاثيّ أن يكون على وزن (مَفْعَل) سواء أكان المضارع مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها ، صحيح العين واللام أم معتلّها⁽²⁾ ، نحو:مَطَّلَع ، ومَخَيّى.

ويستثنى من ذلك المثال الواوي الصحيح اللام الذي تحذف فائؤه في المضارع ، أو كان من باب فَعِل-يَفْعَل صحيح اللام ، فالمصدر منه على(مَفْعِل) كوَعد-مَوْعد ، ووَجَل-مَوْجِل⁽³⁾.

ومثّل الدرويش لهذا النوع من المصادر بما جاء على وزن مَفْعَل ، نحو: المسكّنة ، مصدر ميمي من السكون والخزي ؛ لأنّ المسكين قليل الحركة والنهوض لما به من الفقر⁽⁴⁾.

وهو مصدر ميمي من الفعل الثلاثيّ الصحيح سَكَن ، وينتهي بصوت التاء. وبينّ بعض الباحثين مغزى إلحاق التاء ، فذكر:((أنّ هذه التاء تلحق المصدر الميمي ؛ لأنّها تخلص الكلمة إلى المصدرية فقط ولو حذفناها لأصبحت الكلمة

(1)الصرف و علم الأصوات: 188.

(2)ينظر:إصلاح المنطق ، ابن السكيت(ت244هـ):1/219-220 ، المقرّب:2/136-137.

(3)ينظر:أنوار الربيع ، الشيخ محمود العالم المنزلي:25 ، التبيان في تصريف الأسماء:46-47.

(4)لسان العرب:13/214 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/112.

الفصل الأول-----المشتقات

تحتمل دلالات هي (اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي) ((⁽¹⁾).

وكذلك مَرَعَى مصدر ميمي⁽²⁾ ، فإنه مشتقّ من الفعل الثلاثي الناقص (رَعَى) ،
ومثله مَسْعَبَةٌ⁽³⁾ مصدر ميمي من سَعِبَ يَسْعَبُ سَعَبًا من باب فَرِحَ ، بمعنى جاع⁽⁴⁾.

وقد يجيء المصدر الميمي من الفعل المضعّف ، ومثّل له محيي الدين درويش
ب: مَرَدٌ⁽⁵⁾ ، فاشتقّ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المضعّف ، بفتح الفاء ، ويجوز
هنا كسر الميم ، إذ يمكن القول مَرَدٌ ، ومثله مَقَرٌّ ومَقَرٌّ⁽⁶⁾.

أمّا قياس غير الثلاثي فيكون على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، أي: بزنة
مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر⁽⁷⁾.

ومثّل له بمثال واحد هو مُرْسَى من أَرَسَى-يُرْسَى⁽⁸⁾ ، والإرساء الاستقرار⁽⁹⁾.

ومن المعلوم لدى المشتغلين في مجال الصرف أنّ هناك تداخلاً بين صيغ

(1) الأبنية الصرفية في سرّ صناعة الإعراب ، محمد نظام سامي الربيعي: 139 ، رسالة.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 213/8.

(3) المرجع نفسه: 317/8.

(4) المختار من صحاح اللغة: 126.

(5) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 51/7.

(6) ينظر: الصرف وعلم الأصوات: 189.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 500/2 ، فتح الودود ، أحمد جابر جبران: 42.

(8) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 83/3.

(9) لسان العرب: 321/14.

الفصل الأول-----المشتقات

المصدر الميمي وصيغ اسمي الزمان والمكان ، ولا يمكن التفريق بين هذه الصيغ المتشابهة إلا عن طريق السياق ، وقد توصل الدرويش إلى هذا المعنى في حديثه عن كلمة (مَثَابَة) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾ [البقرة/125]. إذ ذهب إلى أنّ مَثَابَة بمعنى مباءة ومرجع للحجاج يتفرقون عنه ، ثم يثوبون إليه ، فهو من ثَاب يَثُوب ، إي: رجع ، وقيل: هو من الثواب ، ويجوز أن يكون مصدرًا ميميًا أو اسم مكان ، والهاء فيه أمّا للمبالغة ، أو لتأنيث المصدر⁽¹⁾.

وللفراء (ت207هـ) بصمة واضحة في هذا المقام ، فيرى أنّ الذي يثوبون إليه- من المثابة والمثاب-أراد من كلّ مكان⁽²⁾ ، وأحسب أنّه اسم مكان بناءً على الحدّ التفسيريّ للفراء ، فضلًا على السياق الذي يعدّ الفيصل في هذه القضية ، إذ أريد به الكعبة المشرفة ، فهي مكان لرجوع الحجاج مرة أخرى.

وبيّن محيي الدين درويش أنّ مَنَاسِك جمع منسك ، وهو مصدر ميمي أو اسم مكان ، أي: عبادات حجكم ، ورجح القول الأول في هذا المقام⁽³⁾ ، وذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة/200].

ولا غرو فيما ذهب إليه الدرويش ؛ لدلالة السياق القرآني على ذلك ، ورأى أنّ (منسك) تنطق بفتح السين وكسرها ، فالفتح على أنّها مصدر ميمي ، والكسر على

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 170/1-171.

(2) معاني القرآن: 76/1.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 265/1.

الفصل الأول ----- المشتقات

أنها اسم مكان⁽¹⁾.

والمَفَاذَةُ التي تجلت في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يُفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران/188].

معناها مكان الفوز والنجاة ، وسُميت الصحراء بالمفازة تقاؤلاً بالسلامة و الفوز⁽²⁾ ، وأجاز فيها أن تكون مصدرًا ميميًا⁽³⁾.

وأحسب أنها مصدر ميمي ، لدالاتها على الحدث فقط ، وهو النجاة ، مجردة من الزمان والمكان⁽⁴⁾.

مصدرا المرّة والهيأة

مصدر المرّة: هو المصدر الدالّ على وقوع الحدث مرّة واحدة⁽⁵⁾ ، كما يُسمى اسم المرّة⁽⁶⁾ ، ووسمه محيي الدين درويش بمصدر المرّة⁽⁷⁾ ، وعرفه بأنه: ((ما يذكر

(1) ينظر: لسان العرب: 498/10 ، فتح الودود: 39 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه : 265/1.

(2) ينظر: لسان العرب: 393/5.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 202/8.

(4) الصرف و علم الأصوات: 188.

(5) ينظر: الصرف الوافي ، د.هادي نهر: 76.

(6) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 224.

(7) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 41/5.

الفصل الأول-----المشتقات

لبيان عدد الفعل⁽¹⁾.

أمّا قاعدة اشتقاقه فذكرها علماء العربية⁽²⁾ ، وذكرها الدرويش مرات عديدة في صفحات كتابه ، فذكر أنه: ((يبني من الثلاثي المجرد على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين مثل:وقفت وَفَّعة ووقفتين ووقفات ، فإن كان الفعل فوق الثلاثي ألحقت بمصدره التاء مثل:أكرمته إِكْرَامَة وفرحته ، إلا إن كان المصدر ملحقا في الأصل بالتاء فيذكر بعده ما يدل على العدد مثل رحمته رَحْمَة واحدة ، وأقمتُ إِقامةً واحدةً واستقمتُ استقامةً واحدةً⁽³⁾).

ويدخل في باب مصدر المرّة عند الدرويش كلمة نَفَخَة ، فقال: ((نَفَخَة بناء المرة من النفخ،فمصدر المرّة يأتي على فَعْلَه ، أي:نفخة واحدة لا ثاني لها⁽⁴⁾) ، وكذلك أَخَذَة بفتح الهمزة ؛ لأنها مصدر مرّة⁽⁵⁾.

وذكر الدرويش أنّ الفعل الذي يصاغ منه مصدر المرّة يشترط فيه شرطان ، الأول:أن يكون لشيء محسوس صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الحسيّة ، والثاني أن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت ، أمّا الأفعال الدالة على معنّى عقلي مجرد ، والأفعال الدالة على أوصاف ثابتة فليس لها في هذا النوع من

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:41/5.

(2)ينظر:الكتاب:4/45 ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:313 ، شرح الأشموني:2/352.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:41/5-42.

(4)المرجع نفسه:41/5.

(5)ينظر:المرجع نفسه:8/49.

الفصل الأول-----المشتقات

المصادر نصيب ، وأشار إلى هذا المعنى بقوله إن: ((التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر ، بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس ، مثل: قَوْمَةٌ، وِضْرَبَةٌ ، وأما مصادر الأفعال الباطنة ، والخصال الجليلة الثابتة ، نحو: الظرف والحسن والجبن والعلم ، فلا يقال علمته علما ، ولا فهمته فَهْمَةً ، ولا صبرته صبرة))⁽¹⁾.

أما مصدر الهيئة فهو: ((مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه . نحو: لا تمش مشية المختال))⁽²⁾.

وحدّه الدرويش بأنه: ((ما يذكر لبيان نوع الفعل وصفته ، نحو: وقفت وقفة))⁽³⁾.

وعرّض علماء العربية قياس قاعدته⁽⁴⁾ ، وتابعهم الدرويش فذكر أنه يُبنى من الثلاثي المجرد على وزن فِعْلَةٌ بكسر الفاء ، مثل: عاش عَيْشَةً حسنة. فإن كان فوق الثلاثي يصير مصدره بالوصف مصدر نوع ، مثل: أكرمه إِكْرَامًا عظيمًا⁽⁵⁾.

وعلى العموم فإنه لا يبنى من غير الثلاثي ، فإذا أُريد به الدلالة على الهيئة من غير الثلاثي أُتي بالمصدر العام موصوفاً⁽⁶⁾.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 42/5.

(2) القواعد الأساسية للغة العربية ، أحمد الهاشمي: 307.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 42/5.

(4) ينظر: التكملة: 212 ، ارتشاف الضرب: 493/2.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 42/5.

(6) التبيان في تصريف الأسماء: 50.

الفصل الأول-----المشتقات

وقد مثّل له الدرويش ب:صِبْغَة ، بكسر الصاد مصدر هيئة من صَنَع ، والمراد به هنا الدين ، وسمي صِبْغَة ؛ لظهور أثره على معتنقه⁽¹⁾ ، ونِحْلَة مصدر نَحَلَهُ كَذَا ، أي: أعطاه له هبة عن طيب نفس⁽²⁾ ، ويدخل في هذا الباب عند الدرويش مِيتَة ، وجِلْسَة ، ومِشِيَة⁽³⁾ ، وكذلك خِلْفَة ، مصدر هيئة ، أي: يخلف كل واحد منهما الآخر⁽⁴⁾.

أمّا الأساس الدلالي الذي يقوم عليه مصدر الهيئة فقد أعرب عنه ابن سيدة ، إذ بيّن أنه يدلّ على معنى الإبانة عن الكيفية ، يقال: إنّه لحسن العمّة ، والعِصْبَة ، و الفِضْلَة ، وقد وظفوا ذلك فيما ليس بصفة محسوسة ، إنّما هي مقبولة بالعقل ، كالفِهْمَة ، والغِفْلَة⁽⁵⁾.

أي: إنّ دلالاته تختص بالمحسوس من الصفات ، وهو بذلك يخالف مصدر المرّة الذي اختص بالمحسوس من أفعال الجوارح.

ننتهي من كلّ ذلك إلى حقيقة مفادها أنّ هذه المصادر من الصيغ التي تقدرت بها العربية عن أخواتها الساميّة ، ما يؤكد دقة العربية وميلها للتحديد والتخصيص⁽⁶⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 182/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه. نفسه: 611/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه: 42/5.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 373/5.

(5) المخصص: 137/14.

(6) التبيان في تصريف الأسماء: 493.

الفصل الأول-----المشتقات

اسم الفاعل

حدّه ابن الحاجب بأنّه: ((ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث))⁽¹⁾.

وعليه فدلالة اسم الفاعل تكمن في الحدث ، أي: يدلّ على معنى متجدد بتجدد الأزمنة، غير دائم ولا قديم ، وعلى من قام بهذا المعنى⁽²⁾.

والترمز المحدثون هذا المعنى ، فحدّه بعضهم بأنّه: وصف مشتقّ من الفعل المبني للمعلوم الذي وقع منه الفعل ، أو قام به ، ويدلّ على الحدث والتجدد ، ككاتب ، ودارس⁽³⁾.

وهي الدلالة عينها التي أعرب عنها الدرويش في ضائق اسم فاعل من ضاق ، عند وقوفه على قوله تعالى ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [هود/12] ؛ إذ بيّن أنّ الصفة المشبهة (ضيق) دلّت على الثبوت ، فغيّرت صيغتها إلى اسم الفاعل: ضائق ؛ يقول: ((ضائق اسم فاعل من ضاق ، وهو أولى بالآية من ضيق ، لوجهين ، أحدهما: أنّه عارض وليس على وجه الثبوت ، وثانيهما: أنّه أشبه بتارك))⁽⁴⁾.

(1) أمالي ابن الحاجب: 529/2.

(2) المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر: 125.

(3) المهذب في علم التصريف ، د.صلاح مهدي الفرطوسي ، ود.هاشم طه شلاش ، والدكتور عبد الجليل عبيد حسين: 229 ، الأبنية الدالّة على اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة دلالية) ، أفراح عبد علي كريم الخياط: 13 ، أطروحة.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 398/3.

الفصل الأول-----المشتقات

على حين خالف الجرجاني علماء العربية القدماء والمحدثين في دلالاته ؛ إذ يرى أنه يدل على معنى الثبوت⁽¹⁾.

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الجرجاني(ت471هـ) مبالغٌ فيه ؛ فمثلاً لفظة حاكم لا تدلّ غالباً على ثبوت واستمرارية قيام الحاكم بهذا الفعل ، لكن يستثنى من ذلك صفات الباري عزّ وجلّ ، فهي ثابتة له تعالى ، فاسم الفاعل إذن يدلّ على الثبوت تارة ، وعلى التجدد تارة أخرى.وقد توصل الدكتور محمد حسن عواد في دراسة له على رسالة في اسم الفاعل بأنّ اسم الفاعل:((وصف يُراد به الثبوت تارة ، ويُراد به الحدوث تارة أخرى وأن دلالاته على الثبوت أغلب ومقتضى ذلك دخول الصفة المشبهة فيه))⁽²⁾.

واسم الفاعل يُبنى من الفعل الثلاثي المجرد المفتوح العين على وزن(فاعل) ، نحو:كَتَبَ-كَاتِب ، لكن تقلب عينه همزة إن كانت في الماضي ألفاً ، مثل:خَائِب ، وقائل.وتسقط لامه في حالتي الرفع والجرّ إن كان فعله منقوصاً ، كدَاع ، ورامٍ⁽³⁾. أمّا إن كان من غير الثلاثي فيُبنى على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، مثل:مُحْسِن ، ومُتَعَلِم⁽⁴⁾.

ومثّل الدرويش لاسم الفاعل المأخوذ من الفعل الثلاثي بجاعِل اسم فاعل من

(1)ينظر:دلائل الأعجاز:213.

(2)رسالة في اسم الفاعل ، الإمام أحمد بن قاسم العبادي(ت994هـ):61.

(3)ينظر:المتع في التصريف ، ابن عصفور(ت669هـ):450 ، شرح التصريح:39/2 ، القواعد الأساسية للغة العربية:310.

(4)ينظر:تسهيل الفوائد:136 ، شرح التسهيل:71/3.

الفصل الأول-----المشتقات

جعل بمعنى التصيير ، وكاظم من كَظَمَ الغيظ ، وفالق من فَلَقَ⁽¹⁾ ، أي: شقَّ الشيء وإبانه بعضه عن بعض⁽²⁾ ، وسائب اسم فاعل من ساب يَسِيب أي: سرح ، كسيب الماء⁽³⁾.

وفي هذه الأمثلة جاء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد الصحيح الآخر ، بيد أن سائب اشتقَّ من الفعل الثلاثي المجرد الأجوف الذي عينه ألفٌ فقلبت همزة.

وقد يرِدُ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد الناقص ، ومثَّل له الدرويش ب:حَامٍ اسم فاعل من حَمَى يَحْمِي إذا منع⁽⁴⁾.

وما طرأ على الأفعال جعلَ وكظَمَ وفَلَقَ عند تحولها إلى اسم الفاعل هو مقل حركة الفاء في المقطع الأول ، وتغيير حركة عين الفعل في المقطع الثاني من الفتحة إلى الكسرة.

أمَّا ما حصل في الفعل الأجوف ساب فهو تحول الألف التي أصلها ياء همزة ، وقد أدخل القدماء هذا التحول في بنية الفعل الأجوف في باب الإبدال ، فعندهم أنَّ مثل سائب أصله سايب ، فأبدلت الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف اسم الفاعل الزائدة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 83/1 ، 530/1 ، 414/2.

(2) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 385.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 303/2.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 304/2.

(5) ينظر: شرح المفصل: 434/5 ، همع الهوامع ، السيوطي (ت911هـ): 427/3.

الفصل الأول-----المشتقات

وعند الدارسين المحدثين أنّ مبدأ الإبدال بين نصف المدّ (الياء) والهمزة مرفوض جملة وتفصيلاً ؛ إذ ليس بينهما قرابة صوتية لا في المخارج ولا في الصفات⁽¹⁾.

ومعنى ذلك أنّ إحلال الهمزة محل الياء في سائب إنّما هو تعويض موقعي.

وأعرب الدرويش بين دفتي كتابه عن خصيصة نيابة اسم الفاعل عن المصدر ، فذهب إلى أنّ (خائنة) في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَزَالُ تَطَّلُعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة/13] ، بمعنى الخيانة ، والعرب تعبر بصيغة اسم الفاعل عن المصدر وبالعكس ، فاستعملت القائلة بمعنى القيلولة ، والخابئة بمعنى الخطيئة ، وداعية لمن جرّد نفسه للدعوة إلى شيء ، والتاء للمبالغة⁽²⁾.

وقد جاء اسم الفاعل بمعنى المصدر كثيراً في كلام العرب والقرآن الكريم ، وبخاصة اسم الفاعل المشتقّ من الثلاثي⁽³⁾ ، ومع ذلك وصف ابن يعيش إقامة اسم الفاعل مقام المصدر بالقلة⁽⁴⁾.

وليس كلّ فعل يتكون من ثلاثة أحرف يكون اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) ، وقد أشار الدرويش إلى هذا المعنى ، فذكر أنّ أعمى اسم فاعل من

(1) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الصبور شاهين: 80 ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي ، الدكتور فوزي الشايب: 68.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 193/2.

(3) ينظر: التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول ، دفع الله عبدالله بن سليمان: 116-124.

(4) ينظر: شرح المفصل: 62/4.

الفصل الأول-----المشتقات

عَمِي⁽¹⁾.بناءً على سياق قوله تعالى: ﴿صُمُّ بِكُمْ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يُرْجَعُونَ﴾ [البقرة/18]. ويرى الصرفيون العرب أنّ قياس (فَعِل) اللازم أن يشتق اسم الفاعل منه على وزن فَعِل ، نحو:بَطِرَ فهو بَطِرٌ ، أو فَعَلان ، نحو:عَطِشَ فهو عَطِشان ، أو أَفَعَل ، نحو:سَوِدَ فهو أسود⁽²⁾.

أمّا اسم الفاعل المشتق من الفعل غير الثلاثي فثمة أمثلة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه جاءت من هذا الباب،مثل:موفون جمع موفٍ ، اسم فاعل من أوفى⁽³⁾.

وكذلك مُسَوِّمِينَ ، أي:معلمين بعلامة واضحة جمع مُسَوِّمٍ⁽⁴⁾ ، وقرئت بصيغة اسم المفعول أيضاً⁽⁵⁾ ، في قوله تعالى: ﴿يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران/125].

ومثله المُعَذَّرُونَ اسم فاعل من عَدَّرَ في الأمر ، إذا قصر فيه وتوانى ولم يجد ، و حقيقته أن يوهم له عذراً فيما يفعل ولا عذر له⁽⁶⁾.

ويدخل في هذا الباب كلمة المُحْتَضِر ، بكسر الظاء ، وهو الذي يتخذ حظيرة

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:59/1.

(2)ينظر:شرح ألفية بن مالك لابن الناظم:304-305 ، حاشية الصبان:474/2.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:226/1.

(4)ينظر:المرجع نفسه:524/1.

(5)ينظر:الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي(ت377هـ):302/2.

(6)إعراب القرآن الكريم وبيانه:257/3.

الفصل الأول-----المشتقات

من الحطب وغيره⁽¹⁾ ، فهو اسم فاعل من الفعل المزيد الثلاثي بحرفين ، وهما الألف والتاء ، فهو مشتقّ من مضارع الفعل اختَطَرَ-يختَطِر-مُختَطِر .

الصفة المشبهة

عرّف ابن هشام (ت761هـ) الصفة المشبهة بأنّها: ((هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت ، ك"حَسَن"، و"ظَرِيف")⁽²⁾.

نلتبس من تعريف ابن هشام أنّه قد أخرج اسم التفضيل من أطار الصفة المشبهة ؛ لأنّه قد يردّ على صيغة (أَفْعَل) التي تمثل إحدى صيغها الخاصة بها ، فضلاً على حملها لمعنى الوصف لا معنى التفضيل ، وأخرج اسم الفاعل عبر تصريحه بدلالاتها على الثبوت.

وخالفه الرضيّ (ت686هـ) في دلالتها ، فقال: ((والذي أرى أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة المشبهة ولا دليل...عليهما... لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة قائمة على تخصيصه ببعضها كما تقول: كان هذا حسناً فقبج))⁽³⁾.

إذن فدلالة الصفة المشبهة من وجهة نظر الرضيّ لا تحمل معنى الحدوث أو

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 356/7

(2) شرح قطر الندى: 260.

(3) شرح الرضي على الكافية: 3/431-432.

الفصل الأول-----المشتقات

الاستمرارية ، وإنما تكون القرينة الفيصل في توجيه دلالتها.

أما المحدثون فانقسموا في ذلك على فريقين ، فقَصَرَ بعضهم دلالتها على الثبوت ، فحدّها بأنّها: ((هي وصف يؤخذ من فعل لازم للدلالة على الثبوت ، وهي صفة مشبهة باسم الفاعل ، غير أن الفرق بينهما هو أن الصفة تفيد ثبوت معناها لمن اتصف به ، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد))⁽¹⁾.

وسلك الفريق الآخر منهج الرضيّ ، فقد قسم الدكتور فاضل السامرائي الصفة المشبهة على أقسام ، منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار ، نحو: أَبْكُمْ ، وَأَصَمَّ ، وَأَسْمَرَ ، وَأَبْيَضَ ، ومنها ما تدلّ على وجه قريب من الثبوت ، نحو: سَمِينٌ ، وَضَعِيفٌ ، ومنها لا تدلّ على الثبوت ، نحو: غَضْبَانٌ ، وَرِيَّانٌ⁽²⁾.

ويبدو أنّه لا مناص من صحة مذهب أصحاب الفريق الثاني ؛ فتعليقاتهم منطقية تقوم على ضرب الأمثلة التي تعدّ مصداقاً لصحة مذهبهم ، ومن ذلك ما آل إليه الدكتور صباح عباس من الجمع بين أوزان كلّ من اسم الفاعل والصفة المشبهة ضمن حقل واحد ، وفسّر سرّ ذلك ؛ بأنّها شيء واحد⁽³⁾.

وتُصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم ، نحو: حَسَنٌ ، وقد تصاغ من المتعدّي إذا نزل منزلة اللازم ، أو حول إلى (فَعَل) كَعَلِيمٌ من عَلم ، كما تشتقّ من الثلاثي المجرد الذي على "فَعَلٌ أو فَعِلٌ أو فَعَلٌ" ، ويقل صوغها من "فَعَلٌ" ؛ لأنّ

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين: 117.

(2) ينظر: معاني الأبنية في العربية،: 67.

(3) ينظر: الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 143.

الفصل الأول-----المشتقات

أكثرها متعدية⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك ذهب السكاكي (ت626هـ) إلى أنّ الصفة المشبهة لا تشتقّ إلا من الثلاثي المجرد⁽²⁾ ، غير أنّ من يطلع على مدونات السابقين يثبت حقيقة اشتقاقها من المجرد وغيره ، ومثّل لها سيبويه بـ"مُطَرِّق"⁽³⁾.

وعليه فإنّها تشتقّ من غير الثلاثي على زنة المضارع كاشتقاق اسم الفاعل ، ويكشف عنهما عبر المعنى ، أي:بوساطة القرائن ، فإذا كان المعنى ثابتاً مستمراً ، فالصيغة تكون للصفة المشبهة ، وإذا كان حادثاً غير مستمر فهي لاسم الفاعل ، نحو:مُسْتَقِيمُ الرَّأْيِ⁽⁴⁾.

وقد عرّض الدرويش بعض أوزان الصفة المشبهة بين دفتي كتابه ، وهي:صيغة أفعل ، وصيغة فَعِيل ، وصيغة فَعْلان ، وصيغة فَعِل.

صيغة أفعل

تعد صيغة أفعل إحدى أوزان الثلاثي المجرد ، من باب "فَعِل-يَفْعَل" ، مؤنثه "فُعْلَاء" ، الدالّ على لون ، نحو:أَحْمَرٌ ، أو عيب ، نحو:"عَوْر" ، أو حلية ، نحو: "كَحْل" ، ومؤنث كلّ منها "حَمْرَاء-عَوْرَاء-كَحْلَاء"⁽⁵⁾.

(1)ينظر:حاشية الصبان:5/3 ، التبيان في تصرف الأسماء:65-66.

(2)ينظر:مفتاح العلوم:50.

(3)ينظر:الكتاب:1/195 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:275.

(4)ينظر:شذا العرف:57-58.

(5)عنقود الزواهر ، القوشجيّ (ت879هـ):372.

الفصل الأول-----المشتقات

ومثّل لها الدرويش ب:الألذّ صفة مشبهة⁽¹⁾ على وزن أفعل مؤنثة فعلاء ، وكذلك أخضّر من خضِر ، وأغور من عور⁽²⁾.

صيغة فعيل

بيّن ابن فارس أنّها تكون للصفات اللازمة للنفوس ، نحو:شريف ، وخفيف ، وكبير ، وصغير⁽³⁾ ، و ذكر الرضيّ أنّ صيغة فعيل تجيء غالبًا من باب (فعل- يفعُل) ، المضموم العين ، لأفعال الطبائع ، ككريم ، وعظيم ، ووُضِيء⁽⁴⁾.

وانتهى الدكتور فاضل السامرائيّ إلى أنّ دلالتها تكمن في الإبانة عن معنى الثبوت ممّا هو خلقة أو مكتسب ، كطويل ، وقصير ، وخطيب ، وفقيه ، فمن ذلك يدلّ على الطبائع والتحول في الصفات⁽⁵⁾.

وتمثّلت هذه الصيغة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ب(سويًا) ، فاقتصر الدرويش بالإشارة إلى أنّه اسم مشتقّ ؛ لأنّها صفة مشبهة⁽⁶⁾ ، مقتبسًا إياه من قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم/17] ، وهذه الصفة المشبهة مشتقة من الفعل سويّ ، ومجيء الصفة المشبهة (فَعِيل) من فَعِل قليل ؛ إذ القياس في فَعِل اللازم أن تأتي

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 270/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 420/2.

(3) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة ، الثعالبي (ت395هـ): 171.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 148/1 ، أبنية الصرف في كتاب سيوييه: 277.

(5) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 83.

(6) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 585/4.

الفصل الأول-----المشتقات

الصفة المشبهة منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، نحو: حمير-حمراء ، أو على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى ، نحو: غضب-غضبان⁽¹⁾.

صيغة فعلان

قرّر علماء العربية قياسها فيما كان على (فعل) ، و دلّ على خلو ، أو امتلاء أو حرارة الباطن ، كعطشان ، وريان ، وتكلان. وسمع في (فعل) ، نحو: جوعان⁽²⁾. وتكون فعلان للمذكر مؤنثه (فعلى) ، ويجوز فعلانة للمؤنث بإلحاق صوت التاء بالصيغة⁽³⁾.

ومثّل لها الدرويش بمثال واحد هو: حيران ضمن سياق قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام/71]، بمعنى التائه الضال عن جادة الطريق ، وهو صفة مشبهة من حار يحار حيرة وحيراناً وحيرورة⁽⁴⁾. وعليه فما حملته صيغة حيران من دلالة ، فهي تدلّ على الضلال بخلاف ما تحمله من معنى حرارة الباطن ، والخلو ، والامتلاء.

صيغة فعل

ذهب علماء العربية إلى أنها تجيء للفعل الثلاثي اللازم من باب (فرح) ، على

(1) ينظر: المذهب في علم التصريف: 254.

(2) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 279 ، التبيان في تصريف الأسماء: 67.

(3) عنقود الزواهر: 372 ، علم الصرف الصوتي: 301-302.

(4) ينظر: لسان العرب: 223/4 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 393/2.

الفصل الأول-----المشتقات

وزن (فَعِل) مؤنثه (فَعِلَة) ، فيما دلّ على الأدواء الباطنة ، وما يناسب الأدواء ، أو دلّ على الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء ، نحو: بَطِرَ ، قَلِقَ ، فَرِحَ⁽¹⁾.
ومثّل الدرويش لهذه الصيغة ب:حَضِرَ من حَضِرَ ، وَعَوِرَ من عَوِرَ⁽²⁾.

ومجيء الصفة المشبهة من حَضِرَ وَعَوِرَ على غير القياس ، وآية ذلك أنّ هذه الصيغة تأتي لما يدلّ على الصفات العارضة ، وأمّا ما يدلّ على عيب ظاهر ، نحو العَوِرَ ، أو الحلية ، نحو البياض ، فالصفة المشبهة منه تكون على أفْعَل-فَعْلَاء⁽³⁾.

صيغة المبالغة

ألفاظ تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل مع مبالغة في المعنى ، نحو:عَلَامَة ، أَكْوَل ، أي:كثير العلم ، وكثير الأكل ، فهي ألفاظ تضمّ معنى كثير في لفظ قليل⁽⁴⁾.
وتعدّدت المصطلحات التي وسمت بها في الدرس الصرفيّ ؛ إذ عُرفت ب:أمثلة المبالغة⁽⁵⁾ ، ومبالغة اسم الفاعل⁽⁶⁾ ، وأسماء المبالغة⁽⁷⁾ ، فضلاً على استعمال

(1)ينظر:القواعد الأساسية للغة العربية:314 ، التبيان في تصريف الأسماء:66-67.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:420/2.

(3)ينظر:شرح الشافية:1/144 ، المهذب في علم التصريف:255.

(4)ينظر:جامع الدروس العربية:1/193 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي:242 ، صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم ، كمال حسين رشيد صالح:15 ، رسالة.

(5)ينظر:التبيان في تصريف الأسماء:56.

(6)ينظر:جامع الدروس العربية:1/193 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:242.

(7)ينظر:مختصر الصرف:59.

الفصل الأول-----المشتقات

مصطلح صيغة المبالغة الذي اشتهر في الدراسات الصرفية الحديثة⁽¹⁾ ، وهو المصطلح الذي استعمله الدرويش في كتابه ، والذي سيتضح عبر الأمثلة.

وقد ذكر سيبويه من صيغ المبالغة سبع صيغ ، هي: فَعَّالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَمِفْعَالٌ ، مَفْعَلٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَمِفْعِيلٌ ، وَفَعِلٌ⁽²⁾.

و نَبَّه المبرد على خمس صيغ منها ، هي: فَعَّالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ⁽³⁾.

وتبعه الزجاجي في ذلك ، إذ وضع لها لصيغ المبالغة بابًا بعنوان ((باب الأمثلة)) ، وسلط الضوء على صيغها ، فذكر أنها: ((خمسَةٌ: فَعُولٌ ، فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، فهذه الثلاثة هي مشاهيرها ، وَفَعِيلٌ ، قالوا: عَلِيمٌ وَقَدِيرٌ ، وَفَعِلٌ ، قالوا: حَذِرٌ ، فإذا قلت: هذا ضُرُوبٌ زِيدًا ، فالأصل هذا ضَارِبٌ زِيدًا كثيرًا ، فعدلوا عن هذا إلى ضُرُوبٌ ، طلبًا للاختصار))⁽⁴⁾.

ومجمل القول إنَّ عدتها سبع لدى سيبويه ، على حين قصّر المبرد والزجاجي على ذكر خمس منها ، هي: فَعُولٌ ، وَفَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ، وتعدّ الثلاثة الأولى أهم الأوزان التي يكثر استعمالها عند العرب ، وتستعمل لغرضين ، هما: لتكثير عمل الفعل ، وطلبًا للاختصار من تكرار عدد مرات الفعل في القول.

(1) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 269.

(2) ينظر: الكتاب: 110/1 ، 112 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 271-273.

(3) المقتضب: 112/2-116.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع (ت688هـ): 1053/2.

الفصل الأول-----المشتقات

أمّا المحدثون فذهب بعضهم إلى أنّ عدتها أحد عشر وزنًا ، وعدوا الخمس المبان عنها لدى القدامى هي المشهور منها⁽¹⁾ ، وأوصلها بعضهم الآخر إلى سبع عشرة ، تُستعمل جميعها للدلالة على معنى المبالغة في الفعل⁽²⁾.

وسلّط عليها الدرويش الضوء في كتابه ، من ذلك ما صرّح به بأنّ المبالغة في الصفة المعدولة تأتي على ستة أوزان ، هي: فَعْلان ، وفَعَّال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، ومِفْعَل ، ومِفْعَال⁽³⁾.

وصيغ المبالغة كلّها تشتقّ من الفعل المتصرف الثلاثي المتعدّي إلّا صيغة واحدة ، وهي صيغة (فُعَّال) ، فإنّها تصاغ من الفعل المتعدّي واللازم ، لكثرة استعمال هذه الصيغة في كلام العرب ، ولشدة الحاجة إليها⁽⁴⁾.

وصيغ المبالغة كثيرة ، وما جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه الآتي:

1- صيغة فُعَّال: ومثّل لها الدرويش ب: (ظَلَّام) من الفعل ظَلَمَ ، وختّار صيغة مبالغة من الفعل خَتَّرَ ، بمعنى شديد الغدر⁽⁵⁾ ، وكذلك غَقَّار⁽⁶⁾.

(1) ينظر: جامع الدروس العربية: 1/193 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 242/1.

(2) ينظر: تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، د. محمد سالم محيسن: 369.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/73 ، 498-499.

(4) ينظر: الصرف الوافي: 126.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 3/152 ، 6/106.

(6) ينظر: المرجع نفسه: 4/73.

الفصل الأول-----المشتقات

وقد تدخل أمانة التأنيث آخر بناء المبالغة فَعَال لتأكيد المبالغة ، ومثّل لها الدرويش ب:لَوْاحَة ، محرقة لظاهر الجلد ، وهي بناء مبالغة ، وفيها معنيان ، أحدهما من لَاحَ يُلَوِّح ، أي:ظهر ، وثانيهما وهو الأرجح أنّها من لَوَّحَتْ ، أي:غيره وسوّده⁽¹⁾.

2-صيغة فُعَلَة:وصف لمبالغة اسم الفاعل ، ومثّل لها الدرويش بمفردتي:(هُمَزَة - لُمَزَة) اللتين تجلتا ضمن قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة/1].

ثم أخذ الدرويش بالتعليق على الصيغتين ، فأشار إلى أنّ التاء فيهما للمبالغة في الوصف ، وأنّ بناء (فُعَلَة) بضمّ الفاء وفتح العين لمبالغة الفاعل ، في حين تجيء صيغة (فُعَلَة) لمبالغة المفعول ، يقال:رجل لُعْنَة لمن كان يكثر لعن غيره ، و(لُعْنَة) إذا كان ملعونًا للناس يكثر من لعنه⁽²⁾.

3-صيغة فُعَال:نحو:كُبَّار ، بضمّ الكاف وتشديد الباء ، وذكر أنّ هذا البناء أبلغ من (كُبَّار) بضم الكاف وتخفيف الباء⁽³⁾.

4-صيغتا فُعْلَان وفَعِيل:تمثلت صيغة فُعْلَان في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بكلمة رَحْمَن ، صيغة فُعْلَان تدلّ على وصف فعلي ، فيه معنى المبالغة للصفات الطارئة ، كعَطْشَان ، وغَرْثَان ، أمّا الرَّحِيم ، صيغة فَعِيل فقد دلّ على وصف فعلي فيه معنى المبالغة الدائمة الثابتة ، ولهذا لا يستغنى بأحد الوصفين عن الآخر⁽⁴⁾.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/124.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/404 ، صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم:52.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/84.

(4)ينظر:المرجع نفسه:1/24.

الفصل الأول-----المشتقات

وعلى هاتين الصيغتين اشتجر علماء العربية ، ونبّه صاحب التحرير والتنوير إلى ذلك ، فذكر أنّ من النحاة من منع أن يكون الرّحمن صفة مشبهة بناء على أنّ الفعل المشتقّ منه فعل متعدّد ، وإليه مال ابن مالك ، أمّا الرّحيم فقد ذهب سيبويه إلى أنّه من أمثلة المبالغة وهو باقٍ على دلالاته على التعديّ ، على حين أنّ صاحب الكشاف والجمهور لم يثبتوا في أمثلة المبالغة وزن فعيل ، فالرّحيم عندهم صفة مشبهة ، والحق ما ذهب إليه سيبويه⁽¹⁾.

وقال عبدالله درويش: ((إذا عرفنا أنّ صيغة المبالغة تكون من المتعدي فقط ، أمكننا أن ندرك أن بعض الصفات التي على وزن فعيل مثل: كَرِيم وبَخِيل وبعضها الآخر التي على وزن فعِل مثل: أَلْبِق وفَطِن ليست للمبالغة ، وإنما هي من قبيل الصفة المشبهة لأن فعلها لازم))⁽²⁾.

ومهما يكن من شيء فإنّ الرّحمن والرّحيم صفتان مشتقتان من الرحمة ، والرّحمن أشد مبالغة من رَحِيم ؛ لأنّ فَعْلَان أشد مبالغة من فَعِيل ، فالرّحمان ذو النهاية في الرحمة الذي وسعت رحمته كلّ شيء ، ولما كانت طريقة الفعل أشد انعدالاً كان في المدح أبلغ⁽³⁾.

ومن أمثلة المبالغة التي جاءت على بناء (فَعِيل) عند محيي الدين درويش عصيّ

(1) ينظر: الكتاب: 110/1 ، تفسير التحرير والتنوير ، ابن عاشور (1393هـ): 171/1.

(2) دراسات في علم الصرف: 53.

(3) ينظر: اشتقاق أسماء الله: 38-40.

الفصل الأول-----المشتقات

للمبالغة في نفي العصيان ، والصدق والمراد أنه بليغ الصدق في أقواله وأفعاله⁽¹⁾.

5-صيغة فَعُول ، تمثل هذا البناء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بصيغة واحدة ، وهي كُفُور⁽²⁾ ، التي تجلت في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كُفُورًا﴾ [الإنسان/3].

وأعرب الدرويش عن سر استعمال القرآن الكريم (كُفُورًا) صيغة مبالغة ، على حين استعمل (شَاكِرًا) بصيغة فاعل ؛ لما كان الشكر أقل من يتصف به قال شاكراً ، فعبر عنه باسم الفاعل ؛ للدلالة على قلته ، ولما كثر من يتصف بالكفر، وكثرة وقوعه من الإنسان فعبر عنه بصيغة المبالغة⁽³⁾.

وهذا البناء منقول من أسماء الذوات ، ولهذا لا يؤنث ولا يجمع جمعاً مذكراً سالمًا ؛ مراعاة للأصل الذي نقل عنه⁽⁴⁾.

6-صيغة مِفْعَال:ساق لها الدرويش صيغة مِذْرَار مثلاً ، فيبين أن المِذْرَار ، بمعنى كثير الدور ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث⁽⁵⁾.

7-صيغة فَعِل:تعد صيغة (فَعِل) من الأوزان المشتركة بين صيغة المبالغة والصفة

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:578/4، 607.

(2)ينظر:المرجع نفسه:162/8.

(3)المرجع نفسه:8/ 162، 165.

(4)ينظر:معاني الأبنية في العربية:101.

(5)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:80/8.

الفصل الأول-----المشتقات

المشبهة ، ويدلّ في الصفة المشبهة على الأعراض والهيج والخفة ، وهو مستعار للمبالغة منه للدلالة على كثرة الفعل ، كثرة لا ترقى إلى مستوى الثبوت ، نحو:فهم ، وليق⁽¹⁾.ومثل الدرويش لهذه الصيغة بكلمة الأشر ، ونقل لنا تباين الآراء فيها ، فمنهم من يرى أنّ معناها الشديد البطر والتكبر ، فهي صيغة مبالغة ، وقيل:هي صفة مشبهة ، كحذر ، ويقظ ، ووظف ، وعجز⁽²⁾ ، وفي المختار:((أشر وبطر من باب طرب أو فرح))⁽³⁾.

فالدرويش جعلها في حقل صيغة المبالغة ، وأولجها الأستاذ عزيمة في حقل الصفة المشبهة ، ونقل لنا ما حكاه الراغب في مفرداته:((الأشر:شدة البطر ، وقد أشرَ يَأْشِرُ ، الأشر أبليغ من البطر ، والبطر أبليغ من الفرح))⁽⁴⁾.وإلى ذلك ذهب صاحب مجمع البيان⁽⁵⁾.

وأحسب أنّ ما ذهب إليه الدرويش قول حسن ، ومذهب متقبل ؛ فالأشر صفة لا ترقى إلى مستوى الثبوت والدوام.

ومن كلّ ذلك نصل إلى حقيقة مفادها أنّ صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى

(1)ينظر:معاني الأبنية في العربية:102.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:355/7.

(3)مختار الصحاح:7.

(4)المفردات في غريب القرآن:18 ، دراسات لأسلوب القرآن:51/7.

(5)مجمع البيان ، الطبرسي:243/9-244.

الفصل الأول-----المشتقات

معنى الصفة المشبهة ؛ لأنّ الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس⁽¹⁾.

ويرى علماء العربية القدماء أنّ الصيغ (فَعَال ، وفَعُول ، ومِفْعَال ، وفَعِيل) قياسيّة في صيغة المبالغة ، وما عداها تدخل في باب السماع⁽²⁾.

اسم المفعول

وصف يدلّ على معنى مجرّد غير دائم ، أي: لا يلزم صاحبة ، وعلى مَنْ وقع عليه هذا المعنى أو الفعل المجهول فاعله⁽³⁾ ، نحو: مَضْرُوب المشتقّ من ضَرِبَ ، فاسم المفعول إذن يدلّ على شيئين⁽⁴⁾:

الأول: الدلالة على من وقع عليه الفعل ، أي: الشخص المضروب.

الثاني: الدلالة على الحدوث والتجدد.

وقد ميّز محيي الدين درويش بين الفعل واسم المفعول من حيث الدلالة، فأشار إلى أنّ اسم المفعول أدوم وأثبت من الفعل ، وذلك في معرض تفصيل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود/103] ؛ فعلّل الدرويش مغزى استعمال اسم المفعول في مقام فعله ، بقوله: ((والسر في إثارة المفعول هو وصف اليوم بمعنى الجمع والثبات المستقر والديمومة لذلك الثبات فيه ، وأنه يوم أعد ليكون

(1) جامع الدروس العربية: 1/193.

(2) ينظر: المقتضب: 2/112-116 ، البسيط في شرح جمل الزجاجي: 2/1053.

(3) ينظر: النحو الوافي: 3/271 ، علم الصرف الصوتي: 294.

(4) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 1/237 ، مختصر الصرف: 60.

الفصل الأول-----المشتقات

ميعادًا مضروبًا لا محيد عنه...ولو انه عبر بالفعل لم يقع ذلك الموقع ولأشعر بالتجدد والتبدل⁽¹⁾.

ومعنى ذلك أنّ اسم المفعول وكذلك اسم الفاعل يمثل حالة وسطية بين الفعل والصفة المشبهة ، فعند الموازنة بين الفعل واسم المفعول نقول: إنّ اسم المفعول أثبت وأدوم من الفعل ، وعند الموازنة بين اسم المفعول والصفة المشبهة نقول: إنّ اسم الفاعل يدلّ على التجدد والحدوث ، وهي صفة تميزه عن الصفة المشبهة التي تدلّ على الثبوت والدوام.

ويشتقّ اسم المفعول من الفعل المتعدّي مطلقًا ، ومن اللازم إذا أريد تعدّيته إلى المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور⁽²⁾.

أمّا عن صياغته فلا يخلو أن يُصاغ من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي ، فمن الثلاثي على زنة مفعول مطلقًا صحيحًا أو معتلًا ، نحو: مَشْرُوبٌ ، وَمَأْخُودٌ ، وقرئ فهو مَقْرُوءٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَبِيعٌ⁽³⁾.

ويُبنى اسم المفعول من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إلاّ أنّه يفتح ما قبل الآخر ، نحو: مُكْرَمٌ ، ومُسْتَخْرَجٌ⁽⁴⁾.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 484/3.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 429/3-430 ، الصرف الوافي: 132.

(3) ينظر: الممتع في التصريف: 454-455 ، التبيان في تصريف الأسماء: 58.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 509/2 ، الكناش: 332/1 ، الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني: 203.

الفصل الأول-----المشتقات

وَضَمَّ كِتَابَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَبَيَانِهِ بَيْنَ دَفْتَيْهِ عَدَدًا غَيْرَ قَلِيلٍ مِنْ أُنْبِيَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، مَبْثُوثَةٌ ضَمِنَ صَفَحَاتِ كِتَابِهِ ، وَتَمَثَّلَتْ بِ:

صِيغَةُ مَفْعُولٍ

ورد بناء مَفْعُولٍ من الفعل الثلاثيِّ في مواضع عدَّة من كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، نحو: مَسْفُوحٌ من الفعل الثلاثيِّ سَفَحَ ، وهو الصب⁽¹⁾ ، وَسَفَحَ يَأْتِي لَازِمًا وَمَتَعِدِّيًا ، يُقَالُ: سَفَحَ فُلَانٌ دَمْعَهُ وَدَمَهُ ، فِي الْمَتَعِدِّيِّ يُقَالُ: سَفَحًا ، وَفِي اللَّازِمِ ، يُقَالُ: سَفُوحًا ، وَقَدْ تَمَثَّلَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام/145] ، وَفَسَّرَ الدَّرَوَيْشُ سِرَّ مَجِيءِ الْفِعْلِ (سَفَحَ) مَتَعِدِيًا ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْمَتَعِدِّيِّ⁽²⁾.

ومنه مَوْقُوفُونَ جَمْعُ مَوْقُوفٍ ، وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ وَقَفَ⁽³⁾ ، وَهَذَا الْفِعْلُ يَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَتَعِدِيًا وَلَازِمًا ، فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى السُّكُونِ فَهُوَ لَازِمٌ ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَنْعِ وَالْحِينَ فَهُوَ مَتَعِدٍ ، جَاءَ فِي الْمَصْبَاحِ: ((وَقَفَّتِ الدَّابَّةُ...سَكَنْتُ...وَوَقَفْتُ الرَّجُلَ عَنِ الشَّيْءِ وَقَفًّا مَنَعْتُهُ عَنْهُ))⁽⁴⁾.

ومنه مَنُضُّودٌ ، اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ نَضَدْتَ الْمَتَاعَ ، أَي: جَعَلْتَ بَعْضَهُ فَوْقَ

(1) ينظر: لسان العرب: 485/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 480/2.

(3) ينظر: المرجع نفسه: 239-240/6.

(4) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 256.

الفصل الأول-----المشتقات

بعض⁽¹⁾ ، وَمَنْفُوش اسم مفعول من نَفَس ، وهو تشعيب الشيء بأصبعك حتى ينتشر كالتنفيس ، والنَّفَسُ بالتحريك الصوف ، كما ذكره صاحب القاموس⁽²⁾.

وقد جاء بناء اسم المفعول في الكلمات: مَنْفُوح ، وَمَوْقُوف ، وَمَنْضُود من الفعل الثلاثي الصحيح ، لذا لم يطرأ عليه أي تغيير عند الصياغة.

أما في الفعل الأجوف فتسقط واو المفعول ، ومثّل له الدرويش ب: (مَعِين) اسم مفعول من عَانَ يعين كَبَاع يَبِيع فهو مَعِين كَمَبِيع ، فالميم زائدة وأصله مَعِينون ، وقد دخله الإعلال⁽³⁾ ، والمَعِين الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض⁽⁴⁾.

ومنه مَهِيل ، بمعنى السائل بعد اجتماعه ، وهو من هَال يَهِيل ، وهو اسم مفعول أصله (مَهْيُول) ، استتقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الهاء ، وحذفت الواو ثاني الساكنين لزيادتها ، وقلبت الضمة كسرة ؛ لمجانسة الياء.

وعليه نلاحظ أنّ المحذوف من أصل صيغة (مَفْعُول) المشتق من الفعل الأجوف اليائي من وجهة نظر الدرويش هي واو مفعول ، وهذا رأي الخليل وسيبويه ، على حين يرى الأخفش الأوسط أنّ المحذوف هو الياء ، وقلبت الواو ياء⁽⁵⁾.

وكما استعمل العرب المصدر على صيغة اسم الفاعل استعملوه على بناء اسم

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 398/7.

(2) ينظر: القاموس المحيط: 608 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 393/8.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 205-204/5.

(4) ينظر: لسان العرب: 303/13.

(5) ينظر: الكتاب: 348/4 ، المنصف: 287/1.

الفصل الأول-----المشتقات

مفعول⁽¹⁾ ، وتمثل ذلك في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ب:مَكْذُوب ، إذ تتبع الدرويش أقوال العلماء في ذلك ، فذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يكون مصدرًا على وزن مَفْعُول ، كالمَجْلُود ، والمَعْقُول ، والمنشور ، والمَعْبُون⁽²⁾ ، على حين ذهب بعضهم الآخر إلى أنه يجوز أن يكون اسم مفعول على الأصل⁽³⁾ ، ومنه المَهْجُور ، فذهب الدرويش إلى أنه اسم مفعول ، أو مصدر ((بمعنى:الهجر ، أطلق على القرآن عن طريق التسمية بالمصدر ، كالمَجْلُود ، والمَعْقُول ، والمَيْسُور ، والمُعَسَّر))⁽⁴⁾.

وقد أنكر سيبويه مجيء المصدر على زنة اسم المفعول ، ولجأ إلى تأويل ما ورد من ذلك بما يعيده إلى اسم المفعول ، فقولهم:دَعَهُ إلى أمرٍ يُؤَسَّرُ أو يُعَسَّرُ فيه ، وآية ذلك أنه علق على ما جاء من المصادر ، بقوله:((وأما قوله: دَعَهُ إلى مَيْسُورِهِ ودَعَّ مَعْسُورَهُ ، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال:دعه إلى أمرٍ يُؤَسَّرُ فيه أو يُعَسَّرُ فيه...وكذلك المعقول كأنه قال:عقل له شيء أي حبس له لبه وشدد ، ويستغنى بهذا عن المَفْعَل الذي يكون مصدرًا ، لأن في هذا دليلاً عليه))⁽⁵⁾ ، وأشار الرضي إلى أن سيبويه -في قوله هذا- قد جعل المَيْسُور والمَعْسُور صفة

(1)ينظر:أمالي ابن الحاجب:375 ، همع الهوامع:286/3.

(2)ينظر:الكشاف:489/12 ، تفسير النسفي ، أبو البركات النسفي(ت710هـ):.71/2.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:453/3.

(4)المرجع نفسه:349/5-350.

(5)الكتاب:97/4.

الفصل الأول-----المشتقات

للزمان الذي يؤسر فيه ويعسر فيه⁽¹⁾ ، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش⁽²⁾ .

وفي الحقيقة أنّ المعنى هو الذي يحكم على الصيغة ، فلا مانع من مجيء المصدر على صورة اسم المفعول ، ومن ثم ليس هناك داعٍ إلى التأويل ؛ لأنّ عدم التأويل خير من التأويل.

صيغ مُفَعَّلٍ وَمُفَعَّلٍ وَمُفْتَعَّلٍ

عرّض الدرويش جملة من المفردات التي جاءت أمثلة على هذه الصيغ ، نحو: الْمُحْصَنَات⁽³⁾ ، فأشتقّ اسم المفعول هنا من الثلاثيّ المزيد بصوت الهمزة (أَحْصَنَ).

ومثله مُلْجَمٌ بضم الميم وفتح الجيم ، على صيغة اسم المفعول⁽⁴⁾ ؛ فقد اشتقّ اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف واحد ، وهو (أَلْجَمَ).

وقد يجيء اسم المفعول من المضعّف ، ومثّل له الدرويش بـ: مُكَلِّبِينَ ، والمُكَلِّبَ اسم مفعول من كَلَّبَ ، أي: المروّض منها على الافتراس ؛ لأنّ الترويض أكثر ما يكون للكلب ، فأشتقّ من لفظه ؛ لشيوع الغلبة عليه⁽⁵⁾ ، و مُتَبَرِّرٌ ، بمعنى مكسّر ، اسم مفعول من تَبَرَّرَ ، أي: دمر وأهلك ، ومنه مُعَلَّمٌ بفتح اللام المشددة ، اسم مفعول

(1) ينظر: شرح الشافية: 1/175.

(2) ينظر: شرح المفصل: 4/63.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/5.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 2/467.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 2/180.

الفصل الأول-----المشتقات

من عَلم⁽¹⁾.

وأما صيغة مُفْتَعَل ، فمثل لها الدرويش بكلمة مُحْتَضِر ، اسم مفعول من الفعل احتَظَرَ⁽²⁾ ، واسم المفعول هنا مشتق من الثلاثي المزيد بحرفين ، هما: الميم والتاء .

العدول الصرفي عن صيغة مفعول

ينوب عن صيغة مفعول من الثلاثي صيغ أخرى تختلف في الاستعمال قلة وكثرة⁽³⁾ ، وتمثلت في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ب:

صيغة فَعِيل

ذكر علماء العربية وتبعهم الدرويش أن صيغة (فَعِيل) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولهذا لا تلحقها التاء في المؤنث⁽⁴⁾ ، ومثل له ب: (سَمِيَّ) ، وهو المُسَمَّى ، فَعِيل بمعنى مَفْعُول ، وأصله سَمِيَوا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء⁽⁵⁾.

ومنه كَظِيم أي:مَكْظُوم ، بمعنى ممتلئ حزناً ممسك عليه لا يبثه ، والرَّقِيم ، فَعِيل بمعنى مَفْعُول ، يقال:رَقَمْتُ الكتاب ، أي:كُتِبَتْه ، فهو مَرْقُوم ، ورقِيم⁽⁶⁾ ،

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:38/3.

(2)ينظر:المرجع نفسه:355/7.

(3)ينظر:التبيان في تصريف الأسماء:62.

(4)ينظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:316 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:179/2-180.

(5)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:575/4.

(6)ينظر:المرجع نفسه:23/4.

الفصل الأول-----المشتقات

ومثله عَقِيم ، فَعِيل بمعنى مَفْعُول ، وهو ما يستوي فيه المذكَر والمؤنث⁽¹⁾ ؛ إذ يمكن القول: رجلٌ عَقِيمٌ ، و امرأةٌ عَقِيمٌ.

وقد صيّر بعض علماء العربية فَعِيلاً لكثرتِه قياساً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فَاعِل ، كحَفِيظ ، وقَدِير ، فإن سُمِع له فَعِيل بمعنى فاعل فلا يأتي منه فَعِيل بمعنى مفعول قياساً ؛ خوف اللبس⁽²⁾ ، وأكثر اللغويون يرون أنّ هذه النيابة سماعية⁽³⁾.

صيغة فُعْلة وفَعْل

تعدُّ صيغة (فُعْلة) من الصيغ التي يجيء بها لإفادة المبالغة⁽⁴⁾ ، ومثّل لها الدرويش ب: غُرْفَة بضم الغين فُعْل بمعنى مَفْعُول ، أي: مَعْرُوف ، و حُجْرَات جمع حُجْرَة ، وهي فُعْلة بمعنى مَفْعُولة⁽⁵⁾.

أما (فَعْل) ، فمثّل لها ب: الأَقْلَام جمع قَلَم ، وهو فَعْل بمعنى مَفْعُول ، أي: مَقْلُوم⁽⁶⁾.

صيغة فَعُول

مثّل لها الدرويش بزبور فَعُول بمعنى المَفْعُول ، كالحلُوب بمعنى المَحْلُوبَة⁽⁷⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 293/7.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 246/3 ، شرح الأشموني: 355/2.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 316 ، شرح التصريح: 44/2.

(4) ينظر: الكناش: 332/1.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 322/1 ، 242/7.

(6) ينظر: المرجع نفسه: 438/1.

(7) ينظر: المرجع نفسه: 378/4.

الفصل الأول-----المشتقات

وقيام هذه الصيغ مقام صيغة (مَفْعُول) إنّما تكون في الدلالة على المعنى لا العمل ، ولم تدخل الصيغ الثلاث الأخيرة (فُعْلَة ، فَعَل ، فَعُول)باب القياس ؛ لقلتها⁽¹⁾.

اسم التفضيل

حدّه أبو حيان بأنّه:((الوصف المصوغ على أَفْعَل دالاً على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر))⁽²⁾.

أي:الاشتراك بالصيغة نفسها مع زيادة الموصوف على غيره في الفعل المشتقّ منه ، نحو:محمدٌ أعلمُ الناس ، فأعلم دلّ على زيادة محمد على الناس في العلم ، وهو بذلك قد أخرج من التعريف صيغة (أَفْعَل) من أوزان الصفة المشبهة ، كأَسْوَد⁽³⁾.

ومعنى اسم التفضيل عند المحدثين لا يختلف عن معناه في الدراسات القديمة ، فحدّه بعضهم بأنّه:((الاسم المشتقّ على وزن (أَفْعَل) للدلالة على زيادة أحد المشتركين في صفة واحدة))⁽⁴⁾.

ولم يختلف الدرويش عمّا ذهب إليه سابقه ، فذكر أنّه:((تفاوت بين صفتين مشتركيتين))⁽⁵⁾.ومعنى ذلك أنّ معنى التفضيل أنّ يشترك شيئان في صفة واحدة ، ويزيد أحدهما عن الآخر في تلك الصفة.

(1)التبيان في تصريف الأسماء:63.

(2)ارتشاف الضرب:2319/5.

(3)التبيان في تصريف الأسماء:72.

(4)مختصر الصرف:61-62.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:338/5.

الفصل الأول-----المشتقات

وتمخضت دراسة علماء العربية اسم التفضيل عن بعض الشروط التي يجب أن

يتحلى بها الفعل المراد بناؤه على قالب هذه الصيغة ، وتتمثل ب⁽¹⁾:

1-يصاغ من الفعل ، فإذا جيء به مصوغاً من الاسم الجامد ، وليس له فعل ، فهو سماعي لا يُقاس عليه ، نحو:ألصّ.

2-إن يكون الفعل ثلاثياً ، أمّا الرباعي والثلاثي المزيد فلا يؤخذ منه أفعل التفضيل مباشرة ، بل بوساطة صيغة أخرى ، نحو:أكثر استغفاراً ، وأشدّ انتقالاً ، وماشابهها.

3-إن يكون الفعل تاماً،فلا يُبنى من الجامد مثل:عسى وليس ونعم وبئس ، والثاني الناقص ، وهو كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

4-إن يكون الفعل غير منفي ، فلا يقال:ما أكثر إلا يضرب.

5-إن يكون قابلاً للتفاوت ، بمعنى أن يختلف فيه شخص عن شخص ، أمّا ما ليس كذلك ، مثل:مات ، أو أفنى ، أو عدم ، فإنه لا يؤتى منه بأفعل التفضيل.

6-أن لا يكون الوصف منه على أفعل للمذكر وفَعلاء للمؤنث فيما دلّ على لون أو حلية أو عيب ، وشذّ قولهم:هو أبيض من اللبّن ، وهذا رأي البصريين وجائز عند الكوفيين.

7-أن لا يكون الفعل مبنياً للمجهول ، فإذا جيء كذلك يأتي بوساطة مناسبة ، وشذّ اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول:زُهّي ، فقالوا:هو أزهي من ديك.

(1)ينظر:همع الهوامع:277-280 ، المهذب في علم التصريف:261-264 ، جامع الدروس العربية:194/1-195.

الفصل الأول-----المشتقات

وقد جيء به في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه على النحو الآتي:

1-صيغة أفعل وفعلَى قياسًا:ومثّل له الدرويش ب:أشقُ ، مقتبسًا إياه من قوله تعالى:

﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد/34].وهو اسم تفضيل من أشقَّ يَشُقُّ من باب نَصَرَ⁽¹⁾.

إذن فاشتقاق اسم تفضيل قياسيٌّ ؛ لموافقته للقياس الصرفيِّ المفترض ، وقد اشتقَّ من الثلاثيِّ المضعّف ، واستعمل في موضع المفاضلة بين كلاً من عذاب الدنيا والآخرة ، ومنه الأعلى الذي فصلّ الدرويش القول فيه ، والذي تجلّى في قصة موسى (ع) ، ضمن سياق قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه/68].

إذ فسّر سرّ استعمال لفظ أفعل الذي من شأنه التفضيل ولم يقل العالي ، فهو أعلى من كلّ عالٍ⁽²⁾ ، واشتقَّ لفظ أفعل من الثلاثيِّ عالا الذي أفاد التناوب في الصفة نفسها ، ويدخل في هذا الباب الحُسْنَى هي مؤنّث الأحسن الذي هو اسم تفضيل ، فاشتقَّ من الفعل الثلاثيِّ (حَسَنَ) على وزن (فُعَلَى) ؛ لأنّه مؤنّث⁽³⁾.

2-صيغة أفعل سماعًا:

قد يردّ اسم التفضيل مشتقًا من الفعل الرباعيِّ وتمثّل في كتاب إعراب القرآن

الكريم وبيانه ب(أَفْسَطَ) الذي تجلّى ضمن قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/99.

(2)ينظر:المرجع نفسه:4/700.

(3)ينظر:المرجع نفسه:7/487.

الفصل الأول-----المشتقات

لِلشَّهَادَةِ ﴿البقرة/282﴾ ، وعزا محيي الدين درويش سر استعمال اسم التفضيل من الفعل الرباعي في مقام المقيس الثلاثي ؛ إلى أنّ الفعل أَقْسَطَ ، أي: عدل ، أمّا قَسَطَ الثلاثي فهو بمعنى جارٍ. فالغرض دلالي⁽¹⁾.

3- اسم التفضيل على غير صيغة أفعل: ومثّل له الدرويش ب: قَسَوَةَ الذي تجلت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة/74] ، وكان القياس أن يقول (أَقْسَى) فعدل عنه إلى قَسَوَةَ ؛ لأنّ سياق الآية الكريمة يقتضي العدول إلى الإسهاب وزيادة التهويل باستعمال لفظ أَشَدَّ⁽²⁾.

وكذلك خَيْرَ ، وشَرَّ كلاهما اسم تفضيل جاء على غير قياس ، والقياس منهما أَخَيْرَ وأَشَرَّ⁽³⁾.

ويرى علماء العربية أنّ الهمزة حذفت في (أخير وأشر) ؛ لكثرة الاستعمال⁽⁴⁾.

اسما الزّمان والمكان

هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه ، ووجودهما في اللغة ؛ ضرب من الإيجاز والاختصار ، نحو قولنا: هذا مَشْرِقُ الشمس ، فإنّه لولاهما لتطلب الإتيان بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان ، نحو: هذا الزمان أو هذا المكان الذي أشرق منه

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 377/1.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 124/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه: 105/1.

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 133 ، درة الغواص ، الحريري(ت516هـ): 187 ، مجمع البيان: 243/9.

الفصل الأول-----المشتقات

الشمس⁽¹⁾.

وفصل الدّرويش القول فيهما ، مصرحًا بأنّهما يفيدان زمان الفعل ومكانه⁽²⁾ ،
وأما من حيث قاعدة اشتقاقهما فتابع من تقدمه في ذلك ، نكر أنّ اسم الزمان أو
المكان يُبنى من الثلاثي المجرد على صيغتين ، الأولى على وزن (مَفْعَل) إنّ كان
المضارع صحيحًا مضموم العين ، أو مفتوحها ، أو معتلّ اللام مطلقًا ، نحو: مَكْتَب
من كتب- يكتُب ، ومَلْعَب من لعب- يلعب ، ومَثْوَى من ثوى- يثوي⁽³⁾.

والثانية على وزن مَفْعِل إنّ كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالًا مطلقًا
في غير معتلّ اللام ، كمَجْلِس ، ومَبِيع ، ومَوْعِد ، ومَوْجِل ، وقيل إنّ صحت الواو
في المضارع كَوْجَل-يُوجَل ، فهو من القياس الأول⁽⁴⁾.

وأما من غير الثلاثي فأجروه على صيغة اسم المفعول ، أي: يُصاغ كما يُصاغ
اسم المفعول ، أي: بأخذ مضارعه وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما
قبل الآخر ، نحو: مُجْتَمَع ، ومُدْخَل ، والمُخْرَج بضمّ الميم ، ويأتي منه المفعول
والمصدر واسم الزمان والمكان بلفظ واحد لا يختلف ، والمعين في تمييز نوع الصيغة

(1) ينظر: الكناش: 349/1 ، شذا العرف: 63.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 546/4.

(3) أصلح المنطق: 219/1-220 ، النكت الحسان ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ): 218 ،
إعراب القرآن الكريم وبيانه: 547-546/4.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 547/4.

الفصل الأول-----المشتقات

هي القرائن لدى علماء العربية ، وزاد عليها الدرويش الذوق⁽¹⁾.

ويمكن دراسة صيغ أسماء الزمان والمكان في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بالآتي:

صيغة مَفْعَل

مثل محيي الدين الدرويش لهذه الصيغة أمثلة عديدة ، منها: مَضْرَف ، و مَحْبِس ، و مَضْرِب ، و مَبِيَّت ، و مَضِيف ، و مَمْرِد ، و مَمْعِد⁽²⁾.

وَمَضْرَف ، و مَحْبِس ، و مَضْرِب مأخوذة من فعل صحيح مكسور العين في المضارع ، و مَبِيَّت ، و مَضِيف مأخوذان من فعل معتلّ العين مكسور في المضارع ، وأما مَمْرِد و مَمْعِد فكلاهما مشتقّ من مثال واوي ، فهي أسماء زمان أو مكان جاءت على القياس⁽³⁾.

وجاءت صيغة (مَفْعَل) في قوله تعالى: ﴿وجعلنا بينهم موبقاً﴾ [الكهف/52] من الفعل المثال المتصدر بصوت الواو ، وتمثل بـ(مَوْبِق) ، اسم مكان أو مصدر ميمي من وَبَق يَبِق أو وَبَق -يَوْبِق⁽⁴⁾.

ويبدو أنّ مرجع ذلك هو الاختلاف بين المفسرين في معنى المفردة ؛ ف(مَوْبِق)

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (ت646هـ): 1/665 ، شرح مختصر التصريف العزّي ، التفنّازاني (ت791هـ): 187 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/548.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/510 ، 4/547.

(3) ينظر: المقرّب: 2/137 ، شرح الكافية الشافية (ت672هـ) ، ابن مالك: 2/437.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/510.

الفصل الأول-----المشتقات

ذهب بعضهم إلى أنه واد في جهنم ، وذهب البعض الآخر إلى أنه بمعنى العداوة⁽¹⁾.

صيغة مَفْعَل

ومثّل لها الدرويش دالة على اسم المكان ب:المَرَصَد ؛ إذ هو اسم مكان للموضع الذي يعقد فيه العدو أو يمر به أو يجتازه ، وهو من رَصَدْتُ الشيء إذ ترقبته⁽²⁾ ، ومَرَصَد اسم مكان اشتقّ من الفعل (رَصَد) من باب (نَصَرَ)⁽³⁾ ، (رَصَد-يَرُصِد) باب (فَعَلَ-يَفْعُل) ، فدخل في زاوية القياس ، ومثله مَقَام فهو اسم مكان من قام-يقوم⁽⁴⁾ . ويدخل في هذا الباب في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه:مَحْضَر ، وَمَحَلّ ، ومَزْرَع ، وملهى ، وموقى⁽⁵⁾.

ومَحْضَر ، وَمَحَلّ مشتقان من فعل ثلاثي مجرد صحيح مضموم العين في المضارع ، وكذلك مَزْرَع مشتقّ من فعل ثلاثي مجرد صحيح ولكنّه مفتوح العين في المضارع ، وأمّا ملهى ، وموقى فمشتقان من فعل ثلاثي معتلّ الآخر ، فهي إذن أسماء زمان أو مكان جاءت على القياس⁽⁶⁾.

(1)ينظر:معاني القرآن للفراء:147/2 ، الكشاف: 623/15.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:181/3.

(3)ينظر:الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، محمود صافي:284/5.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:637/4.

(5)ينظر:المرجع نفسه:547/4.

(6)ينظر:شرح المفصل:144/4-146 ، شرح الكافية الشافية:436/2-437 ، همع الهوامع:

الفصل الأول-----المشتقات

وبيّن علماء العربية القدامى أنّ هناك أسماء زمان أو مكان جاءت مكسورة العين ، أي: على وزن مَفْعِل ، وحقّها أن تُصاغ على وزن مَفْعَل ؛ لكونها مأخوذة من أفعال ثلاثيّة صحيحة الآخر ، مضمومة العين في المضارع⁽¹⁾ ، ومما ذكره منها محيي الدّين الدرويش: المطّلع ، والمنسك ، والمجزر ، والمشرق ، والمغرب ، والمفرق ، والمسجد⁽²⁾.

صيغة مَفْعَل

ترددت هذه الصيغة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه من الثلاثي المزيد دالة على اسم المكان ، نحو: المُرَاعِم ، بضم الميم وفتح الغين المعجمة جمع مُرَعَم ، بمعنى: المذهب والحصن والمضطرب ، وهو اسم مكان من أَرَعَم⁽³⁾.

صيغتا مُفْتَعِلٍ وَمُسْتَفْعَلٍ

ومثّل لها الدّرويش بكلمة: مُجْتَمِع ، ومُنْتَدَى ، ومُنْتَظَر ، من اجتمع وانتدى وانتظر⁽⁴⁾ ، كما مثّل لها ب: مُطَّلَع، اسم مكان من اطَّلَعَ المشدّد ، أصله اطَّالَعَ على بناء الافتعال ، فقلبت التاء طاء وأدغمت فيما قبلها⁽⁵⁾.

ومثله مُسْتَوَدَع ، بفتح الدال ؛ لأنّه اسم مكان من استودع ، فهو من الثلاثي

(1) ينظر: المقرّب: 136/2 ، همع الهوامع: 286/3.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 547/4.

(3) ينظر: المرجع نفسه: 96/2.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 548/4.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 641/4.

الفصل الأول-----المشتقات

المزيد بثلاثة أصوات ، فأصله وَدَع ، ومنه مُسْتَقَرَّ من استَقَرَّ (1) ، وكذلك مُسْتَشْفَى (2) .

وقد أعرب الدرويش في كتابه عن تناوب صيغة (مُفْعَل) في الدلالة على المصدر واسم المفعول ، واسمي الزمان والمكان ، كَمُبَوًّا إذ جاء اسم مكان ، ويجوز أن يكون مصدرًا (3) ، مقتبسًا إياه من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَوِّأً صِدْقٍ﴾ [يونس/93].

وقد ذكر بعض أهل التفسير أنّ المراد من (مُبَوًّا) في سياق الآية الكريمة منزلاً صالحًا مرضيًا ، وهو مصر والشام (4) ، فهو إذن اسم مكان .

وقد تلحق تاء التأنيث بعض أسماء المكان (5) ، ومما جاء منها عند محيي الدين الدرويش: المقبرة لموضع القبر ، والمعبرة لموضع الشط المهياً للعبور ، والمشرية بفتح الراء وضمها ، أي: موضع الشرب (6) .

وقد يُصاغ اسم المكان من الثلاثي الجامد على وزن مَفْعلة إذا كثر الشيء في المكان للدلالة على التكاثر والمبالغة (7) ، وقد مثل الدرويش لذلك ببعض الأمثلة ،

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 418/2.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 548/4.

(3) ينظر: المرجع نفسه: 377/3.

(4) ينظر: تفسير النسفي: 40/2. ا

(5) ينظر: المهذب في علم التصريف: 271 ، الصرف الوافي: 159.

(6) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 547/4.

(7) ينظر: شرح المفصل: 150-149/4 ، المقرب: 138-137/2.

الفصل الأول-----المشتقات

مثل: أرض مَسْبَعَة ، ومَأْسَدَة ، ومَطْبَخَة ، أي: كثيرة السباع ، والأسود ، والبطيخ⁽¹⁾.

اسم الآلة

يتجلى اسم الآلة لدى سيبويه بعنوان اسم لما عالجت به ، للدلالة على الآلة التي وقع الفعل بوساطتها ، أمّا صيغته فهي عنده ثلاث (مِفْعَل-مِفْعَلَة-مِفْعَال)⁽²⁾.

وحده الزمخشري بأنّه: ((اسم ما يُعالج به. ويُنقل ويجيء على مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال))⁽³⁾.

وتابع الرضي من سبقه في بناء صيغ اسم الآلة إلا أنّه زاد عليها وزنًا رابعًا ، وهو صيغة (فَعَال) ، نحو: خَيَّاط⁽⁴⁾ ، وهذا الوزن الأخير أحد الأوزان التي أخذ المحدثون بقياسيتها⁽⁵⁾.

وقد وسمه الدارسون المحدثون بمصطلح (اسم الآلة) ، وعرفه بعضهم بأنّه: ((هو اسم يؤخذ من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي للدلالة على أداة الفعل ، مثل: مِبْرَد ، مِشَار))⁽⁶⁾ ، أي: إنّهم تابعوا القدماء من زاوية اشتقاقه من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي وعدوا ذلك قياسًا ، لكنهم زادوا عليه أوزانًا أخرى ؛ لكثرة ما تدعو

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 547/4-548.

(2) الكتاب: 94-95.

(3) المفصل في علم العربية: 234 ، شرح المفصل: 152/4.

(4) ينظر: شرح الرضي على الشافية: 188/1.

(5) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 207/1.

(6) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 249/1.

الفصل الأول-----المشتقات

إليه الحاجة الملحة في الاستعمال اليومي للوقت الحاضر ، وتمثلت ب: (فَعَالَة - غَسَّالَة ، و فاعِلَة - ساقِيَة ، و فاعُول - ناقُوس) (1).

أما ما اشتق من الثلاثي المجرد اللازم ، نحو: مِضْبَاح من صَبَح ، أو من فوق الثلاثي ، نحو: مِمْنَر من أُنْتَر ، فأولجوه في ميدان السماع (2).

ولا يخفى علينا أن اسم الآلة قد جاء جامداً على أوزان شتى لا ضابط لها ، كالفأس ، والقُدوم ، والسكِّين (3).

وقد جاءت أمثلة اسم الآلة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه على الوزن مَفْعَلَة ، ومَفْعَل .

صيغة مَفْعَلَة

مثل لها الدرويش ب: المِنْسَاء ، وهي اسم آلة بمعنى العصا ؛ لأنه ينسأ بها ، أي: يطرد ويؤخر ، ومثلها المِكنَسَة ، والمِكنَسَة ، والمِقْصَعَة (4).

وكذلك مَقَامِع جمع مِقْمَعَة ؛ لأنها آلة القمع يقال قَمِعَه يَقْمِعُه من باب قَطَع إذا ضربه بشيء يزرجه به ويذله ، والمِقْمَعَة المِطْرَقَة (5) ، ونظير ذلك المِرآة بكسر الميم

(1) ينظر: المذهب في علم التصريف: 275.

(2) ينظر: قواعد اللغة العربية: 83.

(3) ينظر: شذا العرف: 135 ، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، جرجي شاهين عطيه: 56.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 223/6.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 115/5.

الفصل الأول-----المشتقات

ومدّ الهمزة آلة الرؤية. إذ اشتقت من الفعل الثلاثي المجرد المتعدّي رأى⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإنّ أسماء الآلة: منسأة ، ومفمعة ، ومرآة ، وكذلك المكنسة ، والمكسحة ، والمقصعة جاءت على القياس ؛ لأنها مشتقة من أفعال ثلاثية مجردة متعدية⁽²⁾.

صيغة مفعال

ومثّل لها الدرويش ب:المحراب وهي آلة الحرب ، وهذا هو القياس الصرفي ، ولكنّ المحراب له معانٍ مستقلة ليست داخلية في القياس الاشتقائي ، فمن معانيه صدر البيت ، ومحراب المسجد ، وصدر المجلس ، ومأوى الأسد⁽³⁾.

وحسبنا أن نشير إلى أنّ صيغة (مفعال) هي إحدى الصيغ المشتركة بين صيغة المبالغة واسم الآلة وتعدّ القرائن هي الحاكم الرئيس في توجيه دلالة هذه الصيغة⁽⁴⁾ ، وقد جاء في كتاب لسان العرب ما نصّه: ((ورجلٌ حربٌ ومحرّب ، بكسر الميم ، ومحرابٌ شديد الحرب))⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 607/6

(2) ينظر: شذا العرف: 64 ، الصرف الوافي: 164.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 431/1.

(4) ينظر: النحو الوافي: 334/3.

(5) لسان العرب: 303/1 ، 305.

الفصل الثاني: الجموع

- جمع المذكر السالم

- جمع المؤنث السالم

- جمع التكسير

- اسم الجمع

- اسم الجنس الجمعي

- جمع الجمع

- تعدد الجموع للمفرد الواحد

الفصل الثاني: الجموع

الجموع

تحرص اللغات الإنسانية على التمييز بين فكرة الأفراد وفكرة الجمع ؛ ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع ، لكنّها تسلك في ذلك طرق شتى للتعبير عنه ، فمن اللغات ما يميز بين صيغة المفرد وغير المفرد كمعظم اللغات الأوربية ، على حين أنّ اللغات السامية تتخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ: واحدة للمفرد ، وأخرى للمثنى ، وثالثة للجمع ، ومن بينها اللغة العربية⁽¹⁾.

وقد اختلفت صور التعبير عن الجمع في اللغات السامية ، فيستعمل مثلاً للدلالة على الجمع في العبرية حرفا (يم) للمذكّر ، وفي الآرامية حرفا(ين) ، على حين يُستعمل في العربية للدلالة على جمع المذكّر مورفيما الكسرة الطويلة والنون المفتوحة أو الضمّة الطويلة والنون المفتوحة التي تلحق في آخر الاسم المفرد ، ويعقب آخر الكلمة في جمع المؤنّث السالم مورفيما الفتحة الطويلة والتاء الطويلة ، ومن الجموع ما يحصل بتغيّر بنية الكلمة ، وذلك هو جمع التكسير فيها⁽²⁾.

وأما حدّ الجمع لغة فقد عرّفه صاحب مقاييس اللغة: ((الجيم والميم والعين أصلٌ واحد ، يدل على تضام الشيء))⁽³⁾ ، وتضام الشيء بمعنى ضمّ بعضه لبعض⁽⁴⁾.

أما حدّ الجمع اصطلاحاً: فهو كلّ ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره ،

(1) ينظر: من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس: 152-153.

(2) ينظر: تاريخ اللغات السامية: 19.

(3) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس (ت395هـ): 479/1.

(4) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. أحمد مختار عمر: 392/1.

الفصل الثاني:-----الجموع

أو بتغيّر في بناءه ، نحو:زيدون ، ومُسلّمات ، ورجال⁽¹⁾.والغرض المقصود منه الإيجاز⁽²⁾.

وتُقسّم الجموع في العربية على أثر تغيّر هيئة المفرد من عدمها إلى جمع مُذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم ، وجمع التكسير ، وصنف رابع يُعرّف بجمع الجمع ، فضلاً على أنّ هنالك ألفاظاً تتطوي تحت الجمع ، لكنّها لا تدخل تحت أي قسم من الأقسام السابقة ، وهي اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي.

وقد تحدّث الأستاذ محيي الدّين درويش عن هذه الأنواع كلّها ، وكانت له جهود في التنبية على ما ورد منها في القرآن الكريم.

جمع المذكر السالم

هو اسم ناب عن ثلاثة فأكثر بإلحاق مورفيمي* الجمع في آخر مفرده ، وهما الضمّة الطويلة ونون مفتوحة في حالة الرفع ، والكسرة الطويلة ونون مفتوحة في حالتي النصب والجرّ ، ويصلح لتجرّيده من هاتين اللاحقتين ، وسُمّي بالسالم ؛ لأنّ بناء مفرده سلم عند الجمع⁽³⁾.

(1)ينظر:شرح التسهيل:72/1 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي:20.

(2)ينظر:أسرار العربية ، أبو بكر الأنباري(ت577هـ):46 ، التبيان في تصريف الأسماء:106.
*المورفيم:أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية.ينظر:علم الصرف الصوتي:106.

(3)ينظر:المفصل في علم العربية:174 ، شرح التصريح:1/67 ، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ، عبد الله بن يوسف الجديع:43.

الفصل الثاني:-----الجموع

ومورفيما الجمع لهما دلالات صرفية ، هي: «الدلالة على التذكير ، والدلالة على الجمع ، والدلالة على نسبية الكمية العددية»⁽¹⁾.

وتحدث سيبويه عن جمع المذكر السالم في باب (جمع أسماء الرجال والنساء) ، قائلاً: ((اعلم أنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: أن شئت ألقته الواو والنون في الرفع ، والياء والنون في الجرّ والنصب))⁽²⁾. إذ إنّ الحاكم في إلحاق المدّ الطولي: الضمة والنون المفتوحة ، أو المدّ الطولي للكسرة والنون المفتوحة أيضاً بالاسم المفرد عند الجمع هو السياق الذي يردّ فيه هذا الجمع.

وعرّفه د.هنري فليش بأنه: ((الجمع الذي يصاغ بإضافة لواحق ، وسمّاه بالجمع الخارجي))⁽³⁾.

وقد تمخضت دراسة علماء اللغة لهذا الجمع عن بعض الشروط الواجب توفرها في العلم أو الصفة المراد جمعها بهذا الجمع⁽⁴⁾ ، وقد وضحتها الدرويش في طيات صفحات كتابه ، والتزم مذهب سابقه في ذلك، موزعاً إياها على ثلاث نقاط⁽⁵⁾:

1-الخلو من تاء التانيث ، فلا يُجمع هذا الجمع من الأسماء نحو: طَلْحَة ، ومن الصفات نحو علامة بتشديد اللام ؛ لئلا تجتمع فيهما علامتي التذكير والتأنيث.

(1) علم الصرف الصوتي: 375.

(2) الكتاب: 395/3.

(3) العربية الفصحى: 86.

(4) ينظر: الكتّاش في فني النحو والصرف: 256-258/1 ، شرح التصريح: 67/1-68.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 459/5-460.

الفصل الثاني:-----الجموع

2-إن يكون لمُذَكَّر ، فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو:زينب ، ولا صفة لمؤنث نحو:حائض.

3-إن يكون لعاقل ؛ لأنّ هذا الجمع مخصوص بالعقلاء ، فلا يجمع بهذا الجمع نحو:سابق-صفة لفرس-ثم يشترط في هذا العاقل أن يكون علمًا غير مركب تركيبًا مزجيًا ولا أسناديًا فلا يجمع المركب المزجي بهذا الجمع ، مثل:معد يكرّب وسيبويه ، وقيل إنّ المختوم بويه يجمع هذا الجمع فيقال:سيبويهيون ، وسيبون بحذف ويه ، أمّا المركب الإضافي فيجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني ، فيقال:غلامو زيد وغلامي زيد ، والكوفيون يجمعونهما معًا ، وأمّا صفة تقبل تاء التأنيث ، نحو: قائمون ، أو الصفة التي لا تقبل التاء و لكنّها تدلّ على التفضيل ، نحو:أفضلون.

وساق الأستاذ الدرويش جملة من الألفاظ التي وردت على قالب هذا الجمع ، مقتبسًا إياها من ألفاظ القرآن الكريم المتربعة على عرش الفصاحة ، وتمثلت ب: مُسَافِحِينَ ، والعَادِينَ ، ومُوقِفُونَ ، وكَاظِمِينَ ، والمُسيطِرُونَ ، ومُعْرَمُونَ⁽¹⁾.

ومُسَافِحُونَ جمع مُسَافِح ، وهو الزاني مشتقّ من السَّفْح⁽²⁾ ، وأمّا العَادُونَ بتشديد الدال فجمع عادٍّ من عدّ الشيء يَعُدُّه بضمّ العين في المضارع ، إذا أحصاه وحسبه ، وهو اسم فاعل من عدّ الثلاثي ، وعينه ولامه من جنس واحد⁽³⁾ ، فأدغم الصامتان المثالان للتخفيف ، ومُوقِفُونَ:محبوسون جمع مُوقِف اسم مفعول مأخوذ من الفعل

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/2، 234/5، 239/6، 558/6، 314/7-315، 405/7.

(2)لسان العرب:485/2، المنجد في اللغة ، لويس معلوف:337.

(3)لسان العرب:281/ 3، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه:218/9.

الفصل الثاني:-----الجموع

الثلاثي المجرد وَقَفَ.

وأما (كاظمين): من كَظَمَ غيظه بمعنى حبسه ، و ذكر الأستاذ الدرويش إنَّما جمع الكاظم جمعاً مُذَكَّرًا سالمًا ؛ لأنَّه وصفها بالكاظم الذي هو من أفعال العقلاء⁽¹⁾، وتجلّى ذلك في قوله تعالى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ﴾ [غافر/18] ، ومثله جمع ساجِدٍ ، وخاضِعٍ على ساجِدِينَ ، وخاضِعِينَ⁽²⁾.

ومُعْزَمُونَ جمع مُعْزِمٍ ، والمُعْزِمُ هو الشر الدائم والعذاب⁽³⁾ ، وكذلك المُسَيِّطِرُونَ جمع مُسَيِّطِرٍ ، ومعناه الغالب القاهر من سيطر عليه إذا راقبه وحفظه أو قهره ، وقد تقلب الصاد سينًا ؛ بسبب تأثير الطاء⁽⁴⁾.

وقد تحقق الجمع لهذه الأسماء بوساطة المدّ الطولي للضمّة أو الكسرة مع النون المفتوحة ، ولم يطرأ عليها أي تغيير سوى هذه الزيادة ؛ لموافقتها القياس الصرفيّ المفترض لهذا الجمع ، فضلًا على كونها أسماء صحيحة الآخر⁽⁵⁾.

وتعقب علامة جمع المذكر السالم أيضًا آخر الاسم المختوم بياء النسب المضعّفة التي تَرِدُ عادةً بعد صائت قصير مجانس لها⁽⁶⁾ ، ومثال ما اقتبسناه

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 558/6.

(2) المرجع نفسه: 558/6.

(3) الصحاح: 5/1996 ، القاموس المحيط: 1142.

(4) ينظر: لسان العرب: 4/364.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 543-544 ، همع الهوامع: 1/152.

(6) ينظر: حاشية الصبان: 4/259.

الفصل الثاني:-----الجموع

الدرويش من ألفاظ القرآن الواردة على هذا القالب: حَوَارِيُونَ ، الأُمِّيِّينَ ، رَبَّانِيِّينَ⁽¹⁾.

والحَوَارِيُونَ: جمع حَوَارِيٍّ ، وهو صفوة الرّجل وخالسته ، وقيل هم أنصار الأنبياء⁽²⁾ ، و(الأُمِّيِّينَ): جمع أُمِّيٍّ ، والمراد به من ليس من أهل الكتاب⁽³⁾ ، ونظيره (رَبَّانِيِّينَ) جمع رَبَّانِيٍّ ، منسوب إلى الرّبِّ ، والرَّبَّانِيِّ وَيَأْتِي بمعنى المتألّه ، وهو الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره ، والألف والنون للمبالغة في النّسب⁽⁴⁾.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ ياء النّسب الواردة في عجز مفردات الجموع المذكورة من قبل قد لحقها مورفيما جمع المنكّر السالم ، ولم يطرأ عليها أي تغيير من حذف أو غيره. وأمّا حكم ما لحقت به أمانة جمع الصحيح السالم من الأسماء المنقوصة ، فهو حذف ياءه إن كانت موجودة⁽⁵⁾.

ولم يتضمن كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه سوى النزر من الألفاظ المنقوصة التي جمعت بهذا الجمع ، نحو: مُؤَفِّوْنَ ، وبادون⁽⁶⁾ ، ومُؤَفِّوْنَ جمع مُؤَفِّ اسم فاعل

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 445/1 ، 465/1 ، 470/1.

(2) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر الأنباري (ت328هـ): 121/1 ، القاموس المحيط: 380.

(3) المفردات في غريب القرآن: 23.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 435/1 ، الجامع لأحكام القرآن: 184/5 ، مختار الصحاح: 96.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد: 17 ، ارتشاف الضرب: 579/2.

(6) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 226 / 1 ، 155/6.

الفصل الثاني:-----الجموع

من أوفى ، أما بادون:فهو جمع بادٍ ، ساكن البادية⁽¹⁾ ، اسم فاعل من الثلاثي بدا.

وما حصل في كلمتي الموفي والبادي حين زيدت عليهما علامة جمع المُدكّر السالم -على رأي الصرفيين العرب القدماء-:أنّ ضمّة الياء المفترضة قد تحولت إلى الفاء في(مُوفونَ) ، والبدال في(بادونَ) ، وحذفت الياء ؛ لعلّة التقاء الساكنين⁽²⁾ ، كما هو موضح في المخطط الآتي:

مُوفي ← مُوفِيونَ ← مُوفِيونَ ← مُوفونَ

بادي ← بادِيونَ ← بادِيونَ ← بادونَ

ورأى الدكتور ديزيرة سقال أنّ حذف الياء جاء نتيجة التقاء حركتين طويلتين ، هما ياء المنقوص و واو الجمع ، ثم إنّ بقاء ياء المنقوص وعدم حذفها سيؤدي إلى انتقال اللسان من صوت ثقيل إلى صوت أثقل منه ، وهما أمران مرفوضان في العربية⁽³⁾.

ويرى الأستاذ المشرف أنّ توالي أربعة مقاطع مفتوحة في كلمتي(مُوفِيونَ بادِيونَ) ، يُسبّب ثقلاً في نطقها ، يزداد على ذلك أنّ العربية لا تبيح لنفسها النطق بأربعة مقاطع مفتوحة في الكلمة الواحدة أو فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لهذا حذفت الياء.

ويحتمل أنّ يكون سبب حذف هذه الياء في هاتين الكلمتين وقوع الياء بين

(1)معجم اللغة العربية المعاصرة1/176.

(2)ارتشاف الضرب:2/579 ، همع الهوامع:1/153.

(3)الصرف وعلم الأصوات:72.

الفصل الثاني:-----الجموع

صوتين صائتين قصيرين ، إذ نكر الأستاذ هنري فليش والدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الواو أو الياء إذا وقعت بين صوتين صائتين تميل إلى الحذف أو الانقلاب⁽¹⁾ ، وبعد حذف الياء حصل نزاع بين كسرة الفاء وضمة الياء في مُؤفِيُونَ ، وكسرة الدال وضمة الياء في بادِيُونَ ، فحلت الضمة محل الكسرة في هاتين الكلمتين ، سبب رغبة المتكلم إلى الميل إلى عامل المماثلة⁽²⁾.

وثمة مجموعة من الألفاظ خالفت الهيئة البنائية لجمع المذكر السالم ، ولم تتضمن الشروط الواجب توفرها لهذا الجمع ، عُرفت بـ(الملحق بجمع المذكر السالم) ، فهي تعامل معاملته في الإعراب ، ولا تعدّ من فصيلته الصرفية⁽³⁾. وقسم الأستاذ الدرويش الملحق بجمع المذكر السالم على أربعة أقسام ، هي⁽⁴⁾:

الأول: أسماء الجموع: وهي أولوا بمعنى أصحاب ، وعالمون ، ونكر أنّ: ((العالمين: جمع عالم بفتح اللام ، وجمع جمع المذكر السالم العاقل تغليباً ، والمراد به جميع الكائنات ولذلك أدرجه النحاة فيما ألحق بجمع المذكر))⁽⁵⁾ ، وبين الأستاذ محيي الدين الدرويش الحجة في إلحاقه بجمع المذكر السالم ؛ لأنّه يطلق على العاقل وغير العاقل ، وليس جمعاً له ؛ وآية ذلك لأنّ العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه فقال: ((والنكته فيه هي

(1) ينظر: العربية الفصحى: 55-56 ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 59-61.

(2) بزيادة من الأستاذ المشرف.

(3) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 1/254.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/215-217.

(5) المرجع نفسه: 1/29.

الفصل الثاني:-----الجموع

أنّ هذا اللفظ لا يطلق عند العرب على كل كائن وموجود كالحجر والتراب ، وإنما يطلقونه على كل جملة متمايزة لأفرادها صفات تقربها من العاقل الذي جمعت جمعه ، وإن لم تكن منه ، فيقال:عالم الإنسان وعالم الحيوان وعالم النبات .
والعالم لا واحد له من لفظه ولا من غير لفظه ؛ لأنه جمع الأشياء المختلفة⁽¹⁾.

ومن أسماء الجموع عنده أيضًا ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين ؛ لأنّه ليس لها مفرد من لفظها⁽²⁾.

الثاني:جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف ، وهي:بَنَوْنَ جمع ابن ، وقياس جمعه جمع سلامة ابنون ؛ لأنّ (ابن) أصله بنو ، فحُذِفَت لامه للتخفيف ، وعوّض عنها همزة الوصل والجمع ((يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما جمع رجعت الواو ، وذهبت الهمزة ثم حذفت الواو))⁽³⁾ ، ومثلها أَرْضُونَ بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع ؛ لأنّه يورد في مقام الاستعظام ، كقوله⁽⁴⁾:

لقد ضجّت الأَرْضُونَ إذ قامَ من بني

سَدوس خطيبٌ فوقَ أَعوادِ منبرٍ

ولإمام النحاة في كتابه كلام لطيف يحسن أثباته في هذا المقام ، في سؤال

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:29/1.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:215/4-216 ، علم الصرف الصوتي:378.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:216/4.

(4)ينسب هذا البيت للكميت الأسدي ، ورد الشطر الثاني هُداد خطيبٌ فوقَ أَعوادِ منبرٍ ، ينظر:المحتسب ، ابن جني(ت392هـ):1/218 ، الدرر اللوامع ، الشنقيطي(ت1331هـ):1/50.

الفصل الثاني:-----الجموع

طرحه على أستاذه الخليل لبيان سرّ جمع الأرضون بالواو والنون ، يقول: ((سألتُ الخليل عن قول العرب أَرْضٌ وَأَرْضَاتٌ؟...قلتُ: فلمَ جمعت بالواو والنون؟ قال: شُبّهت بالسِّنِينَ ونحوها من بنات الحرفين لأنها مؤنثة كما أن سنة مؤنثة ، ولأنّ الجمع بالتاء أقلّ والجمع بالواو والنون أعظم))⁽¹⁾.

ويدخل في هذا الباب سِنُونَ جمع سَنَةٍ ، وكذلك (عِضِينَ) جمع عِضَةٍ ، وأصل عِضَةٍ: عِضَهُ بالهاء وهو البهتان والكذب ، وقيل: أصله عضو بمعنى الفرقة⁽²⁾.

واختلّف في لام عِزَّة وساق الدرويش في ذلك جملة من الآراء ، فقيل: عِزَّة وعِزِينَ ، والعِزَّة بكسر العين وفتح الزاي أصلها عِزِي ، فلامها ياء وهي الفرقة من الناس ، وقيل: هي جمع عِزَّة ، وعِزَّة مِمَّا حُذِفَ لامه ، فقيل هي من ذوات الواو ، وأصله عِزْوَةٌ⁽³⁾ ، ومثلها ثُبَّة وثُبِين وأصلها ثبو ، وقيل: ثُبِي من ثَبَيْتُ ، أي: جمعت⁽⁴⁾.

ولثعلب الكوفيّ كلام يروق أثباته في هذا المقام ، فيرى بأنّ عِضَّة تجمع على عِضَاة ، وهذا يدلّ على أنّ المحذوف هاء ، ومن جمعها على عِضَوَاتٍ جعل اللام واوًا. وهو ما ذهب إليه صاحب التخمير أيضًا⁽⁵⁾.

وأحسب أنّ أصل لام كلِّ من عِضَّة ، وعِزَّة هاء ؛ وذلك لأنّه عند تصغيرهما

(1) الكتاب: 3/599.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/216.

(3) المرجع نفسه: 4/216-217، 8/71.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 4/216-217.

(5) ينظر: التخمير ، الخوارزمي (ت617هـ): 2/354 ، الصرف في مجالس ثعلب ، د.أحمد عبد اللطيف الليثي: 20.

الفصل الثاني:-----الجموع

نقول:عُضَيْهَةٌ ، وعُزَيْهَةٌ ، فيظهر ردّ المحذوف عند التصغير⁽¹⁾.

الثالث:ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف شروط الجمع كأهلون ، و وابلون ؛ لأنّ أهلاً ، ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين ؛ ولأنّ وابلًا غير عاقل والمعروف أنّ قياس هذا الجمع أنّ يكون لعلم من يعقل أوصفته.

وذهب محيي الدين الدرويش إلى أنّ (الأهلون) جمع أهل ، ويُقال:أَهْلَاتٌ ، على تقدير تاء التأنيث كأرض وأرضات ، والذي حسن جمع أهل هذا الجمع ؛ كونه يردُّ بمعنى الوصف ، كقولهم:الحمدُ لله أهل الحمدِ ، وكونه في الواقع للعقلاء⁽²⁾.

الرابع:ما سُمِّيَ به من هذا الجمع ، وما ألحق به ، فالأول نحو:زيدونَ مُسمى به شخص ، والثاني كعليونَ فإنّه ملحق بهذا الجمع ، وسُمي به أعلى الجنة ، قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ(18) وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين/18-19].

ونقل لنا الأستاذ الدرويش بعضًا من الآراء التي تتحدث على الأصل الاشتقاقي لهذه اللفظة ومعناها⁽³⁾ ، ولكنّه لم يعقب عليها ، فيرى الفراء أنّ عِلِّيِّينَ اسم موضوع على صيغة الجمع ولا واحد له من لفظه كعشرين وثلاثين ، والعرب إذا جمعت جمعًا ولم يكن له بناء من واحده ولا تثنية قالوا في المذكر والمؤنث بالواو والنون⁽⁴⁾.

على حين ذهب الزمخشري إلى أنّ:((عِلِّيِّينَ علم لديوان الخير الذي دون فيه

(1)ينظر:دراسات في علم الصرف ، الأستاذ عبدالله درويش:144.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:226/7.

(3)ينظر:المرجع نفسه:253/8.

(4)ينظر،معاني القرآن:247/3.

الفصل الثاني:-----الجموع

كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين منقول من جمع علي فعيل⁽¹⁾.

ويرى صاحب جوامع الجامع بأن: ((عَلِيَّيْنَ عَلَّمَ لِدِيَوَانَ الْخَيْرِ الَّذِي دُونَ فِيهِ كُلُّ مَا عَمَلَهُ الْمُقَرَّبُونَ ، وَالْأَبْرَارُ: الْمُتَّقُونَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ ، مَنْقُولٌ مِنْ جَمْعِ عَلِيٍّ فِعْعِيلٍ مِنَ الْعُلُوِّ))⁽²⁾.

وترجح الباحثة الرأيين الأخيرين فلو أن الناظر أمعن النظر في سياق الآية التي تردُّ بعدها لاتضح له جواب أداة الاستفهام (ما) ، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ(18) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ(19) كِتَابٌ مَرْقُومٌ(20) يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين/18-21] ، وترى أن عَلِيَّيْنَ علم على مفرد جيء به على صورة الجمع⁽³⁾ ، وعلة إحقاق عَلِيَّيْنَ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه علم لما لا يعقل.

وفي ختام الخوض في دائرة جمع المذكر السالم والملحق به نوجز رأياً لطيفاً للدكتور إبراهيم السامرائي في ذلك ، إذ يرى أن الجمع بالواو أو الياء مع النون قديم في تاريخ العربية ، وأنه لم يكن مختصاً بما ذكروا من العلم العاقل والوصف العاقل ، ويدلُّ على هذا أيضاً ما ورثناه في هذا الملحق مما جمع هذا الجمع وهو مؤنث ، نحو: مِئَّةٌ-سَنَةٌ تجمع على مِئْتَيْنِ ، وَسِنَيْنِ إِذْ إِنْتَهَا سَبَقَتْ فِي تَارِيخِهَا مِئَاتٌ وَسَنَوَاتٌ⁽⁴⁾.

(1)الكشاف:1188/30.

(2)جوامع الجامع ، الطبرسي(ت548هـ): 747/3-748.

(3)ينظر:جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ، د. عبد المنعم سيد عبد العال:18.

(4)ينظر:من سعة العربية:185.

الفصل الثاني:-----الجموع

وهو بذلك يشير إلى قدم الحقبة التاريخية لهذا الجمع وما ألحق به ، ويمثل ما ألحق بهذا الجمع موروثاً تاريخياً حوته العربية بين أروقتها منذ أقدم العصور.

جمع المؤنث السالم

هو لفظ دلّ على ثلاثة فأكثر من الإناث بسبب فتحة طويلة وتاء زائدتين على مفرده ، وتلك الزيادة تفيد:الجمع ، والتأنيث ، والعدد⁽¹⁾.

ويفضل بعض النحويين الأقدمين تسميته بـ(ما جمع بألف وتاء زائدتين) بدلاً عن جمع المؤنث السالم ؛ ويرجع سبب ذلك إلى أنّ مفرد هذا الجمع قد يكون مذكّراً ، مثل:إسطبلات جمع إسطبل ، ولا يسلم مفرده أحياناً عند الجمع ، إذ يطرأ عليه شيء من التغيير عند الجمع ، فيقال مثلاً في جمع هُدى وصَحراء وشَجَرَة:هُدَيَات (بقلب ألف التأنيث المقصورة ياء) ، وصَحْرَاوَات (بقلب الهمزة واوا)⁽²⁾.

أمّا المحدثون فقد سمّاه بعضهم بـ((الجمع الخارجي)) ، وهو ما عرف به جمع المذكر السالم أيضاً ، وقد أشرت إلى ذلك فيما مضى⁽³⁾.

ويُقَسَّم مفرد هذا الجمع على ثلاثة أقسام⁽⁴⁾:

(1)ينظر:أنوار الربيع:14 ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن:450-451 ، علم الصرف الصوتي:379.

(2)ينظر:شرح جمل الزجاجي(ت669هـ) ، ابن عصفور:83/1 ، همع الهوامع:77/1 ، المعجم المفصل في علم الصرف:201.

(3)ينظر:العربية الفصحى:86.

(4)ينظر:نحو اللغة العربية قواعد النحو والصرف ، د.محمد أسعد النادري:48 ، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية:20-21.

الفصل الثاني:-----الجموع

أولاً: مؤنث تأنيثاً معنوياً، مثل: زِينَات ، وودادات جمعاً لزِينب ، و وداد.

ثانياً: مؤنثاً تأنيثاً لفظياً و معنوياً ، مثل: فاطمات ، ونجويات ، ولَمياوات ، جمعاً لفاطمة ، ونجوى، ولَمياء .

ثالثاً: مؤنثاً تأنيثاً لفظياً مع دلالاته على مذكر ، مثل: طَلحات ، وحمزات جمعاً لطلحة ، وحمزة، وهما علمان لمذكر.

وحشد له الدرويش طائفة من الجموع التي تمثلت بـ: ما كان مفردة مؤنثاً تأنيثاً معنوياً ، نحو: الأمهات جمع أم ، فالهاء زائدة في الجمع ؛ فرقاً بين العقلاء وغيرهم ، يقال في العقلاء أمهات وفي غيرهم أمات ، وثيبات ، جمع ثيب⁽¹⁾ ، من: ثاب يثوب ، أي: رجع كأنها ثابت بعد زوال عذرتها⁽²⁾.

أمّا ما كان مفردة مؤنثاً لفظياً ومعنوياً فمثل له بالعديد من المفردات ، مثل: الخُطوات بضمّتين جمع خُطوة ، والصدقات مفردها صدقة ، ومغارات جمع مغارة ، وكذلك المثلاث جمع مثلة ، وهي ما أصاب القرون الماضية من العذاب وهي عبر يعتبر بها ، ومثله مُعقبات فيها احتمالان: أحدهما أن يكون جمع مُعقبة بمعنى معقب والتاء للمبالغة كعلامة ونسابه ، أي: ملك مُعقب ، والثاني إنَّ مُعقب جمع مُعقبة صفة لجماعة ، وعلامات جمع علامة⁽³⁾.

ومنه صلوات جمع صلاة ، والشافينات جمع صافنة ، وهي القائمة على ثلاث

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 644/1، 557/7.

(2) ينظر: مجمع البيان: 45/10 ، لسان العرب: 248/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 213/1، 611/1، 229/3، 67/4 ، 69/4 ، 226/4.

الفصل الثاني:-----الجموع

وإقامة الأخرى على طرف الحافر من رجل ، والحُجرات جمع حُجرة⁽¹⁾.

ويُعزو علماء العربية جمع هذه الكلمات جمعًا مؤنثًا سالمًا ؛ لأنَّ مفردها ختم بتاء التانيث المربوطة ، فعند الجمع حُذفت هذه التاء ولحقت علامة الجمع(ات)الكلمة مباشرة ؛ لصحة آخرها⁽²⁾ ، ولم نلاحظ أي تغيير آخر عقب عجز الكلمات ما عدا لفظة الصلاة؛ إذ قلبت الألف إلى واو ؛ لأن أصلها واو⁽³⁾.

وقد فسّر المبرد حذف التاء في هذه المفردات عند جمعها بالألف والتاء بقوله: ((وأما حذف التاء التي كانت للواحد ؛ فلأن الألف والتاء في الجمع للتانيث ، فلا يدخل تانيث على تانيث ؛ لأنّ هذه العلامات إنّما تدخل في المذكر لتؤنثه))⁽⁴⁾.

وتابع النحاة المبرد في تفسير حذف التاء ، واختاروا حذف التاء الأولى لدلالة الثانية عليها ، ويعلّل ابن يعيش سرّ ذلك: ((فلولا دلالة الثانية على التانيث كدالاتها على الجمع ؛ لم تسقط التاء الأولى، لئلا يجتمع في كلمة واحدة بين علامتي تانيث))⁽⁵⁾.

ويرى د. إبراهيم السامرائي أنّ جمع المؤنث السالم في نحو مُسَلِّمة لا يكون بحذف التاء المربوطة في آخر المفرد ، وزيادة ألف وتاء ، كما يرى النحويون القدماء بل إنّ

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 138/5، 460/6، 242/7.

(2) ينظر: المقرّب: 52/2 ، جامع الدروس العربية: 25/2 ، دراسات في علم الصرف: 140.

(3) لسان العرب: 464/14 ، فك التقليد في علم الصرف ، جبر ضومط ، يونس الخولي: 169.

(4) المقتضب: 7/4.

(5) شرح المفصل: 219/3.

الفصل الثاني:-----الجموع

صورة هذا الجمع تتحقق عن طريق مظل حركة الحرف الأخير في المفرد الأساسي المختوم بالتاء ، فمُسْلِمَةٌ تمظل فيها الفتحة الواقعة بعد الميم لتصبح مُسْلِمَاتٌ⁽¹⁾.

وعليه فالعلّة في ذلك صوتية ، ترجع إلى مدّ الصائت القصير (الفتحة) التي تسبق علامة التّأنيث التي تردّ في عجز الكلمة المفردة ، مع أبقاء تاء التّأنيث عينها التي لحقت الاسم في حالة الأفراد.

وفي الحقيقة لا حاجة بنا إلى افتراض وجود تاءين في جمع نحو كلمة فاطمة ، والقول بحذف التاء الأولى ، وتعليل هذا الحذف ، فكلّ ما حصل أنّ مورفيمي جمع المؤنّث السالم ألصقا بالصيغة الأساسية المجرّدة ، فدلتّ بذلك على الجمعية و التّأنيث ، كما ألصقت التاء للتّأنيث في (مُسْلِمَةٌ)⁽²⁾.

وفي أطار الحديث على التغيرات التي تطرأ على أواخر الاسم عند جمعه بالألف والتاء ، نلاحظ أنّ ثمة تغييراً يطرأ على حركة عين الكلمة ، يتمثل هذا التغيير بتحريكها بالفتحة أو الضمّة بحسب ما تقتضيه ضوابط اللغة ، مثل:حُطُواتٌ ، وهُمُزاتٌ ،وحُجُراتٌ ، التي مفردها حُطوةٌ ، وهُمُزةٌ ، وحُجُرةٌ مضموم الفاء ، فجاز في جمعه الأوجه الثلاثة ضم العين ، وفتحها ، وإسكانها⁽³⁾.

وأشار ابن جني إلى سرّ استعمال العرب الحركات الثلاث في حديثه عن

(1)ينظر:فقه اللغة المقارن:110.

(2)ينظر:صيغ الجموع في القرآن الكريم ، د.وسمية عبد المحسن المنصور:67/1.

(3)ينظر:المفصل في علم العربية:178 ، شرح التصريح:515/2 ، فك التقليد في علم الصرف ، جبر ضومط ، ويونس الخولي:169.

الفصل الثاني:-----الجموع

كراهية قلب الياء واو ، إذ ذهب إلى أنّ من ثقل قال:خُطُوتٌ ، أمّا الفتح والإسكان ؛ فهِرَبًا من الضمّة ، وانقلاب المعتلّ إلى واو ، من مثل:كُلَيْة-كُلُوتٌ⁽¹⁾.

وكذلك لفظة المثلّات جمع مثّلة مفتوح الفاء ، فوجب في جمعه فتح عينه أتباعًا لفائه⁽²⁾.

وأدلى الدرويش بدلوه في هذا المقام عبر القول فيما كان على وزن فَعْلَةٌ ، فنكر أنّه يجمع على فَعَلَات ، نحو:شَهْوَةٌ ، وَتَمْرَةٌ ، وجمعهما شَهَوَاتٌ ، وَتَمَرَاتٌ متحركة الثواني من حروفها ، فأما إذا كان وصفًا فإنّك تدع ثانيه ساكنًا ، مثل:ضَخْمَةٌ ، وَعَبْلَةٌ ، تجمع على ضَخْمَاتٌ ، وَعَبْلَاتٌ⁽³⁾.

جمع التفسير

أنفق أهل اللغة على أنّ جمع التفسير ذلك الجمع العام الذي يدلُّ على أكثر من اثنين أو اثنتين في العقلاء وغيرهم ، مع تغيير تركيب المفرد الصوتي عند الجمع تغييرًا ظاهرًا أو مقدرًا ، فأما أضرب التغيير الظاهر في هذا النوع من الجمع فتتمثل بزيادة صوتية فقط على أصل المفرد ، مثل:صِنُو-صِنُونٌ ، أو بزيادة صوتية مع تغيير في الصوائت القصيرة على أصل المفرد ، مثل:سَهْم-سِهَامٌ ، أو نقصان عناصر صوتية عن الأصل المفرد ، مثل:رَسُول-رُسُلٌ ، أو تغيير في الصوائت القصيرة ، مثل:أَسَدٌ-أُسُدٌّ ، وأمّا التغيير المقدر فمن أمثله فُلُكٌ ، فإنّ لفظه في الأفراد

(1) ينظر:المنصف:293/3.

(2) ينظر:عنقود الزواهر:418 ، قواعد اللغة العربية ، د.مبارك مبارك:33.

(3) ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:213/1.

الفصل الثاني:-----الجموع

كحال لفظه في الجمع⁽¹⁾.

وقد سمّاه الأستاذ هنري فيلش بـ((الجمع الداخلي)) ؛ على أساس أنّه يحدث بتأثير التحول الداخلي في صيغة المفرد⁽²⁾.

وقسم الصرفيون جموع التكسير نظرًا لدلالاتها العددية على ضربين: جمع القلّة الذي يستعمل للدلالة على العدد القليل ، وجمع الكثرة الذي وضع للدلالة على الأعداد الكثيرة⁽³⁾.

ومن اللافت للنظر أنّ القلّة والكثرة في هذا الجمع ليست لها حقيقة ثابتة يمكن الإيمان بها والركون إليها كليًا ؛ وذلك لمسوغين أولهما أنّ الوزن المفرد يجمع بما اشتهر به جمعه ، وثانيهما أنّه لم يردّ عن العرب في جمع كثير من المفردات غير جمع واحد يكون للقلّة والكثرة ، فيستعمل المتكلم منها واحدًا يريد به الكثرة وهو من أوزان القلّة ، أو يريد به القلّة وهو من جموع الكثرة. وقد يكون هذه التناوب في الاستعمال أمّا حقيقيًا أو مجازيًا ، والقرينة هي المعين في الكشف عن ذلك ، ومن أمثلة استعمالهم بعض الكلمات في الدلالة على القلّة والكثرة: أفئدة ، أعناق ، أرجل⁽⁴⁾.

وخير حقيقة عضدت هذا الرأي القرآن الكريم الذي مثلت ألفاظه كنوز العربية

(1) ينظر:أبنية الصرف في كتاب سيبويه:292-293 ، شرح ألفية ابن معطي ، د.علي موسى الشوملي:1171/2 ، علم الصرف الصوتي:381-382.

(2) ينظر:العربية الفصحى:89.

(3) ينظر:شرح الأشموني:3/ 670 ، مختصر الصرف:41-42.

(4) ينظر:شرح الكافية الشافية:2/252 ، شرح الأشموني:3/670 ، النحو الوافي:4/629 ، الأبنية الصرفية عند شعراء أسد ، حسن عبد المجيد الشاعر:2 ، أطروحة.

الفصل الثاني:-----الجموع

التي عجز أئمة البلاغة وأرباب الفصاحة عن مجاراتها ، ومثال ما أستعمل من أوزان جموع الكثرة دالاً على القلة استعمالاً مجازياً⁽¹⁾ ، قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة/228] ، فاستعمل القرآن الكريم قُرُوء ، وهو من أوزان جموع الكثرة مع وجود جمع القلة أَقْرَاء.

وعالج الدرويش هذه القضية بين دفتي كتابه ، ونبه عليها في تفصيل القول في جمع (أَرْجُلَكُمْ) ، الذي ورد في سياق الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة/5].

ويعزو الدرويش سرّ استعمال لفظة (أَرْجُل) الواردة على بناء القلة في موطن الدلالة على الكثرة إلى عدم وجود جمع كثرة لهذا البناء ، فقال: ((إذ استغنى ببناء القلة في قوله ((وَأَرْجُلَكُمْ)) عن بناء الكثرة لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة ، وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعاً واستعمالاً اتكالاً على القرينة))⁽²⁾.

أي: إنَّ المعين في توجيه دلالة اللفظة من القلة إلى الكثرة هو أنَّ الخطاب موجه للذين آمنوا ، وهم كثرة.

ويظهر ذلك أيضاً عبر تباين موقف لفيف من كبار علماء اللغة من أوزان هذه الجموع ، فذهب الفراء إلى أنَّ من جموع القلة (فَعَلَ) ، نحو: ظَلَمَ ، و(فَعَلَ) ، نحو: نَعَمَ ، و(فَعَلَةٌ) نحو: قِرْدَةٌ ، وذهب بعضهم إلى أنَّ منها (فَعَلَةٌ) ، نحو: بَرَّةٌ ، على

(1) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: 126.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 187/2.

الفصل الثاني:-----الجموع

حين ذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنَّ منها (أفعلاء) ، نحو: أصدقاء⁽¹⁾.

نخلص ممَّا تقدّم أنّ أوزان هذه الجموع لا تحكمها قاعدة ثابتة من حيث القلّة والكثرة ، وإنّما ينوب بعضها عن الآخر بحكم القرينة الدالة في الاستعمال.

ولابد من الإشارة إلى أنّ صيغ هذا الجمع بنوعيه كثيرة تُجاوِز الثلاثين⁽²⁾ ، ويكشف البحث في القرآن الكريم وكلام العرب أنّ أكثر صيغ هذا الجمع استعمالاً ، هي: أفعال ، فُعول ، وفِعال⁽³⁾.

جمع القلّة

كان القياس أنّ يجعل العرب لكلّ مقدار من الجمع مثال يمتاز به عن غيره ، كما جعلوا للواحد والاثنتين والجمع السالم ، فلمّا تعذر ذلك وكانت الأعداد غير متناهية الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير ، فجعلوا للقليل ، وهو ما دلّ على العشرة فما دونها أبنية تغيّر أبنية الكثير ؛ ليميز أحدهما من الآخر⁽⁴⁾.

ويكاد يجمع جلّ علماء العربية على أنّ صيغ هذا الجمع تأتي على أربعة أوزان ، وهي: أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفِعلة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ارتشاف الصرب: 406/1 ، شرح الأشموني: 670/3.

(2) ينظر: النحو الوافي: 632/4.

(3) ينظر: الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: 233.

(4) ينظر: شرح المفصل: 224/3 ، التعريفات ، الشريف الجرجاني(ت816هـ): 81 ، حاشية الصبان: 4/ 170 ، مختصر الصرف: 41.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 397 ، شذا العرف: 77-78.

الفصل الثاني:-----الجموع

أبنية جمع القلة:

1- **أَفْعُلْ**: يطرّد هذا البناء في موضعين⁽¹⁾ ، الأول: اسم ثلاثي على وزن (فَعْل) صحيح الفاء والعين ، غير مضاعف ، نحو: ظَبِيٌّ وَأَظْبٍ ، ونَهْرٌ وَأَنْهَرٌ ، والثاني: اسم رباعيّ مؤنث قبل آخره حرف مدّ ، كيميّن وأَيْمُن ، وذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ.

ومثال ما استقاه محيي الدين الدرويش من معين القرآن الكريم لهذا البناء الجموع: **أَرْجُلٌ ، وَأَحْرُفٌ ، وَأَعْيُنٌ ، وَأَنْفُسٌ**⁽²⁾.

والجمع **أَرْجُلٌ** جمع قياسيّ ؛ لأنّ مفرده على وزن فَعْل ، أمّا **أَحْرُفٌ** وأنفُسٌ فجمعان سماعيّان ؛ لأنّ مفردها ثلاثي سالم على وزن (فَعْل)⁽³⁾ ، وكذا **أَعْيُنٌ** فهو جمع سماعيّ ؛ فمفرده معتلّ العين⁽⁴⁾.

وفسّر أهل اللغة سبب ذلك في أنّ العرب قد امتنعوا فيما اعتلت عينه من **أَفْعُلٌ** ؛ كراهة الضمّة على الواو والياء ، فلا يقولنّ: **عُودٌ** وأَعُودٌ ، ولا **ذَيْلٌ** وأَذَيْلٌ إلاّ ما شدّ ، وإنّما يجمع على **أَفْعَالٍ**⁽⁵⁾.

2- **أَفْعَالٌ**: يعدّ هذا البناء أكثر جموع التكسير استعمالاً في القرآن ، إذ ورد جمعاً لمائة

(1) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ت708هـ) ، أبو زيد المكودي: 789/2.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 187/2 ، 116/4 ، 385/5 ، 529/5.

(3) ينظر: شرح المفصل 232/32-279 ، مختصر الصرف: 42.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 547 ، 551 ، المطالع السعيدة ، السيوطيّ (ت911هـ): 298/2-299 ، المهذب في علم التصريف: 169.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 540/1 ، اللباب ، العكبري (ت616هـ): 181/2.

الفصل الثاني:-----الجموع

وأحد عشر لفظاً ، جاءت هذه الألفاظ جمعاً لثلاثة عشر وزناً من أوزان المفرد⁽¹⁾.

ويطرد هذا الجمع في كل مفرد ثلاثي ، لكن يستثنى منه شيئان: الأول: ما كان مفرده على وزن (فَعَلٍ) صحيح الفاء والعين غير مضعّف ، والثاني: ما كان على وزن (فَعَلَ) وهو صحيح الفاء والعين ، غير مضاعف⁽²⁾ ، وقد مثل الدرويش لهذا الجمع بكلمات جاءت مفرداتها على الأوزان الآتية:

أ-فِعْل: نحو: أُنْدَاد جمع نِدّ ، وهو المثل المناوي⁽³⁾ ، والأسباط جمع سِبْط ، ولد البنت⁽⁴⁾ ، وأضعاف جمع ضِعْف ، وآناء جمع إني وهي الساعات⁽⁵⁾ ، ومنه أْحْدَان جمع خِدْن ، ويقع على المذْكَر والمؤنث ، ومعناه صديق السرّ⁽⁶⁾ ، والأوزار جمع وِزْر وهو الحمل الثقيل ومنه وزير الملك ؛ لأنّه يتحمل أعباء الرعية⁽⁷⁾ ، وآلاء جمع إلي ، وكذلك أنكاث جمع نِكْث وهو النقض⁽⁸⁾ ، ، وأضغان جمع ضِغْن ، وأنْكَال

(1) من قضايا جمع التكسير ، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر: 92-91/46 ، صيغ الجموع في القرآن الكريم: 152/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 118-117/4 ، المقاصد الشافية ، الشاطبي (ت790هـ): 7/32.

(3) المفردات في غريب القرآن: 486 ، القاموس المحيط: 322.

(4) المنجد: 318.

(5) المفردات في غريب القرآن: 29.

(6) معجم اللغة العربية المعاصرة: 622/1.

(7) ينظر: لسان العرب: 283-282/5.

(8) الصحاح: 295/1.

الفصل الثانى:-----الجموع

جمع نِكْل ومعناه القيد الشديد⁽¹⁾ ، والأحبار جمع حِبْر أحبار اليهود⁽²⁾ ، وأسرار جمع سِرّ⁽³⁾.

ب-فَعْل:نحو:أضهار جمع صَهْر وهم القرابة من جهة الزوجة⁽⁴⁾ ، و أتراب جمع تَرَب ومعناها لداث تتشأن معًا تشببها في التساوي ؛ وقيل لإنهن في حال الصبا يلعبن بالتراب معًا⁽⁵⁾

ت-فَعْل:مثل:الأسحار ، والأهواء ، والآجال ، والأنفال ، والأصفاد ، وأشتات ، والأذقان ، والأوتاد ، والأسباب ، والأعلام ، وأفنان ، والأفدان⁽⁶⁾.

والأسحار جمع سَحَر ، وأخر الليل⁽⁷⁾ ، والأهواء جمع هَوَى وهو ما تدعو إليه النفس من الشهوات⁽⁸⁾ ، والآجال جمع أَجَل ، والأنفال جمع نَفَل والمراد بها الغنيمة⁽⁹⁾

(1)القاموس المحيط:1065.

(2)ينظر:مختار الصحاح:51.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:63/1 ، 180/1 ، 316/1 ، 511/1 ، 529/1 ، 182/2 ،

352/2 ، 576/2 ، 292/4 ، 209/7 ، 211/7 ، 108/8.

(4)المنجد:438 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:366/5.

(5)المفردات في غريب القرآن:74 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:398/7.

(6)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه: 407/1 ، 276/2 ، 543/2 ، 99/3 ، 164-163/4 ، 313/5 ، 305/6 ، 574/6 ، 41/7 ، 381/7 ، 185/8.

(7)المنجد:323.

(8)المفردات في غريب القرآن:548.

(9)المصدر نفسه:11.

الفصل الثاني:-----الجموع

والأضفاد جمع صَفَدَ القيود⁽¹⁾ ، وأَشْتَات جمع شَتَّ ، والأذْقَان جمع ذَقَّن ، ومعناها مجتمع اللحيّتين من أسفلهما⁽²⁾ ، والأسباب جمع سَبَب وأسباب السماوات مراقبها أو نواحيها أو أبوابها ، والسبب أيضًا الحبل أو ما يتوصل به إلى غيره⁽³⁾.

والأعلام جمع عَلم هي الجبال وهذا أحد معانيه الكثيرة⁽⁴⁾ ، وأفنان جمع فَنَن ، الأغصان الدقيقة التي تتفرع من فروع الشجر⁽⁵⁾ ، وأفدان جمع فَدَن ، القصور⁽⁶⁾.

ث:فُعَل:نحو:الأعراف ، الأغلال ، الأفواه ، الأعناق ، الإذبار ، آفاق ، أكواب ، أقطار ، أتراب⁽⁷⁾.

والأعراف جمع عُرْف ، وهو سور مضروب بين الجنة والنار⁽⁸⁾ ، والأغلال جمع عُلٌّ ، وأفواه جمع فَم ، وأصله فوه ؛ فلذلك رُدَّت في الجمع⁽⁹⁾ ، والإذبار جمع

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 556/2 ، 54/3 ، 139/5 ، 389/5 ، ، 568/6 ، 13/7 ، 101/7 ، 377/7 ، 398/7.

(2) المفردات في غريب القرآن: 332.

(3) ينظر: المسائل المشكّلة ، أبو علي الفارسيّ (ت377هـ): 41.

(4) لسان العرب: 256/3.

(5) ينظر: الصحاح: 2119/5.

(6) لسان العرب: 458/1-459.

(7) الصحاح: 1990/5.

(8) المفردات في غريب القرآن: 386.

(9) القاموس المحيط: 1221.

الفصل الثاني:-----الجموع

دُبُر ، وأَكْوَاب جمع كُؤُب ، والأَقْطَار جمع القُطْر وهو الناحية⁽¹⁾ ، وآفاق فجمع أفُق .

ث:فَعْل:نحو:الأَعْقَاب ، والأَخْبَار ، وأَجْوَز ، وأَزْوَاج⁽²⁾ .

والأَعْقَاب جمع عَقَب وهو مؤخر القدم⁽³⁾ ، والأَخْبَار جمع حَبْر وهو العالم⁽⁴⁾ ،
وأَجْوَز جمع جَوَز ، وهو المجاز أو الطريق⁽⁵⁾ ، وأَزْوَاج جمع زَوْج .

ث-فَعِل:نحو:الأَزْحَام ، والأَوْتَاد ، وأمَشَاج ، وآبَال⁽⁶⁾ .

والأَزْحَام جمع رَحِم وهو القرابة⁽⁷⁾ ، والأَوْتَاد جمع وَتِد ما ثبت في الحائط أو
الأرض من خشب ونحوه⁽⁸⁾ ، وأمَشَاج جمع مَشَج بمعنى أخلاط⁽⁹⁾ .

ج-فِعِل:ومثَّل له محيي الدين الدرويش بكلمة آبال جمع إِبِل⁽¹⁰⁾ ، وهي السحاب

(1)المنجد:638.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:537/1 ، 233/2 ، 452/4 ، 244/5-245.

(3)ينظر:لسان العرب:611/1.

(4)الصحاح:620/2.

(5)ينظر:لسان العرب:326/5-327.

(6)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:607/1 ، 443 /6 ، 158/8-159 ، 296/8.

(7)الصحاح:1929/5.

(8)المنجد:885.

(9)الصحاح:341/1 ، تهذيب اللغة ، الأزهري(ت370هـ):551/10.

(10)إعراب القرآن الكريم وبيانه:296/8.

الفصل الثاني:-----الجموع

الذي يحمل ماء المطر⁽¹⁾.

ح-فُعُل:نحو:آذان جمع أُذُنٌ ، وأجْناب جمع جُنُب ، وأعْناق جمع عُنُق⁽²⁾.
خ-فُعُل:الأعْجَاز ، جمع عَجْز ، وعجز كل شيء مؤخره⁽³⁾.

يظهر ممّا تقدّم أنّ هناك مفردات جمعت على صيغة أفعال وانتقت منها القياسيّة ؛ لعدم استيعاب مفرداتها لشروط هذا الجمع فدخلت في باب السماع ، وتمثلت بالجموع التي جاء مفردتها على وزن (فَعْل) ، التي لو أُريدَ بها القياس لجمعت على (أفْعُل) ، وهي:الأعقاب ، والأخبار.

3-أفْعَلَه:يجمع على هذا الوزن كلّ اسم مذكّر رباعيّ ثالثه صوت مدّ ، كغِرَاب-أعْرِبَة ، ورَغِيف-أرْغِفَة ، وعمود-أعمدَة ، ونحو:نَبَات-أثْبَتَه ، وكِسَاء-أَكْسِيَة⁽⁴⁾.

ومثّل له الأستاذ الدرويش بالكلمات الآتية:أودية جمع وَادٍ⁽⁵⁾ ، وأدخنة جمع دُخَان⁽⁶⁾ ، وأجنته جمع جَنِينُ⁽⁷⁾ ، وسُمِّي جَنِينًا ؛ لاستتاره في بطن أمه⁽⁸⁾ ، وآنية جمع

(1)ينظر:القاموس المحيط:959.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:28/2 ، 234/3 ، 389/5.

(3)لسان العرب:370/5 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:353/7.

(4)ينظر:سفر السعادة ، السخاوي(ت642هـ):1/943 ، توضيح المقاصد ، المرادي(ت749هـ):1382/5 ، التبيان في تصريف الأسماء:129.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:291/3.

(6)ينظر:المرجع نفسه:118/7.

(7)المرجع نفسه:336/7.

(8)القاموس المحيط:1187.

الفصل الثاني:-----الجموع

إناء والأصل أنية بهمزتين الأولى مزيدة للجمع والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية ألفاً وجوباً ، ومثله كساء وأكسية وغطاء وأغطيه ، و في صحيح اللام حمار وأخمرة⁽¹⁾.

وجمع هذه المفردات جاء على القياس ، فيما عدا كلمة (أودية) التي أدخلها أهل اللغة في باب شواذ الجمع ؛ لأنّ ثالث مفرده صوت صامت (وادي)⁽²⁾ ، وليس صوتاً صائتاً ، وآية ذلك أنّ مفرده على وزن فاعل.

جمع الكثرة

هو ما يدلّ على عدد يربو على العشرة⁽³⁾ ، وقيل: هو ما يدلّ على عدد من ثلاثة إلى ما لانهاية ، ويسمى العدد الكثير⁽⁴⁾ ، وصيغ هذا الجمع متعددة تتجاوز الثلاثين ، وأوزان هذا الجمع ما عدا صيغ منتهى الجموع ستة عشر وزناً⁽⁵⁾.

أبنية جموع الكثرة لغير منتهى الجموع

ضمّ كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بين دفتيه صيغاً متعددة من أوزان هذا الجمع ، وجاءت أمثله على اثني عشر بناءً ، ويمكن دراستها بالآتي:

فُعْل

ويُقاس في كل صفة مشبهة على وزن (أفعل) أو (فَعلاء) ، نحو: أحمر-حَمراء-

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 169/8

(2) المخصص: 114/14.

(3) ينظر: البهجة المرضية ، محمد صالح بن أحمد الغرشي: 491.

(4) المعجم المفصل في علم الصرف: 204 ، قواعد اللغة العربية: 35.

(5) ينظر: جامع الدروس العربية: 2/ 35 ، النحو الوافي: 4/632.

الفصل الثاني:-----الجموع

حُمْر ، فإن كانت عينه ياء قلبت ضمّة فائه كسرة ، نحو: أبيض وبَيْضَاء وبَيْض⁽¹⁾.

وزاد عليها سيبويه فَعَلَ معتلّ العين ، نحو: دَار-دُور، نَاب-نُيب ، وفي (فَعَال) اسماً من معتلّ العين ، نحو: حُوان-حُون ، و (فَعَال) صفة من معتلّ العين بالواو ، كنوّار-تُور⁽²⁾.

جاء في القرآن الكريم من فَعَلَ (مضموم الأول ساكن الثاني) جمع لوصف أفعل فعلاء ستة عشر لفظاً ، ترددت في ستة وأربعين موضعاً⁽³⁾ ، وقد جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه من أبنية هذا الجمع:

1- جمع لوصف أفعل فعلاء: نحو:

أ- من الصحيح: نحو: صُمُّ جمع أصمّ وهو الذي لا يسمع ، وبُكْمُ جمع أبكمّ وهو الذي لا يتكلم أي: الأخرس ، وكذلك غُلْف جمع أغلف ويصح أن يكون جمع غلاف ، وسُكَّن ؛ للتخفيف ، زُرُق جمع أرزق⁽⁴⁾.

ب- من المعتلّ: ومن معتلّ اللام عُمِيّ جمع أعمى ، والعمى ظلمة في العين تمنع من أدراك المبصرات⁽⁵⁾ ، ومن المعتلّ العين الحور جمع حوراء من الحور⁽⁶⁾ ، وهو

(1) ينظر: المطالع السعيدة: 300/2 ، نحو اللغة العربية: 262.

(2) ينظر: الكتاب: 591/3 ، 602 ، 639 ، دقائق التصريف: 399 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 302.

(3) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 402/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 58/1 ، 146/2 ، 722/4.

(5) المرجع نفسه: 58/1-59.

(6) المرجع نفسه: 134/7 ، 310/7.

الفصل الثاني:-----الجموع

أن يشتد بياض العين ويسود سوادها⁽¹⁾ ، ومن الواوي العين سُود جمع سَوْداء⁽²⁾ ، وأما العين فجمع عَيْناء⁽³⁾ ، والعيس جمع عَيْساء⁽⁴⁾ ، وهي النوق البيض⁽⁵⁾ ، ومثله هِيم وهي الإبل العطاش⁽⁶⁾ ، والواحد أَهِيم ، ويفسر الدرويش والقدماء والمحدثين سرّ قلب الضمّة كسرة في الجمعين (العين-هيم) ؛ لكي تصان الياء من القلب⁽⁷⁾.

ج-المضعّف: ومن المضاعف إذا جمع ألذ⁽⁸⁾ ؛ أي:شديد الخصومة⁽⁹⁾.

3-فَعَلَة:كَبُن جمع بَدَنه⁽¹⁰⁾ ، سميت بذلك لعظم بدنها ، وقيل:هي الإبل والبقر⁽¹¹⁾.

4-فَعِيل:بُشْر جمع بَشِير⁽¹²⁾.

(1)ينظر:القاموس المحيط:380.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/467.

(3)المرجع نفسه:7/310.

(4)المرجع نفسه:7/355.

(5)ينظر:الصحاح:3/954 ، تاج العروس ، الزبيدي(ت1206هـ):16/297.

(6)ينظر:الصحاح:5/2063.

(7)إعراب القرآن الكريم وبيانه: 7/400-401 ، وينظر:شرح المفصل،3/298 ، الصرف و علم الأصوات:86.

(8)إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/647.

(9)معجم مقاييس اللغة:5/203.

(10)إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/133.

(11)لسان العرب:13/48.

(12)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/565.

الفصل الثاني:-----الجموع

5-فُعِلَ:وعقّد له ابن قتيبة بابًا بعنوان"ما جمعه و واحده سواء"⁽¹⁾ ، ومثّل له الدرويش ب:الفُك بكمعنى السفن⁽²⁾ ، ويكون واحدًا،كقوله تعالى:﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [يس/41] ، وهو حينئذٍ مُذَكَّر ، ويكون جمعًا ، كما في قوله تعالى:﴿الْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة/164] ، وكلّ ذلك بلفظ واحد.

وقد عاب الدرويش على صاحب المنجد قوله بأنّ الفُك تَوْنَتْ وتذكر⁽³⁾ ؛ ويرجع ذلك إلى أنّ صاحب المنجد ((لم يتأمل-وهو ينقل عبارة القاموس نقلًا عشوائيًا-أنّ التذكير خاص بالمفرد ، أما التأنيث فطارئ عليه؛لجمعه جمع تكسير))⁽⁴⁾ ، وفي الحقيقة أنّ هذه المسألة موضع خلاف بين الدارسين القدماء ، فمنهم من يرى جواز التذكير والتأنيث في المفرد،ومنهم من يرى أنّ(الفُك) إن كان مفردًا فهو مذكّر لا غير ، وإن كان جمعًا فهو مؤنّث لا غير⁽⁵⁾.

ويرى بعض أهل الصرف أنّ فُك اسم جمع ؛ لدلالته بصيغته على الواحد والجمع⁽⁶⁾. إذ لا يكشف عن دلالة هذه اللفظة إلا عبر السياق.

(1)ينظر:أدب الكاتب:413.

(2)ينظر:القاموس المحيط:951 ، الصحاح:1604/4.

(3)المنجد:594.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/206-207.

(5)لسان العرب:10/479.

(6)ينظر:شرح التسهيل:1/70 ، حاشية الصبان:169/4 ، المعجم المفصل في الجموع:31.

الفصل الثاني:-----الجموع

نستشف مما تقدم أنّ جلّ الجموع المذكورة أنّها لصيغة (فُعَل) قياسية ، فيما خلا كلمة (بُذُن) ؛ لبناء مفردها على صيغة (فَعَلَة) ، وكذلك بُشْر جمع بَشِير جاءت على وزن فَعِيل ، فجنحت صوب السماع.

فُعَل

وهو جمع لشيئين:الأول:(فَعول) بمعنى (فَاعِل) ، كصَبور و صُبُر ، وغيور وغيُر،الثاني:اسم رباعيّ ، صحيح الآخر ، مزيد قبل آخره حرف مدّ ، ليس مختوماً بباء التانيث ، ككُتَاب وكُتُب ، ولا فرق بين أن يكون مذكراً أو مؤنثاً ، نحو:عِنَاق وعُنُق ، وذِرَاع وذُرُع⁽¹⁾.

ويرى سيبويه أنّ البناء (فُعَل) يُقاس في (فِعَال) اسماً وصفة ، نحو:جِمَار و حُمُر ، وكنَاز و كُنُز وفي فَعَال اسماً وصفة ، نحو:قَدَال و قُدُل ، وجمَاد و جُمُد ، وفي فَعِيل اسماً ، نحو:رَغيف و رُغْف⁽²⁾.

وذكر ابن مالك أنّ الرباعيّ الذي قبل آخره حرف مدّ إذا كان صفة لا يجمع قياساً على فُعَل⁽³⁾.ويرى الأشموني أنّ هذا البناء شدّ في فِعَال، و فَعَال ، و فَعِيل⁽⁴⁾.

وساق له الدرويش بعض المفردات التي استقاها من القرآن الكريم ،نحو:

(1)ينظر:التكملة:186 ، المطالع السعيدة: 300/2- 301 ، المعجم المفصل في الجموع:22/1.

(2)الكتاب:3/601-602،604.

(3)شرح ابن عقيل:120/2 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:302.

(4)ينظر:شرح الأشموني:3/678 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:302.

الفصل الثاني:-----الجموع

حُرْم جمع حَرَام ، وقُبُل جمع قَبِيل ، بمعنى كَفِيل ، وجُدُر جمع جِدَار⁽¹⁾.

وكذلك زُبُر جمع زُبُرَة ، ونُزُلًا جمع نازل ، ودُسُر⁽²⁾المسامير التي تشدُّ بها السفينة واحدها دِسار ، ودُسِير تصغيرًا⁽³⁾ ، وعُرْب جمع عَرُوب⁽⁴⁾ ، هي المتحبة إلى زوجها⁽⁵⁾ ، وأَمَّا الخُشْب فواحده خَشْبَة ، ويجمع بضمّتين وإسكان الثاني⁽⁶⁾ ، وقد قرئ بهما فالقراءة الأولى على الأصل ، والثانية للتخفيف ، إذ تسلب حركة الثواني كراهة توالي الضمّتين ، وهي قراءة ابن كثير في رواية ابن مجاهد ، وأبو بويان عن قنبل ، وعاصم في رواية المفضل ، وأبي عمرو والكسائي⁽⁷⁾.

والجموع حُرْم ، وقُبُل ، ونُزُل ، وخُشْب جموع سماعيّة ؛ لأنّ الأول مفردة صفة على وزن فَعَال ، والثاني مفردة صفة على فَعِيل ، والثالث صفة مفردة على وزن فاعِل ، والأخير فجمع لمفرد على وزن فَعَل المختوم بتاء التأنيث⁽⁸⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/ 293 ، 433/2 ، 484/7.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 4/ 544 ، 6/ 634 ، 7/ 350.

(3) المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ، جماعة من العلماء: 1166.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 7/ 398.

(5) الصحاح: 1/ 180.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 7/ 528.

(7) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، ابن سعيد الداني (ت444هـ): 747 ، البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (ت577هـ) ، 2/ 440.

(8) ينظر: حاشية الصبان: 4/ 181 ، أوضح المسالك: 4/ 313 ، همع الهوامع: 3/ 312.

الفصل الثاني:-----الجموع

فَعْلٌ

والقياسي منه ما كان مفرده على وزن (فُعْلَةٌ)-اسماً-ك"عُرْفَةٌ"و"عُرْفٌ" ، و"عُدَّةٌ" و"عُدْدٌ" ، أو على وزن "فُعْلُهُ" ، نحو:جُمُعة-جُمَع ، أو وصف ل"فُعْلَى" أنثى"أَفْعَلٌ" للتعويض ، ك"الكُبْرَى"و"الكُبْر" (1).

وأورد لها الدرويش عددًا من المفردات التي جاءت على هذا القالب ، نحو:أُخْرٌ في قوله تعالى:﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة/184] ، جمع أُخْرَى ، وأُخْرَى تَأْنِيثُ أُخْرٍ وهي اسم تفضيل لا ينصرف ؛ لعلتين ، وهما:الوصفية، والعدول (2).

ونصّ سيبويه على علامة جمعية "فُعْلٌ" الذي له واحد على "فُعْلَةٌ" بأن لا يستعمل إلا مؤنثًا ، فضمّ أبنية الجمع المذكّر على هذه الصيغة تحت لواء اسم الجنس الجمعي ، ك((رُطْبٌ)) (3).

وعقّب ابن الحاجب عليها ؛ فذكر أنّ أُخْرٌ جمع أُخْرَى ، أمّا أُخْرٌ فيجمع على أواخر ، وآخرين إن كان لمن يعقل (4).

ومن أبنية هذه الجمع ظلّ جمع ظلّة بضم الظاء ، وهو كل ما أظلك من سحاب أو شجر وغيرها ، وجُدّد جمع جُدّة ، وهي طريق في الجبل أو غيره ، أو هي

(1) ينظر: إرشاد السالك ، ابن قيم الجوزية(ت767هـ):902-903 ، المطالع السعيدة:301/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:238/1.

(3) ينظر: الكتاب:585/3 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الشنتمري(ت476هـ):540/2-541.

(4) ينظر: كتاب أمالي ابن الحاجب:116/1-117.

الفصل الثاني:-----الجموع

الخطة والطريق⁽¹⁾ ، وكذلك فُرَش جمع فَرَّاش⁽²⁾.

وجمع أُخْر على أُخْرَى جمع قياسي ؛ لأنَّ مفردة صفة على وزن فُعْلَى ، وكذلك الجمعان ظَلَّلَ وَجُدَّ جمعان قياسيان ؛ لأنَّ كليهما مفردة اسم على وزن فُعْلَة ، وأمَّا جمع فِرَّاش على فُرَش فقد جاء على غير القياس ؛ لأنَّ مفردة اسم على وزن فِعَال⁽³⁾.

فُعَل

جاء في القرآن الكريم أربعة ألفاظ بوزن فُعَل جمعًا لفاعلٍ ترددت في ستة عشر موضعًا ، وتمثلت ب:سُجِّد جمع ساجِد ، وَخُشَّع جمع خاشِع ، وَغُزِّيَ جمع غازٍ ، وَرُكِّع جمع راکِع⁽⁴⁾ ، وقد ذكرها الدرويش بين دفتي كتابه فيما خلا جمع رُكِّع⁽⁵⁾ ، ويدلُّ هذا البناء على الحركة الظاهرة ، كما يدلُّ على كثرة القيام بالفعل⁽⁶⁾.

وفي غُزِّيَ جمع غَازٍ، أشار الدرويش إلى أنَّ قياس هذا الجمع هو أن يقال ((غُزاة)) ، أي: على وزن فُعْلَة ، مثل: ساعٍ وسُعاةٍ لكنهم حملوا المعتلَّ على الصحيح ، فصرف إلى السماع ؛ لاعتلال لأمه⁽⁷⁾ ، ومن هذا الجمع في كتاب إعراب القرآن

(1)لسان العرب:3/107-108.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه: 106/6، 283/6، 399/7.

(3)المقرب:2/112 ، المقاصد الشافية:7/72، 76.

(4)ينظر:صيغ الجموع في القرآن الكريم:1/574.

(5)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/554، 375/5، 347/7.

(6)ينظر:معاني الأبنية في العربية:133.

(7)ينظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:551 ، التبيان في تصريف الأسماء:134.

الفصل الثاني:-----الجموع

الكريم وبيانه هُمَّد جمع هامد بمعنى راقد⁽¹⁾.

ولا شك في أنّ الجموع:سُجِّد،وَحُشَّع ، وهُمَّد جموع قياسية ، وآية ذلك أنّ البناء (فُعَل) يطرَّد في كلِّ وصف صحيح اللام مفرده على وزن فاعِل أو فاعِلَة⁽²⁾.

فَعَل

يطرَّد هذا الجمع فيما كان أسماً تاماً على فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين⁽³⁾ ، ومثَّل له محيي الدِّين الدَّرُوَيْش ب:كِسَف جمع كِسْفَة ، وأشار إلى الوجه الآخر من قراءتها وهو كِسْفًا⁽⁴⁾بالإسكان ، ففتح السين حفص ، وأسكنها الباقون⁽⁵⁾ ، وقصص جمع قِصَّة ، وعِصَم جمع عِصْمَة⁽⁶⁾ ، ومعناها عقد النكاح⁽⁷⁾ ، وكذلك لِبَد جمع لِبْدَة⁽⁸⁾ ، ومعناه الشعر المتكاثف بين كتفي الأسد⁽⁹⁾.

وللفراء رأي لطيف في هذا المقام ، فذهب إلى أنّ صيغة (فَعَل) من أسماء

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:444/4-445.

(2)المقاصد الشافية:105/7-106 ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك:801/2.

(3)ينظر:المقرب:112/2 ، تصريف الأسماء والأفعال،فخر الدين قباوه:213-214.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:449/5.

(5)البشرى في تيسير القراءات العشر الكبرى ، د.محمد نبهان مصري:660.

(6)إعراب القرآن الكريم وبيانه:590/5 ، 499/7.

(7)الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، الواحدي:1090/2.

(8)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:93/8.

(9)الصاح:533/2.

الفصل الثاني:-----الجموع

الجموع ؛ لأنه يجمع بالألف والتاء ، نحو جمع سِدْر على سِدْرَات ، وجمع الجمع لا يقاس وفقًا ، فحكم عليه بأنه اسم جمع ؛ لأنه أقرب إلى المفرد ، وفي الحقيقة أنه جمع لا اسم جمع بدليل أنه يوصف ويخبر عنه بالجمع⁽¹⁾.

فعال

أقرت قياسية هذا الجمع في بعض أوزان المفرد ، وحفظت في جملة من المظان اللغوية⁽²⁾ ، وذكر الأستاذ الدرويش أن هذا البناء يطرد فيما يأتي⁽³⁾:

1- اسم أو صفة ليست عينهما ياء على وزن فَعَل أو فَعَله ، فالاسم ككَعْب وكِعَاب ، وثوب وثياب ، وجنّة وجنان ، وأمّا الصفة كصَعْب وصَعْبَة وصِعَاب ، وضخّم وضخمة وضخام ، وكذلك جِفان جمع جَفَنَة ، وطِباق جمع طَبَقَة أو طَبِق ، وزناد جمع زَنَد ، وندر مجيئه من معتلّ العين كضَيْعَة وضِياع ، وضَيْف وضياف.

2- اسم صحيح اللام غير مضاعف على وزن فَعَل أو فَعَلَة ، كجَبَل وجِبَال ، وثَمَرَة وثِمَار ، ورَقَبَة ورقاب.

3- اسم على وزن فِعْل ، كذَنب وذَنَاب ، وظِلّ وظِلال ، وبئر وبئار.

4- اسم على وزن فُعْل ليست عينه واو ، و لا لامه ياء ، كرمح ورماح ، ودُهْن

(1) ينظر: همع الهوامع: 315/3.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 315/4 ، المقاصد الشافية: 7/ 114-116 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 298-299.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/270 ، 4/319 ، 5/589-590 ، 6/220 ، 7/406 ، 8/5 ، 39.

الفصل الثاني:-----الجموع

و دّهان.

5-صفة صحيحة اللام على وزن فَعِيلٍ أو فَعِيلَةٌ ، ككَرِيمٍ وكَرِيمَةٍ وكِرَامٍ ، وطَوِيلٍ وطَوِيلَةٌ وطَوَالٍ ، ومَرِيضٍ ومَرِيضَةٌ ومَرِاضٍ.

6-صفة على وزن فَعْلَانٍ أو فَعْلَى أو فَعْلَانَةٌ أو فَعْلَانَةٌ ، كعَطْشَانٍ وعَطْشَى وعِطَاشٍ ، وِرْيَانٍ وِرْيَاً وِرْوَاءٍ ، وِنْدَمَانٍ وِنْدَمَى وِنْدَامٍ ، وِخْمَصَانٍ وِخْمَصَانَةٌ وِخْمَاصٍ.

وبيّن الدرويش أنّ ما جمع على غير هذه الأنواع الستة ، يدخل في باب السماع ، ومن ذلك ما جاء مفردة على وزن من الأوزان الآتية:

1-فاعِلٍ أو فاعِلَةٌ:نحو:رِجَالٍ جمع رَجُلٍ ، أي:مشاة⁽¹⁾ ، والجِوَابُ جمع جَابِيَةٌ⁽²⁾ ، وهي الحوض الكبير⁽³⁾.

ومنه كِفَاتٍ جمع كَافِتٍ⁽⁴⁾ ، وكذلك رِعَاءٍ جمع رَاعٍ على غير القياس ؛ لأنّ فاعِلًا الوصف المعتلّ اللام كقَاضٍ قِياسه فَعَلَةٌ كقِضَاةٍ⁽⁵⁾ ، أمّا الزمخشريّ فقد عُدِلَ به إلى القياس ، ويتعجب الدّرويش كيف ندّد ذلك عن الزمخشريّ⁽⁶⁾.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/123.

(2)المرجع نفسه:6/220.

(3)ينظر:لسان العرب:1/286.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/182.

(5)المرجع نفسه:5/589-590.

(6)ينظر:الكشاف:20/797.

الفصل الثاني:-----الجموع

2-فَعَالَة:المِلاء جمع مَلَاءة ، وهي الجلباب⁽¹⁾.

3-فَعَلَاء:نحو:عِجاف جمع عَجَفاء على غير قياس ، و العَجْفُ الهزال الذي ليس بعده ، ومسوغ وقوع عِجاف جمعًا ، وَأَفْعَلُ فَعَلَاء لا يجمعان على فِعَال أَنَّهُمْ حمله على سِمَان ؛ لَأَنَّهُ نَقِيضُهُ ، ومن دأبهم حمل النظير على النظير ، والنقيض على النقيض ، وقياسه عَجْف⁽²⁾ ، ومثله العِشار النوق الحوامل⁽³⁾ جمع عَشْرَاء كالنِيفاس جمع نَفْسَاء⁽⁴⁾.

4-فِعَال:مثل:جِياد جمع جَوَاد ، وقيل جمع جَيِّد⁽⁵⁾.

وأدلى ابن الشجريّ بدلوه في هذا المقام ، فذكر أنّ جِياد جمع جَوَاد ، وكان القياس أن تصح الواو في الجِياد لتحركها في الواحد ، لكنّه ممّا شذَّ إِعْلَالُهُ ، والجَوَاد من الخيل كالذي يأتي جري بعد جري⁽⁶⁾.

وغني عن البيان أنّ معظم ما تقدّم من جموع صيغة(فِعَال) ركنت إلى السماع ؛ لمخالفة مفردتها القياس الصرفيِّ،وفسر بعض أهل اللغة سرّ ذلك بأنّ صيغة فِعَال

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:6/490.

(2)ينظر:المرجع نفسه:3/541.

(3)لسان العرب:4/572 ، الصحاح:2/747.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/231.

(5)ينظر:المرجع نفسه:6/460.

(6)ينظر:أمالي ابن الشجري ، هبة الله العلوي(ت542هـ):1/85-86.

الفصل الثاني:-----الجموع

غير أصلية في صيغ الجموع ، وإنما تلجأ إليها العرب في الحالات الآتية⁽¹⁾:

أ-إذا استتقلت صيغة الجمع المطرد للمفرد عدلت عن تلك الصيغة إلى صيغة فعال ، مثل رجال جمع رحل فقد فضلت على رَحُول ؛ لسهولة تداولها والنطق بها.

ب-إذا أعتلّ المفرد عدلوا عن جمعه المطرد إلى صيغة فعال ؛ ابتغاء السهولة ، نحو:رياض جمع رَوْض ، فقد عدل إليها عن أَرْوَاض للإعلال.

ج- إذا شذت الكلمة أو غمض عن أصلها عُدل عن جمعها المطرد إلى صيغة (فعال)،نحو إماء جمع أمة ، وعلّة الشذوذ فيها هو وجود الهمزة في أولها ، والتاء في آخرها ، وهو شبه علّة.

ويعزو الدكتور فاضل السامرائي سبب إنابة هذه الصيغة عن بعض صيغ الجموع الأخرى ؛ إلى سبب دلالي إذ إنه يستعمل في الأمور المادية ، واستند في ذلك على الحقيقة القرآنية،من مثل مقابلته لجمعي أشدّاء وشِدَاد ، في قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح/29] ، ونحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ [التحریم/6] ، فالأشدّاء جمع الشديد من الناحية المعنوية في الآية الأولى ، إذ إن هذه الشدة تنبع من النفس ، أمّا شِدَاد فجمع شديد من الناحية المادية ؛ إذ إنّها وصف لأجسام ملائكة العذاب في أنهم شِدَاد الأجسام وهياتهم ضخمة⁽²⁾ ؛ فحُصِت بالوصف الظاهر.

(1)ينظر:نظرات في جموع الثلاثي ، محمد فريد أبي حديد ، مجلة مجمع اللغة العربية: 53/9 ، الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس:188-189.

(2)ينظر:معاني الأبنية في العربية:146-147.

الفصل الثاني:-----الجموع

ويبدو لي أنّ هذا الرأي جدير بالأخذ به ؛ لاستناده على الحقيقة القرآنية أولاً ، ولمقابلته بين اللفظ والمعنى ثانيًا ، وتظهر هذه الصلة الوطيدة أيضًا في الجموع المذكورة آنفة لصيغة "فِعال" ، من مثل:عِجَاف في رؤيا ملك مصر بمعنى هزيلات نحاف⁽¹⁾ ، إذ صور لنا القرآن الكريم الشكل الظاهري لها.

فُعول

ويُقاس في:"فِعَل" إنْ جاوز به بناء القلة ككَبَد وكُبُود ، ووَعَلَ ووُعُول ، وفي "فَعَل" ليست عينه واوًا:كَقَلَب وقُلُوب ، ولِيَث ولْيُوث ، وفي"فِعَل" ، كحِمْل وحُمُول.وفي "فُعَل" ليس معتل العين ولا اللام ، ولا مضاعفًا ، كُجُرد وُبُرود ، وجُنُود.وفي "فَعَل"غير مضعّف ، على حين عدّ سيبويه المضعّف هو القياس ، نحو:شَجَن - شُجون ، ونَدَب-نُدُوب.وفي (فَعَال) اسمًا مؤنثًا ، نحو:عِنَاق وعُنُوق⁽²⁾.

وتمثلت صيغة الجمع "فُعول"في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بالمفردات الآتية:بُرُوج جمع بُرُج ، وبرُوج السماء اثنا عشر⁽³⁾.ويحيل محيي الدين درويش إلى قول صاحب المصباح في جمع عُروش الذي يقول فيه:((العُرُش شبه بيت من جريد يجعل فوقه الثمام والجمع عروش))⁽⁴⁾ ، وذكر في موضع آخر أنّه سرير الملك⁽⁵⁾ ، والفُرُوج جمع فَرُج ، وجُيوب جمع جَيْب وهو من القميص طوقه والقلب والصدر ،

(1)ينظر:تفسير النسفي:2/113 ، الجامع لأحكام القرآن:11/359.

(2)ينظر:الكتاب:3/570، 572 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:299 ، مختصر الصرف:44.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/181 ، 267/8.

(4)ينظر:المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:153.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/473 ، 491/4.

الفصل الثاني:-----الجموع

وعند العامة الجَيْب كَيْس يَخاط بجانب الثوب⁽¹⁾ ، ومثله حُبُول جمع حَبْل⁽²⁾ ، وهي الداهية العظيمة ولا أدهى من الكذب⁽³⁾ ، وقد اقتبس الدرويش هذا الجمع من قول الشاعر⁽⁴⁾:

فلا تعجلي يا عزّ أن تتفهّمي

بنصح أتى الواشون أم بحُبُول

وكذلك الشعوب جمع شَعْب ، بفتح الشين ، وهو أعلى طبقات النَّسب ، وعُيون جمع عَيْن⁽⁵⁾ ، ما يفور من الأرض مستديرًا كاستدارة عين الحيوان ، مشيرًا إلى المشترك اللفظي لها ، فالعين مشتركة بين عين الحيوان ، وعين الماء ، وعين الذهب ، وعين السحاب وعين الركبة⁽⁶⁾.

ونبه الدرويش على ما جاء من الجمع على وزن مصدر فعله ، نحو: الظنون جمع ظنّ ، وعلل سرّ ذلك ؛ بأنه جيء به على وزن مصدره لاختلاف أنواعه⁽⁷⁾.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 185/5 ، 268/5.

(2) المرجع نفسه: 394/5.

(3) ينظر: الصحاح: 1665/4.

(4) ورد الشطر الأول في الديوان هكذا ، فلا تعجلي يا ليل أن تتفهّمي: ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه د. أحسان عباس: 111.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 257/7 ، 569/5.

(6) ينظر: علم الدلالة العربي ، د. فايز الداية: 81.

(7) ينظر: اللمع ، ابن جني (ت392هـ): 45 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 149/6.

الفصل الثاني:-----الجموع

ومما جاء جمعه على وزن (فُعول) في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه: رُجوم جمع رُجَم ، وفُعود جمع قاعد⁽¹⁾ ، وقد دلَّ على المعنى الحقيقي للفعل⁽²⁾ ، فاستعمل الرجوم والقعود ؛ للدلالة على معنى الرجم ، والقعود الحقيقيين ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَزَّيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [المالك/5] ، وقال تعالى أيضاً: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ(4) النَّكْرَ ذَاتِ الْوُقُودِ(5) إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾ [البروج/4-6] .

فَعَلَهُ

مثل الدرويش لهذا الجمع بلفظة: حَفَظَةَ جمع حافظ ، وحَفَدَةَ جمع حافِد ، وهو الذي يحفد ، أي: يسرع في الطاعة والخدمة ، وسَفَرَةَ جمع سافر⁽³⁾ ، بمعنى الكاتب⁽⁴⁾ . وكذلك سَادَةٌ مفصلاً القول فيها ، إذ يقول: ﴿سَادَتْنَا: جمع تكسير على وزن فَعَلَةٌ بفتحيتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كَامِلٍ وَكَمَلَهُ ، وَسَاحِرٍ وَسَحَرَهُ، وَسَافِرٍ وَسَفَرَهُ، وَبَارٍ وَبَرَّرَهُ﴾⁽⁵⁾ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ﴾ [الأعراف/113] ، ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ(15) كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس/15-16] ، ويذكر محيي الدين

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 8/8 ، 269/8 .

(2) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 139 .

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/385 ، 4/273 ، 8/219 .

(4) الصحاح: 2/685-686 .

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 6/202 .

الفصل الثاني:-----الجموع

درويش أنّ هذا الجمع شدّ في غير فاعلٍ نحو سيّد وسادة⁽¹⁾.

ولا خلاف في هذه المسألة ، إذ اتفق القدماء على أنّ البناء فعلة يأتي جمعاً لكلّ وصف لمذكّر عاقل ، جاء على وزن فاعلٍ صحيح اللام⁽²⁾ ، ومن هنا عدّ جمع سيّد على سادة ممّا ندرّ بنائه على فعلة والأصل فيه سُؤده⁽³⁾.

أمّا عن دلالة هذا الجمع فقد بيّن الدكتور فاضل السامرائي أنّ هذا الجمع يدلّ على الصنف المعين من العقلاء ، وساعد إلحاق التاء في عجز صيغة الجمع على تحول الوصف إلى الاسمية ، وليس فيه معنى الحدث ، واستند في ذلك على مواطن هذا الجمع في القرآن الكريم ، إذ ليس فيها اسم واحد متعلقاً بمجرور أو ظرف أو عاملاً أي عمل ، من مثل: "بَرَّة ، حَفْظَة ، سَحَرَة ، سَفَرَة"⁽⁴⁾.

فِعْلَان

ويطرّد في أربعة مواضع⁽⁵⁾:الأول:اسم على وزن "فُعال" ، نحو:غُلام-غُلّمان.

الثاني:اسم على وزن "فُعَل" ، نحو:جُرذ-جِرذان.

الثالث:اسم على وزن "فُعَل" ، عينه واو ، نحو:حُوت-حِيتان.

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:202/6.

(2)ينظر:المطالع السعيدة:301/2 ، الحماسة ذات الحواشي ، فضل الله الراونديّ (ت571هـ) :1
113/ ، 263/2.

(3)ينظر:ارتشاف الضرب:440/1.

(4)ينظر:معاني الأبنية في العربية:132-133.

(5)ينظر:حاشية الصبان:193/4 ، النحو الوافي: 651/4.

الفصل الثاني:-----الجموع

الرابع: اسم على وزن "فَعَلَ" ثانيه ألف أصلها واو ، نحو: تاج-تيجان ، والأصل تَوَجَّج. ومثَّل له الدرويش بالكلمات: الولدان جمع وُلْدٍ ، أمَّا الولد فيجمع على أولاد، وصبيان جمع صِبْيٍ⁽¹⁾.

وقنُونُ جمع قِنُونٍ ، وصِنُونُ جمع صِنُونٍ ، وهي نخلة لها رأسان وأصلها واحد ، وأشار الدرويش إلى أنَّ هذا الجمع يلتبس بالمتنى في حالة الوقف ، ومفتاح التفرقة في ذلك ثلاث علامات ، هي حركة النون ، فنون المتنى مكسورة دائماً ، ونون هذا الجمع تتوارد عليها الحركات الثلاث بحسب الإعراب. وبالنسب فيردَّ المتنى إلى المفرد ، فضلاً على الإضافة فتسقط نون الإضافة بخلاف نون جمع التكسير⁽²⁾.

وعقد له ابن خالويه باباً بعنوان: ((ليس في كلام العرب تثنية تشبه الجمع إلا ثلاثة أسماء وإنما يفرق بينهما بكسرة أو ضمة ، وهنَّ "الصِنُونُ ، والقِنُونُ ، والرِّئْدُ - الرِّئْدُ المِثْلُ. والتثنية: صِنُونُ ، وقِنُونُ ، ورِئْدَانُ...))⁽³⁾.

وكذلك فِرْتَانُ جمع فُرَاتٍ⁽⁴⁾ ، والفُرَاتُ: ((الفُرَاتُ الماء العذب... ولايجمع إلا نادراً على فِرْتَانٍ))⁽⁵⁾.

وجمع صِبْيٍ على صِبْيَانٍ ، ووليدٍ على وِلْدَانٍ ، وقِنُونٍ على قِنُونٍ ، وصِنُونٍ على

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 62/2 ، 395/7.

(2) ينظر: المرجع نفسه 420/2 ، 63/4.

(3) ليس في كلام العرب: 159.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 365/5.

(5) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 177.

الفصل الثاني:-----الجموع

صنوان جموع جاءت على غير القياس ؛ لأن مفرداتها لم تكن على وزن فَعْل أو فُعْل أو فُعَل أو فُعال ، وكذلك جمع فُرَات على فُرتان جمع سماعي ؛ إذ ليس له نظير من لفظه ومعناه حتى يجمع.

فُعلاء وأفعلاء

لقد ارتأت الباحثة الجمع بين الصيغتين ، والبحث فيهما ضمن موطن واحد ؛ ذلك للنزر اليسير الوارد من صيغ هذا الجمع في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، ولمشكلة هذان الجمعان بصورة المفرد ذاتها ، مع الاختلاف في صفاتها.

وصورة الجمع الأول ممدودًا بضم الفاء وفتح العين ، ويطرّد في موضعين⁽¹⁾:

الأول:صفة لمذكّر عاقل على وزن "فَعِيل"بمعنى فاعل ، صحيحة اللام ، غير مضاعفة ، دالة على سجية مدح أو ذم ، ككريم وكُرماء ، وبخيل وبُخلاء.أو تدل على مشاركة:كشريك وشركاء ، وجليس وجلساء.

الثاني:صفة لمذكّر عاقل ، على وزن فَاعِل ، دالة على سجية مدح أو ذم ، كعالم وعُلماء ، وجاهل وجُهلاء.

ومثّل له الدرويش ب:فُقراء جمع فَقِير⁽²⁾.

أمّا إذا كان "فَعِيل"منقوصًا أو مضاعفًا جمع على(أفعلاء)⁽³⁾ ، ومثّل له الدرويش

(1)ينظر:أرشاد السالك914/2 ، جامع الدروس العربية:46/2-47.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:279/6.

(3)ينظر:كتاب شرح المكودي على ألفية ابن مالك:810/2 ، المهذب في علم التصريف:180.

الفصل الثاني:-----الجموع

ب:أخلاء جمع خَلِيل وهو الصديق⁽¹⁾.

ويدخل كلا الجمعين في فلك الجمع القياسي ؛ لحمل مفردهما الشروط الواجب توفرها لهذا الجمع.

أبنية منتهى الجموع:

وهو الضرب الثاني من جمع الكثرة ، ويعرف بالجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، وكذلك بالجمع الأقصى ، أو الجمع المتناهي ؛ لأنَّ أوزانه تنتهي عندها عملية الجمع فيما لو تكررت⁽²⁾.

وهو كل جمع جاء بعد ألف تكسيه حرفان أو حرفان بينهما ياء مدّ ، نحو: مساجِد ، ومصابيح.وتبلغ أوزان هذا الجمع تسعة عشر وزنًا ، وكلّها لمزایدات الثلاثي ، وليس للرباعيّ الأصول وخماسيّه إلا "فَعَالِلِ وفَعَالِيلِ"⁽³⁾.

وقد جاءت أمثلة هذا النوع من الجمع في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه على عدة أوزان ، ويمكن دراسة هذه الأوزان على الوجه الآتي:

فَعَالِلِ وفَعَالِيلِ

يَطْرُد "فَعَالِلِ"في ما زادت أحرفه على ثلاثة ، نحو:كلّ اسم رباعيّ مجرد أو مزيد ، نحو:دِرْهَمٍ ودِرَاهِمٍ ، وَغَضَنْفَرٍ وَغَضَافِرٍ ، والاسم الخماسيّ ، مثل:سَفَرَجَلٍ

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:100/7.

(2)ينظر:المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:1/264 ، معاني النحو: 3/303.

(3)جامع الدروس العربية:47 ، مختصر الصرف:45.

الفصل الثاني:-----الجموع

وسفارج ، والثلاثي المزيد ، نحو:سُنْبَلَةٌ وسَنَابِلٌ⁽¹⁾.

وتعددت مواطن هذا الجمع في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، وتمثلت بالكلمات الآتية:رَبَائِب جمع رَبِيبَةٌ⁽²⁾ ، وهي بنت الزوجة من غيره⁽³⁾ ، وَحَلَائِل جمع حَلِيلَةٍ⁽⁴⁾ ، وهي الزوجة⁽⁵⁾ ، ومثله الجمع بَلَابِل المقتبس من قول الشاعر⁽⁶⁾:

وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بِلِغَاتِهَا فَأَنْفَ الْبَلَابِلِ بِأَحْتِسَاءِ بِلَابِلِ

وقد فصل الأستاذ محيي الدين الدرويش في دلالة كلمة (البَلَابِل) ، فالبَلَابِل الأولى جمع بُلْبُل ، وهو طائر غرد معروف ، والثانية جمع بُلْبَال ، وهو الحزن ، والثالثة جمع بُلْبَلَةٌ بالضم ، وهي إبريق الخمر⁽⁷⁾.

وكذلك الحَنَاجِر جمع حُنْجُور⁽⁸⁾ ، والحُنْجُور ((السَّفَطُ الصَّغِير وقارورة للذَّيرَة والخَلْقُوم كالحَنْجَرَة ، والحَنَاجِر جمعُه))⁽⁹⁾ ، وَأَمَّا عَسَاقِل فجمع عَسْقُول كعصفور ،

(1)ينظر: شرح الأشموني:3/698 ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك:2/814-815.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/642.

(3)لسان العرب:1/405.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/642.

(5)لسان العرب:11/164.

(6)ينسب هذا البيت للمتنبى ، شرح ديوان المتنبى ، الواحدي(468هـ):1/27.

(7)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/335.

(8)ينظر:المرجع نفسه:6/555.

(9)القاموس المحيط:380.

الفصل الثاني:-----الجموع

وكان حقه عساقيل ، فأسقطت الياء ؛ لمناسبة الوزن في البيت الشعري⁽¹⁾:

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُورًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأُوبِرِ

وقيل:إنه جمع عَسَقَل ، على حين عدّه المبرّد اسم جنس⁽²⁾ ، ومنه وسلاسل جمع سلسلة ، و طَنَافِس جمع طنفسة ، وهي السجاد⁽³⁾.

أمّا البناء فعائل فيقاس عليه ما تكون من أربعة أصوات أصول ، وصوت علّة ساكن زائد ، ويكون عادة قبل آخر حرف من الاسم⁽⁴⁾.

وتمثل الدرويش لهذا بالجموع:دنانير جمع دينار ، وأصله دِنَار ؛ إذ إنّه على وزنه ، وكذلك قراطيس جمع قِرطاس ، وهو ما يكتب فيه ، والقِرطاس وزن جَعْفَر ، وجَلَابِيب الملاحف ، والواحد جِلباب ، وعَرَابِيب جمع غَرِيب⁽⁵⁾ ، وهو الأسود المتناهي في السواد⁽⁶⁾ ، وكذلك البراعيم جمع بُرْعُومَة وهي الوردية قبل إن تنفتح⁽⁷⁾.

ويرى الصرفيون أنّ ما طرأ على هذه الجموع هو قلب صوت المدّ الطولي

(1)مغني اللبيب ، ابن هشام(ت761هـ):53/1 ، حاشية الصبان:1/289.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/248-249.

(3)المرجع نفسه:8/162 ، 8/293-294.

(4)ينظر:الأصول في النحو:3/11 ، ظاهرة جمع التكسير في العربية ، وافي حاج ماجد:116.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/465 ، 2/331 ، 6/196 ، 6/284.

(6)ينظر:المفردات في غريب القرآن:359.

(7)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/285.

الفصل الثاني:-----الجموع

للضمّة ، والمدّ الطولي للفتحة ، إلى المدّ الطولي للكسرة⁽¹⁾.

ويرى بعض الباحثين أنّ ما حدث هنا حذف الفتحة والضمّة الطويلتين والتعويض عنهما تعويضاً موقعياً بإطالة كسرة اللام الأولى في فعّال⁽²⁾.

مفاعِل ومفاعيل

يردُّ (مفاعِل) جمعاً لكلّ اسم أوله ميم زائدة ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول⁽³⁾.

وقد حفل كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بعدد غير قليل في الجموع التي وردت على هذا البناء ، من مثل: مناسِك⁽⁴⁾ جمع منسك ، بفتح السين وكسرهما ، أي: عبادات الحجّ⁽⁵⁾ ، والمرافِق جمع مرْفَق بفتح الميم والفاء وكسرهما ، وهو الموصل الساعد والعضد ، ويوضح الدرويش النكتة القرآنية في مغزى جمع المرافِق ، في أنّ للإنسان مرفقاً واحداً في كلّ يد ، فناسب أن يذكر بالجمع للجميع ، وأنّ جمع المرْفَق لفظ مأنوس في الكلام⁽⁶⁾.

وكذلك مناكِب جمع منْكِب وهو مجتمع رأس الكتف والعضد⁽⁷⁾ ، ومعارِج جمع

(1) شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك: 817/2.

(2) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي: 59.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: 1197/2 ، من قضايا جمع التكسير: 107.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 265/1.

(5) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 158/1.

(6) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 183/2.

(7) المرجع نفسه: 8/ 11.

الفصل الثاني:-----الجموع

مِعْرَج بفتح الميم وكسرها ، وسميت المصاعد من الدرج معارج ؛ لأنَّ المشي عليها مثل مشي الأعرج⁽¹⁾.

ومثال ما ختم مفرده بتاء التأنيث من هذا الجمع:مَقَامِع جمع مِقْمَعَة بكسر الميم ؛ لأنها آلة القمع⁽²⁾ ، ومَرَاضِع جمع مُرْضِع وهي التي تمارس الإرضاع ولم تباشره ، أو جمع مَرْضِع بفتح الميم والضاد اسم مكان الرضاع يعني الثدي⁽³⁾.

وكذلك مَعَايش جمع مَعِيشَة ، واختلف في ميم مَعَايش ، فقال جمهور النحويين إنَّه من عاش فالميم زائدة ، ووزن مَعَايش مَفَاعِل ، فلا يهمز ، وبه قرأ السبعة⁽⁴⁾.وقيل هو من معش ، فالميم أصلية ، و وزن مَعِيش ومَعِيشَة على هذا الرأي فَعِيل وفَعِيلَة ، و وزن مَعَائِش فَعَائِل⁽⁵⁾.

وأحسب أنَّ قول الجمهور قول حسن ؛ فعليه ورد الرسم القرآني ، ولأنَّ أصل مَعَايش "عيش" ، والمعيشة ما يعاش به⁽⁶⁾.

وأفاد الدرويش من إيراد قول ابن مالك تعزيزاً لمذهب الجمهور ، إذ يقول⁽⁷⁾:

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/ 63.

(2)المرجع نفسه:5/ 115.

(3)المرجع نفسه:5/ 576.

(4)الحجة في علل القراءات السبع:3/ 4.

(5)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/ 515-516، 4/ 181.

(6)ينظر:لسان العرب:6/ 321.

(7)شرح الأشموني:3/ 827-828.

الفصل الثاني:-----الجموع

والمُدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

ونذكر أنّ الياء في مَعَايش أصلية في المفرد ، والمدّ في المفرد لا يقلب همزًا في الجمع إلا إذا كان زائدًا⁽¹⁾.

وقد عامل المتكلم العربي علامة التّأنيث التي لحقت هذه الألفاظ حين جمعت على هذا البناء كأنّها غير موجودة ، فقد حُذِفَتْ منها هذه العلامة عند الجمع ، وكذلك تعامل علامة التّأنيث في صيغ منتهى الجموع كلّها⁽²⁾.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ جَلَّ أبنية المفرد لصيغة الجمع "مَفَاعِلٌ" قد بُنِيَ نسيجها من المزيد الثلاثي ، ولم يزد حشو الكلمة بصوت مدّ أو لين.

أمّا البناء "مَفَاعِيلٌ" فقد مثَّلَ له محيي الدين درويش ب:مَوَاقِيْتُ جَمْعِ مِيقَاتٍ ، وأصله مِوَقَاتٍ ، وهي معالم يؤقت الناس بها شؤون معاشهم ، والمِثْقَالُ ما يوزن به ثقیلاً كان أو كثيراً ، والجمع مَثَاقِيلٌ ، ومَحَارِيبٌ جمع مِحْرَابٍ⁽³⁾ ، وينقل لنا الدرويش التطور الدلالي لهذه اللفظة مستفيداً في ذلك من بعض المعجمات اللغوية ، فبيّن أنّ المحاريب هي المساكن والأبنية المصونة عن الابتذال ، وسُمّيت محاريب ؛ لأنّه يذبّ عنها ويحارب عليها ، ثم تخصصت بمعنى الطاق التي يقف الإمام فيها ، وهي ممّا أحدث في المساجد⁽⁴⁾.

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/515-516، 181/4.

(2)ينظر:المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي:63.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/248، 25/2 ، 220/6.

(4)ينظر:الصحاح:1/108 ، القاموس المحيط:73.

الفصل الثاني:-----الجموع

ومنه مَقَالِد جمع مَقْلَاد⁽¹⁾ ، وأَمَّا مَفَاتِح فجمع مِفْتَاح ، وكان حقه أن يجمع على مَفَاتِيح ، ولكنَّ الياء قد تُحْدَف كما أنَّهم قد يجتلبون ياء في الجمع الذي لا ياء فيه ، وقيل إنَّ مَفَاتِحَ جمع مِفْتَح ، فلا حذف فيه⁽²⁾.

وهذا الكلام يجربنا للحديث عن أوجه الخلاف في زيادة الياء من عدمها في "مَفَاعِل" فمذهب الكوفيِّين: جواز زيادة الياء في مماثل مَفَاعِل ، وحذفها من مماثل مَفَاعِل ، فيجيزون في جَعَاغِر-جَعَاغِير. أمَّا مذهب البصريِّين فأنَّ زيادة الياء في مثل مَفَاعِل ، وحذفها في مثل مَفَاعِل لا يجوز إلا للضرورة⁽³⁾.

وهذه الجموع كلُّها قياسيَّة ، وعلاقة ذلك أنَّ البناء (مَفَاعِل) يأتي جمعًا للمفردات الثلاثية التي تشتمل على زيادتين:ميم في أولها ، وحركة طويلة قبل آخرها⁽⁴⁾.

فَعَائِل

أُقِرَّت قياسيَّة هذا الجمع في أمات الكتب اللغوية، في شيئين⁽⁵⁾:

أحدهما: اسم مؤنَّث على أربعة أحرف قبل آخره حرف مدّ زائد ، لحقته علامة التأنيث ، نحو: صَحِيْفَةٌ-صَحَائِف.

والآخر: اسم مؤنَّث لم تلحقه علامة التأنيث ، إذ إنَّه مؤنَّث بالمعنى من الرباعيِّ الذي

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 532/6.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 648/5.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 702/3 ، حاشية الصبان: 214-213/4.

(4) ينظر: الكتاب: 613-612/3 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 314.

(5) ينظر: الكتاب: 610/3 ، أرشاد السالك: 916 ، أنوار الربيع: 17.

الفصل الثاني:-----الجموع

ثالثه مدّة ، نحو: عَجُوز - عَجَائِز .

ومثّل له الدّرويش بالجموع: الشّعائِر جمع شَعِيرَة ، وهي العلامة ، ثم جعلت علامة لشعائر الحج ومناسكه ، والقلائد جمع قِلَادَة ، وهي ما يعلق في العنق ، ومنه شَرَعَة وجمعها شَرَائِع⁽¹⁾ ، وهي الدين⁽²⁾. وهو من المحفوظ ؛ لأنّه من الثلاثي ، ولم يسبق آخره حرف مدّ⁽³⁾.

وكذلك الشّمائل جمع الشّمال ، وطرائق جمع طَرِيقَة ، وهي السيرة والحالة والمذهب والخط في الشيء⁽⁴⁾ ، وحدائق جمع حديقة ، أي: بستان من أحرق بالشيء ، أحاط به⁽⁵⁾.

نخلص ممّا تقدّم أنّ جلاً أبنية الجموع التي جيء بها على وزن "فَعَائِل" في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لحقتها علامة التّأنيث ، فسقطت عند الجمع ؛ لأنّه لا يعتدّ بها ، وأبدل المدّ الطولي للكسرة في كلّ ذلك همزة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/199 ، 2/174 ، 2/242.

(2) الصحاح: 3/1236.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/454-457 ، شرح الأشموني: 3/403.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/253 ، 5/191.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 5/537-538.

(6) ينظر: المقرّب: 2/120 ، جامع الدروس العربية: 2/55-56.

الفصل الثاني:-----الجموع

أفاعِل وأفاعيل

يجمع على أفاعِل شيئان⁽¹⁾:الأول:ما كان على أفْعَل صفة للتفضيل ، كأفْضَل-أفَاضِل.

الثاني:اسم على أربعة أحرف أوله همزة زائدة ، نحو:إصْبَع وأصَابِع.

ولم يردُّ في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه غير صورة واحدة لهذا الجمع ، والتي تمثلت بلفظة أنامل جمع أنمَلَة ، وهي رأس الأصبع⁽²⁾ ، أمّا علامة التأنيث التي لحقتها فلا يعتدُّ بها⁽³⁾.

أما الجمع "أفاعيل" فيقاس فيما يتكون من ثلاثة أحرف أصولًا زائدًا همزة في أوله ، وصوت مدّ قبل آخره⁽⁴⁾.

وقد مثل له الدرويش ب:أعاصير جمع إعْصار ، وهو ريح شديدة مرتفعة ، وقيل هي ريح تثير سحابًا ذات رعدٍ وبرق⁽⁵⁾ ، ومثلها أساطير ، فذهب الدرويش إلى أنّها جمع أسطورة⁽⁶⁾ ، وأشار إلى تضارب آراء أهل اللغة في جمعها ، فذهب البعض إلى

(1)ينظر:اللباب في علل الإعراب والبناء:2/189-190 ، المقدمة الجزولية في النحو ، الجزولي(ت607هـ):299/2.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/519.

(3)ينظر:المطالع السعيدة:2/307 ، جامع الدروس العربية:2/49.

(4)ينظر:المعجم المفصل في الجموع:26 ، الموجز في قواعد اللغة العربية:152.

(5)ينظر:لسان العرب:4/578 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/354-355.

(6)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/345 ، 233/4 ، الجدول في إعراب القرآن:4/113.

الفصل الثاني:-----الجموع

أنَّها جمع جمع ، وهذا هو رأي أبو عبيدة(ت210هـ) ، فأساطير جمع أسطار ، ومثل أساطير عند الدرويش قولهم:أحاديث ، وأضحيك ، وأعاجيب ، في جمع وأسطار جمع سَطْر⁽¹⁾.

وبيّن ابن منظور أنّ السَطْر يجمع على أسطُر ، وأسطار ، وسُطور ، وأساطير⁽²⁾،

ونكر صاحب مختار الصحاح أنّ السَطْر هو الخط والكتابة ، والجمع (أسطار) ، وجمع الجمع أساطير ، كما ذكر أنّ السَطْر يجمع على أسطُر وسُطور ، والأساطير الأباطيل الواحدة(أسطورة) و(إسطارة) بالكسر⁽³⁾.ومنه أحاديث ، وأضحيك ، وأعاجيب جمع أحوثة ، وأعجوبة ، وأضحوكة ، وكذلك قولهم:أرجوحة وأراجيح⁽⁴⁾.

فَعَالِيٌّ وَفُعَالِيٌّ

أُقِرَّتْ قِيَاسِيَّةُ فَعَالِيٍّ فِي شَيْئَيْنِ⁽⁵⁾ ، هما:الاسم الثلاثي الساكن العين ، آخره ياء مشددة ليست زائدة للنسب ، التي يختل معنى الكلمة عند سقوطها ، نحو:كُرْسِيٍّ - كَرَّاسِيٍّ ، وكذلك المزيد الذي في آخره ألف الإلحاق الممدودة ، نحو:حَرْبَاءٌ - حَرَابِيٍّ.

ونكر سيبويه أنّهم ألزموا هذا البناء ما كان آخره علامة التأنيث ، إذ كانوا

(1)ينظر:مجاز القرآن:189/1.

(2)ينظر:لسان العرب:363/4.

(3)مختار الصحاح:126.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:233/4.

(5)ينظر:أنوار الربيع:18 ، شرح ابن الناظم:556 ، المهذب:184.

الفصل الثاني:-----الجموع

يحفونه من غيره، نحو: مَهْرِيَّة ومَهَار، وأثْفِيَّة وأثاف⁽¹⁾.

وضمَّ كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه عددًا غير قليل من أبنية هذا الجمع ،
نحو: رَوَاسِي جمع رَاسِيَّة ، من رَسَا الشيء إذا ثبت ورسخ ، وسُرِّيَّة جمعها سَرَارِي ،
وهي الأمة منسوبة إلى السَّرِّ ؛ لأنَّ الإنسان كثيرًا ما يسرّها عن حرته⁽²⁾.

ومنه أَنَاسِيَّ جمع إِنَسِيَّ أو إِنْسَان ، وكذلك ضَرَابِيَّ جمع ضَرَبَان على قلب النون ياء
والأصل أَنَاسِين وِضْرَابِيَّين ، ويرجح الدرويش أَنَّ أَنَاسِيَّ جمع إِنْسَان⁽³⁾.

وعرج الدّرويش بعد ذلك على بعض الآراء التي تتصل بمفرد هذا الجمع ، منها
ماحكاها ابن مالك وابن هشام على أَنَّهُ جمع إِنْسَان لا جمع إِنْسِيَّ ؛ ذلك لأنَّ مفرد هذا
الجمع (إِنْسِيَّ) مختوم بياء النّسب ، وما ختم بها لا يصح جمعه على "فَعَالِيَّ"⁽⁴⁾.

وأما جمع زَرَابِيَّ ، فنقل لنا الدرويش من مفرد الكلمة ومعناها عن صاحب
القاموس: ((الزَّرَابِيُّ النمارق والبسط أو كلّ ما يبسط ويتكأ عليها الواحدة زربي
بالكسر ويضم))⁽⁵⁾ ، وكذلك الزَّبَانِيَّة ، الملائكة الغلاظ الشداد⁽⁶⁾ واحدها زبنيه⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 609/3 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 306.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 25/5 ، 187/5.

(3) المرجع نفسه: 361/5.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 278/2 ، شرح التصريح: 552/2 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 5/361/.

(5) ينظر: القاموس المحيط: 93 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 8/293.

(6) ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1217/2.

(7) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 361/8.

الفصل الثاني:-----الجموع

ويعرض الدرويش لقاعدة الجمع المشبه "مفاعِل" و"مفاعيل" على حدِّ قوله ،
مستندًا في ذلك على قول ابن مالك⁽¹⁾:

وَكُنْ لَجْمِعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ المَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَزًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

معولاً على نكر ضريبه ؛ إذ إنّه على وجهين ، أحدهما: ما قلبت فيه الكسرة
التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفاً نحو: عَذَارَى.

والآخر: ما استنقلت في بابه الفتحة فحُذِفَتْ ولحقها التنوين ، ومثّل الدرويش لهذا
الجمع ب: لِيَالٍ⁽²⁾.

أمّا الجمع فُعَالِي فيغلب في وصف فُعَلَان ومؤنثه فَعْلَى⁽³⁾.

ومثّل له الدرويش ب: فُرَادَى⁽⁴⁾ ، وقد شرع الدرويش يذكر بعضًا من آراء أهل
اللغة في ذلك ، إذ اختلفوا في انطواء هذا الجمع تحت زاوية المفرد أو الجمع ،
والقائلون بأنّه جمع اختلفوا في أصل مفرده ، فذكر الفراء: فُرَادَى جمع فَرْدٍ وفِرْدٍ
وفَرِيدٍ⁽⁵⁾. وذكر ابن قتيبة في باب "ما يعرف جمعه ويشكل واحده" ، وذكر أنّ مفرد

(1) شرح ابن عقيل: 326/3-327.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 8/ 303.

(3) ينظر: المقرب: 124/2 ، التبيان في تصريف الأسماء: 141.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/412.

(5) معاني القرآن: 1/345.

الفصل الثاني:-----الجموع

فُرَادَى:فَرْدٌ⁽¹⁾.

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أَنَّ فَرِيدَ جمع فُرَادَى مثل أسير وأسارى⁽²⁾.

ويبدو لي أَنَّ جمع فُرَادَى هو فَرْد ، حملاً على المعنى ، وهو المراد في سياق

الآية الكريمة: ﴿وَقَدْ جَسَّمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام/94].

تَفَاعِيل

يجمع على "تَفَاعِيل" الرباعي الذي أوله تاء ، وزيد قبل آخره صوت مدّ⁽³⁾.

وقد مثل الدرويش لهذا الجمع ب:تَمَائِيل جمع تِمثال ، وهو الصورة المصورة ، أو

هو ما تصنعه وتصوره مشبهاً بخلق الله من ذوات الروح والصورة ، وكذلك تَفَارِيج

جمع تَفْرَاج ، وهو الباب الصغير ، والثوب من الديباج⁽⁴⁾.

وفي ختام الولوج في ميدان جمع التكسير تستوقفنا حقيقة لا مناص من ذكرها

ارتبطت بهذا الجمع ، وقد أخذت الرصيد الأوفى في الكتب اللغوية ، ألا وهي

القياس والسماع في أوزان هذا الجمع⁽⁵⁾ ، والتي قد أفصح الدرويش عن بعض منها

بين

(1)ينظر:أدب الكاتب:84-85.

(2)المفردات في غريب القرآن:375.

(3)ينظر:حاشية الصبان:4/ 210 ، معجم الأوزان الصرفية ، د.اميل بديع يعقوب:109 ، الموجز في قواعد اللغة العربية:152-153.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:6/220 ، 6/490.

(5)ينظر:شرح المفصل:3/234 ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:550 ، المهذب في علم التصريف:169.

الفصل الثاني:-----الجموع

دفتي كتابه ، إذ عدّوا كلّ ما خرج عن القاعدة التي وضعها النحويون العرب لأوزان هذا الجمع من الشاذ ، على الرغم أنّ جملة من أبنية جموع التكسير قد وردت في القرآن الكريم مخالفة للقاعدة التي نصّ عليها أهل اللغة ، فهل يمكن عدّها شاذة؟!

ولا يخفى علينا بأنّ القرآن الكريم قد مثلت لغته عيون البلاغة ، ومنبع الفصاحة ، والحكم بالشذوذ على لغته يُعدّ من قبيل الاجترار على كلام الله تعالى⁽¹⁾.

لذا يرى بعض الباحثين أنّ مغزى ذلك يرجع إلى تحديد أهل الصرف لقواعد هذا الجمع عبر ملاحظة استعمال بعض العرب هذه الجموع شيوعاً وندرة ، إذ لم يستوف الصرفيّون لغات العرب وكلامهم استقراء ، وإنّما اعتمدوا في وضع قواعدهم على لغات بعض القبائل التي عدت على رأيهم ميزاناً للفصاحة⁽²⁾.

إذن فالإقتصار على بعض لغات العرب في وضع قواعد اللغة أخذ بهم إلى الحكم بشذوذ ما خالف هذه اللغات هذا من جهة ، و من جهة أخرى نظر النحويون القدماء إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة ، وطبقوا على الاثنتين نظريتهم المشهورة الأخذ بالكثير الغالب المطرد من الكلام.

وترى الباحثة أنّه من الأجدر الأخذ بما جاء من صور هذا الجمع في القرآن الكريم ، وعدّها قياسية ولاسيما أنّ السماع هو الأصل الأول من أصول اللغة عند العرب ، قال ابن جني: ((إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد

(1) ينظر: النحويون والقرآن ، د. خليل بن بيان الحسون: 332.

(2) ينظر: المزهري في علوم العربية وأنواعها ، السيوطي (ت 911هـ): 211/1، اللغة العربية معناها ومبناها: 15 ، فصول في فقه اللغة ، رمضان عبد التواب: 105 ، جمع التكسير عند الصرفيين والمفسرين (دراسة مقارنة) ، د. مالك نظير يحيى: 3.

الفصل الثاني:-----الجموع

نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه))⁽¹⁾.

اسم الجمع:

وهو ما تضمن معنى الجمع ، غير أنه لا واحد له من لفظه غالباً ، نحو: إبل ، ورهط ، وقد يكون له واحداً من لفظه ، نحو: صَحْب ، وَرَكْب ، فَأَنَّ لهما مفرداً من لفظهما ، ف(صَحْب) جمع صاحب ، وَرَكْب جمع راكب لكنّه ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة⁽²⁾.

وأشار سيبويه إلى اسم الجمع بقوله: ((وأما ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد ، لا تصرفه اسم رجل ، نحو: إبل ، وغنم ؛ لأنه ليس له واحد))⁽³⁾.

وجرى الدرويش مجرى سيبويه في حديثه عن اسم الجمع ، إذ حدّه بأنّه: ((ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه))⁽⁴⁾ ، معزراً له بلفظة (نَوْدٍ) بمعنى الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها ، وقد وردت في الحديث النبوي الشريف كما جاء في الصحاح: ((لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسٍ دُونَ صَدَقَةٍ))⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الخصائص: 1/125 ، النحويون والقرآن: 333.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 280 ، التبيان في تصريف الأسماء: 148 ، شذا العرف : 88 .

(3) الكتاب: 3/240.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 5/529.

(5) صحيح البخاريّ ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريّ (256هـ): 111/2 .

الفصل الثاني:-----الجموع

وكثر سجالات أهل اللغة ، وفتح باب الخلاف على مصراعيه في مسألة دخول اسم الجمع الذي له واحد من لفظه ، في باب جمع التكسير أم لا ؛ فذهب أكثر أهل اللغة أنّ نحو رَكْب ليس بجمع على الأصح⁽¹⁾ ؛ لأنّ رَكْب على وزن فَعْل ، وهذا الوزن ليس من أبنية جمع التكسير⁽²⁾.

ورأى الفراء أنّ كلّ ما دلّ على جماعة وله واحد من لفظه سواء أكان من أسماء الجموع أم من أسماء الجنس جمع تكسير. وعدّ الأخفش الأوسط كلّ اسم الجمع له واحد من لفظه من جموع التكسير ، نحو: رَكْب ، وخَدَم⁽³⁾.

وقد ضعّف د.حسن كحيل رأي الأخيرين من باب أنّ هذه الألفاظ تُصغّر على لفظها ، ويعود الضمير عليها مذكّرًا ، وليس ذلك شأن الجمع⁽⁴⁾.

وعلى أيّ حال أنّ مسألة الخلاف في دخول أسماء الجمع في باب جمع التكسير وعدم دخوله فيه قد وصلت إلى الدراسات الحديثة ، فذهب بعض المستشرقين مثل الأستاذ هنري فليش إلى أنّ أسماء الجماعة ليست جموعًا ، من غير التفصيل في نوعيها ؛ إذ إنّ الجموع: ((تعين تعددًا في الكائنات أو في الأشياء المتمايزة)) ، ولكنّ أسماء الجماعة على العكس من ذلك: ((قدر أو اندماج بين

(1) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 873/2 ، الكناش: 255/1.

(2) ينظر: الكناش: 255/1 ، التبيان في تصريف الأسماء: 150.

(3) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: 150.

(4) ينظر: المرجع نفسه: 151.

الفصل الثاني:-----الجموع

أشياء كثيرة ، دون اعتبار للوحدات المكونة⁽¹⁾.

أي:اجتماع بين طوائف مختلفة ، ولا يؤخذ معرفة واحده بنظر الاعتبار ، فالغاية هي الجمع لا غير .

على حين عدّه بعض الباحثين المحدثين جمعًا مكسّرًا شاذًا ربما كان مستعملًا في مرحلة معينة من مراحل التطور اللغوي⁽²⁾ ، ومن ذلك زعم الفراء والأخفش بأنّها جمع تكسير لا اسم جمع كما تم الإشارة إليه سابقًا⁽³⁾.

وأحسب أنّ هذا الرأي هو الأقرب إلى عين الصواب ؛ ذلك لأنّ بناء هذا الجمع نشأ عن التحول الداخلي للمفرد ، فضلاً على استناده على الحقيقة التاريخية للغة.

أمّا ما لا واحد له من لفظه فليس بجمع اتفاقاً كقَوْم ، ورَهْط⁽⁴⁾ ، ويعامل معاملة المفرد باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع باعتبار معناه⁽⁵⁾.

وارتأت الباحثة تقسيم اسم الجمع في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه في ضوء توفر صورة المفرد من عدمها بالآتي:

(1)ينظر:العربية الفصحى:91.

(2)الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس:238-239 ، الأبنية الصرفية عند شعراء أسد: 68. رسالة.

(3)ينظر:التبيان في تصريف الأسماء:150.

(4)المرجع نفسه:151.

(5)الكتاب:247/3 ، جامع الدروس العربية:2/65.

الفصل الثاني:-----الجموع

1- ما لا واحد له من لفظه: نحو: الناس، يقول الدرويش: ((اسم جمع لا واحد له من لفظه ومادته عند سيبويه والفراء همزة ونون وسين ، وحذفت همزته شذوذاً وأصله أناس))⁽¹⁾ ، وقد نطق القرآن بهذا الأصل ، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ﴾ [الإسراء/71]. وذهب الكسائي إلى أنّ مادته نون وواو وسين مشتق من النَّوْس ، وهو الحركة⁽²⁾.

ومنه قوم ، وذكر الدرويش أنّ واحده امرؤ ، وقد اختلفوا في دلالة مفردة ، فقال بعضهم مُختصّ بجنس الرجال⁽³⁾ ، مستنديين في ذلك على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات/11].

وذهب بعضهم إلى اختصاصه بجنس الرجال والنساء معاً⁽⁴⁾ ، ورجح الدرويش رأي الفريق الأول ، وذكر إنّه في الأصل جمع قائم⁽⁵⁾.

وكذلك الفئّة فهي الجماعة لا واحد لها من لفظها ، ونصّ الدرويش على أنّها تجمع على فئات ، وقد تجمع بالواو والنون جبراً لما نقص ، وإنّما سُمّيت الجماعة

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 44/1.

(2) تفسير البحر المحيط ، أثير الدين الأندلسي (ت745هـ): 77/1.

(3) ينظر: الصحاح: 2016/5.

(4) ينظر: القاموس المحيط: 1152.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 104/1 ، 252-251/7.

الفصل الثاني:-----الجموع

فِنَّةٌ ؛ لَأَنَّهُ يَفَاءُ إِلَيْهَا⁽¹⁾ ، وَمِثْلُهَا الْإِبِلُ وَاحِدُهَا جَمَلٌ وَنَاقَةٌ وَبَعِيرٌ⁽²⁾ .

وَالْحَيْلُ فِيهِ قَوْلَانُ ذَكَرَهُمَا الدَّرَوِيشُ ، أَحَدُهُمَا أَنَّهُ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ مَفْرَدُهُ فَرَسٌ ، وَالْآخَرُ أَنَّ وَاحِدَهُ خَائِلٌ ، فَهُوَ نَظِيرُ رَكْبٍ وَرَاكِبٍ ، وَسَيَبُويهِ يَدْرَجُهُ مَعَ اسْمِ الْجَمْعِ⁽³⁾ ، وَمِثْلُهُ كَلِمَةُ فَرِيْقٍ فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ كَالرَّهْطِ وَالْقَوْمِ ، وَالْبَشَرُ الْإِنْسَانُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَاحِدًا وَجَمْعًا ، وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ، مِثْلُ الْقَوْمِ وَالْخَلْقِ وَرَهْطٍ⁽⁴⁾ ، وَكَذَلِكَ نِسْوَةٌ جَمْعِ امْرَأَةٍ وَالنَّفَرِ⁽⁵⁾ الْجَمَاعَةُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ⁽⁶⁾ .

2- ماله واحد من لفظه: نحو: النَّخِيلُ وَاحِدَتُهُ نَخْلَةٌ ، وَقِيلَ جَمْعُ نَخْلٍ ، وَنَخْلٌ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِي ، وَالضَّأْنُ جَمْعٌ ضَائِنٌ لِلْمَذَكَّرِ وَضَائِنَةٌ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَقِيلَ اسْمُ جَمْعٍ⁽⁷⁾ ، أَمَّا رَكْبٌ فَأَشَارَ الدَّرَوِيشُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ بِأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ لِرَاكِبٍ أَوْ جَمْعٍ لَهُ⁽⁸⁾ .

وَمِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي بَابِ اسْمِ الْجَمْعِ وَلَهَا وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهَا الْجَانُّ جَمْعٌ

(1)الجامع لأحكام القرآن:38/5.

(2)ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:400/1، 296/8.

(3)ينظر:المخصص: 135/6 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:403/1.

(4)ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:469/1، 470/1.

(5)المرجع نفسه: 102/1 ، 89-88/8.

(6)ينظر:الصحاح:833/2.

(7)ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:354/1 ، 476/2.

(8)ينظر:القاموس المحيط:91 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/140.

الفصل الثاني:-----الجموع

جَنَّ (1) ، والأحاديث تكون اسم جمع للحديث منها أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وجمعاً للأحدوثة ، ما يتحدث به الناس تزجية للفراغ (2) ، وطَيْر (3) جمع طائر ، ويجمع على طيور وأطيار (4).

يظهر ممّا تقدّم أنّ بناء مفردات هذا اللون من الجمع تأتي على صيغة "فَعِيل" ، وفاعِل ، وفُعْل ، فضلاً على تباين الآراء في عدّ هذه الألفاظ في مصاف أبنية جمع التكسير تارة ، وعدّها اسم جمع تارة أخرى.

اسم الجنس الجمعي

وهو ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء أو ياء النسب ، كَثَمَرٌ وَثَمَرَةٌ ، وَعَرَبٌ وَعَرَبِيٌّ (5).

وحصره الدرويش بصوت التاء فقط ، يقول: ((وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، كشجر وتمر)) (6). ولم يمثل لمّا ختم بياء النسب من هذا الجمع ، وبذا وافق النحويين ، وسار على منهجهم في ذلك ، وذلك أنّ أكثرهم يكتفي في تعريفه لاسم

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 481/5.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 206-205/ 5 ،

(3) ينظر: المرجع نفسه: 290/5.

(4) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 145.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: 284/2 ، شرح الأشموني: 704/3 ، التبيان في تصريف الأسماء: 149 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 337.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 528/5.

الفصل الثاني:-----الجموع

الجنس الجمعي بالإشارة إلى أن هذا الجمع له مفرد يتميز عنه بالتاء⁽¹⁾.

وهذا سيبويه عقّد له بابًا بعنوان "ما كان واحدا يقع للجميع" ، وذكر أن واحده يكون على بنائه من لفظه إلا أن مؤنّته تلحقه هاء التّأنيث لتمييز الواحد من الجميع ، ومثّل له ب:طَلَحَ والواحدة طَلَحَةٌ ، وتَمَرٌ والواحدة تَمْرَةٌ ، وصرح بأنّه إذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالألف والتاء ، وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تُكسّر الواحد على بناء آخر⁽²⁾.

إذن عُرف هذا النوع من الجمع لدى القدماء بـ"اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء"⁽³⁾ ، ويدلُّ على أدنى العدد إذا جمع مفرده بـ(اتّ) ، وعلى العدد الكثير بطرح صوت التاء من عجز الكلمة المفردة ، من غير بنائه على صيغة من صيغ جمع التكسير⁽⁴⁾.

ويغلب على هذا الجمع التّنكير إذا كان مجردًا من التاء⁽⁵⁾ ، ومن ذلك ((المُزْنِ)) في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة/69].

ولهذا حكم سيبويه بالجمعية على تُخَمٌ ، وتُهَمٌ مع أنّ مفرديهما تُخَمَةٌ ، وتُهَمَةٌ ؛ لأنّ العرب ألزمتها التّأنيث فلم تقل إلا:هذه تُهَمٌ ، وهي تُخَمٌ ، خلاف رُطَبٌ ،

(1) ينظر: شرح المفصل:3/322 ، ارتشاف الضرب:1/403.

(2) ينظر: الكتاب:3/582.

(3) المقتضب:2/207 ، صيغ الجموع في القرآن الكريم:1/124.

(4) ينظر: الكتاب:3/582.

(5) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء:149.

الفصل الثاني:-----الجموع

فقالوا: هذا رُطَبٌ⁽¹⁾.

ويكثر هذا النوع من الجمع في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة ، وأمّا قولهم: سَفِين ، ولِبْن في جمع سَفِينَة ، ولِبْنَة فمن الشواذ التي لا يُقاس عليها⁽²⁾.

وقد توسع الكوفيون في دلالة مصطلح الجمع ، فجعلوا كل ما دلّ على جماعة ، وله واحد من لفظه سواء أكان من أسماء الجموع أم من أسماء الجنس جمع تكسير ، ورُدّ هذا الرأي بأنّه لو كان اسم الجنس الجمعي جمعاً لما وصف بالواحد المذكّر⁽³⁾ ، نحو: ((نخل)) في قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْتَعِرٍ﴾ [القمر/20].

ومثّل له الدرويش ب: القِثَاء والواحدة قِثَاءة بكسر القاف وضمها ، والهَدْي الذي يطلق على الحيوان الذي يسوقه الحاج أو المعتمر لأهل الحرم ، الواحدة هَدْيَة⁽⁵⁾ ، والكَلِم جمع كَلِمَة ، والهَشِيم ، معناه المتفرق الأجزاء ، والواحدة هَشِيمَة⁽⁶⁾ ، وأمّا ذُبَاب جمع ذُبَابَة ويجمع على ذِبَان ، وذُبَان ، وأدبَة⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 582/3 ، شرح الكافية الشافية: 284/2.

(2) المفصل في علم العربية: 184 ، الإيضاح في شرح المفصل: 549/1.

(3) ينظر: شرح المفصل: 323/3 ، همع الهوامع: 318/3 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 81.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 112/1 ، 256/1.

(5) ينظر: الصحاح: 2533/6.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 504/4.

(7) ينظر: المرجع نفسه: 173/5.

الفصل الثاني:-----الجموع

نستشف ممّا تقدّم أنّ أوزان هذا الجمع في كتاب إعراب القرآن الكريم تمثلت ب:فِعَال ، وفَعِيل ، وفَعْل ، وفَعِل ، وفُعَال ، وهي ليست على صيغة من صيغ جموع التكسير ، فعَدّت اسم جنس جمعي ، وقد أشار سيبويه في كتابه إلى بعض منها⁽¹⁾.

جمع الجمع

تجمع بعض أبنية الجمع لتكثير العدد ، والمبالغة فيه ، وأول رتبته فوق العشرة ، وكثر في جمع القلّة ؛ لأنّه محل الواحد من الجمع ، فلمّا كَسَرُوا الواحد ، كذلك كَسَرُوا ما قار به من الجمع نحو:الأَيادي ، وأنواعيم ، وقلّ في جمع الكثرة إلّا ما جمع بالألف والتاء ، نحو:بيوتاتٌ ، ويجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمع المذكر السالم إن كان للمذكر العاقل كأفاضِلونَ ، وجمع المؤنث إن كان للمؤنث أو المذكر غير العاقل ؛ لأنّه لا نظير له في الأحاد ، نحو:صواحباتٌ وصواهلأتٌ⁽²⁾.

وانقسم أهل اللغة في موضوع قياسيّة هذا الجمع إلى طائفتين ، فذهب سيبويه إلى أنّ جمع الجمع سواء أكان الجمع الأول جمع قلّة أم كثرة ، أم اسم الجمع أم اسم جنس جمعيّ ليس بقياس ، ولا يجمع منها إلّا ما جمع العرب⁽³⁾.وتابعه في ذلك

(1)ينظر:الكتاب:3/582-586.

(2)ينظر:الخصائص:3/236، 238 ، حاشية الصبان:4/214 ، الإيضاح في شرح المفصل:1/550 ، التكملة:175 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:334 ، جامع الدروس العربية:2/67.

(3)ينظر:الكتاب:3/619 ، شرح شافية ابن الحاجب:2/208 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:335.

الفصل الثاني:-----الجموع

السيرافي ، والجرمي ، وابن عصفور ، والرضي⁽¹⁾.

ولا خلاف بين الصرفيين في أنّ جمع الكثرة لا يجمع مرتين قياسًا ، وكذلك أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها ، وذهب المبرد والرّماني إلى قياسيةّة جمع اسم الجنس الجمعي إذا اختلفت أنواعه ، ولكنّ أبا حيان الأندلسي يرى أنّ الصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حُكي في هذا الباب⁽²⁾.

وتبنى رأي المبرد والرّماني بعض الدارسين المحدثين مثل الدكتور أحمد حسن كحيل⁽³⁾.

وكذلك مجمع اللغة العربية قد ذهب إلى قياسيةّة جمع الجمع ؛ لأنّ الحاجة قد تدعو إلى جمع الجمع بنوعيه (جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم)⁽⁴⁾.

يظهر ممّا تقدّم أنّ حكم القياس من عدمه على هذا اللون من الجمع ارتبط بشيئين، هما: الحاجة ، وكثرة الاستعمال.

ويبدو أنّ الحكم على قياسيةّة هذا الجمع هو أجود القولين ؛ لتعدد الكلمات التي جيء بها على صورة هذا الجمع في كلام العرب.

و أورد الدّرويش في كتابه جملة من المفردات التي جاءت جمعًا لجمع ، وهي:

(1) شرح المفصل:3/327 ، شرح جمل الزجاجي:3/139 ، شرح الشافية:2/208.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب:1/473-474 ، همع الهوامع:3/334 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي:84.

(3) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء:152.

(4) ينظر: المعجم المفصل في الجموع ، إميل بديع يعقوب:1/32.

الفصل الثاني:-----الجموع

1- جمع جمع التكسير الدال على أدنى العدد على صيغة منتهى الجموع: نحو: أرذل وفيه وجهان ، أحدهما: أنه جمع جمع ، إذ إنه جمع أرذل مفردة رذل ، والوجه الثاني: أنه جمع مفردة أرذل⁽¹⁾ ، واختاره الزمخشري ورجحه صاحب القاموس⁽²⁾ ، وكذلك أقاويل جمع أقوال ، وأقوال جمع قول⁽³⁾ ، وأبنية أدنى العدد تكسر منها "أفعل و أفعلّة" على "أفاعِل" ، وأمّا ما كان على وزن "أفعال" فيكسر على "أفاعيل" ، وهذا ما حكاه سيبويه⁽⁴⁾.

2- جمع جمع التكسير الدالّ على الكثرة على صيغة منتهى الجموع ، نحو: يتامى الذين مات أبائهم فانفردوا عنهم ، إذ جمع اليتيم على يتيمى ، ثم جمع يتيمى على يتامى ، ومثله أسير وأسرى وأسارى⁽⁵⁾.

3- جمع جمع التكسير الدالّ على الكثرة جمع المؤنث السالم ، نحو: جمالات جمع جمال وجمالة ، وجمال وجمالة جمع جمّل⁽⁶⁾.

4- جمع اسم الجمع على صيغة من صيغ جمع التكسير ، ومثال ما ورد من صور هذا الجمع في كتاب إعراب القرآن وبيانه: قوم ويجمع على أقوام ، وأقوام على أقوام ،

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 409/3.

(2) ينظر: الكشاف: 481/12 ، القاموس المحيط: 1005.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 59/8.

(4) ينظر: الكتاب: 618/3.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/ 608-609.

(6) ينظر: المرجع نفسه: 182/8.

الفصل الثاني:-----الجموع

وَرَهْطٌ يُجْمَعُ عَلَى أَرْهَطٍ ، وَأَرْهَطٌ عَلَى أَرَاهِطٍ ، وَأَرَاهِطٌ⁽¹⁾.

تعدد الجموع للمفرد الواحد

تعددت صور الجمع للمفرد الواحد في القرآن الكريم واللغة العربية ، فنجد المفرد الواحد جُمِعَ (جمع منكر ، وجمع مؤنث ، وجمع تكسير ، واسم جمع ، واسم جنس جمعي)⁽²⁾.

وأود الإشارة هنا إلى قلة الخوض في مضمار هذه الدراسة عند القدماء من أهل اللغة ، إذ كانوا يجنحون في بحوثهم إلى ذكر المفرد وجموعه من غير الكشف عن مغزى التعدد في الكثير الغالب ، أو يشير بعضهم أشارات سريعة إلى ذلك من غير أن يتتبعها ، مثل الزركشي في البرهان ، والسيوطي في الإتيقان⁽³⁾ ، غير أن عليّ أن أعترف أن لهم الأثر الكبير في التنبيه على هذه الظاهرة.

أما المحدثون فقد تناولها بعضهم في عجالة سريعة⁽⁴⁾ ، وعرض بعضهم هذه الظاهرة بشكل تفصيلي لكن من غير التصريح بها ، وتمثلت بدراسة الدكتور فاضل السامرائي في كتابه "معاني الأبنية في العربية"⁽⁵⁾ ، إلى أن ظهرت لدينا دراسات حديثة أماطت اللثام عن هذه الظاهرة ، وفصلت البحث فيها ، وانصبت بعضها على

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 104/1 ، 471/3 ، 524 /5 ، 252/7.

(2) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ، د. أحمد مختار عمر: 195.

(3) البرهان: 71/1 ، الإتيقان: 975/3-976 ، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 203.

(4) ينظر: فقه اللغة المقارن: 95.

(5) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 113-125.

الفصل الثاني:-----الجموع

دراسة لغة القرآن الكريم ، وتمثلت بدراسة الدكتور أحمد مختار عمر في كتابة الموسوم "دراسات لغوية في القرآن الكريم وقرآته" ، ودراسة للدكتور محمود الطناحي في اللغة والأدب-دراسات وبحوث- ، فضلاً عما صنّف من معاجم لغوية أسبرت الغمار في هذه المسألة⁽¹⁾.

أمّا عن أسباب تعدد جموع المفردة الواحدة في اللغة العربية والقرآن الكريم ، فيمكن أجمالها بالنقاط الآتية⁽²⁾:

1- ذهب الكثير من أهل اللغة أنّ سرّ ذلك يتأتى من اختلاف لغات العرب ، فسيبويه مثلاً ذكر أنّ تميماً قد تخفف فُعل على فُعل ، كحُمُر تخفف على حُمُر.

2- ضرورة الشعر والسجع ، إذ قالوا: أني لأتية بالعدايا والعشايا ، والغداة لا تجمع على عدايا ، ولكنهم كسروه ؛ ليطابقوا بينه وبين العشايا.

3- اختلاف المعنى ، أن يكون للفظ المراد استعمالها أكثر من معنى ، فيتم بتعدد الجمع تخصيص معنى المفرد ، نحو: الكُفّار جمع الكافر بالإيمان ، والكفّرة هو الكافر بالنعمة.

4- جمع القلّة والكثرة ، فلكلّ واحد منهما وزن خاص ، يستعمل في أغلب الأحيان للدلالة على معنى المفردة.

(1) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقرآته: 193-238 ، في اللغة والأدب-دراسات وبحوث- ، محمود الطناحي: 548/1 ، معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم ، د.محمد محمد داود: 464.

(2) ينظر: الكتاب: 601/3 ، البرهان: 71/1 ، معاني الأبنية في العربية: 113-125 ، المعجم المفصل في الجموع: 20/1.

الفصل الثاني:-----الجموع

5-إرادة الاسمىة أو الوصفية فيستعمل مع الأولى جمع التكسير ، ومع الثانية الجمع السالم ، نحو:رَواس جمع تكسير أُريد به الاسمىة في قوله تعالى:﴿وَالأَرْضُ مَدَدُنَاها وَالثِّينَا فِيها رَواسِي﴾[الحجر/19] ، والمراد بها الجبال⁽¹⁾ ، وأما الوصفية ، نحو قوله تعالى:﴿وَقَدُورِ رَاسِيَاتٍ﴾[سبأ/13] ، والمراد بها ثوابت⁽²⁾ ، وكذلك إثبات مجرد الصفة أو المبالغة فيها ، نحو:فُجَّار-فَجْرَة.

6-إرادة التذكير والتأنيث ، تمثل في القرآن الكريم ب:كَوَافِرٍ وَكَافِرُونَ ، والعاقل و غير العاقل ، فيجىء الأول مع الجمع السالم ، والآخر مع التكسير ، كخَبَائِثَ ، وَخَبِيئَاتٍ.

7-الملاءمة اللفظية والمعنوية:وتجلى ذلك في قوله تعالى:﴿وَإِذا البِهارُ سَجِرَتْ﴾[التكوير/6] ؛ تحقيقاً للمواءمة اللفظية في الحركات والسكنات مع الكلمات المجاورة ، ﴿وَإِذا النُجُومُ انكَدَرَتْ(2)وَإِذا الجِبَالُ سِيَّرتُ﴾[التكوير/2-3].

واختطّ الدرويش في هذه القضية مسار الذين جنحوا بذكر المفرد وصور الجمع المتعلقة به من غير الإشارة إلى سبب هذا التعدد إلا في مواطن يسيرة ، وقد أرجع الدرويش ظاهرة تعدد جمع المفرد الواحد إلى ما يأتى:

1-اختلاف المعنى:نحو:الأخدود مفرد وجمعه أخاديد ، والخد بفتح الخاء بمعنى الأخدود وجمعه خُدود وهو الشق في الأرض ، أو حفرة مستطيلة فيها ، ويجمع على

(1)تفسير القرآن الكريم ، السيد عبدالله شبر:335/13.

(2)ردّ الأذهان إلى معاني القرآن ، أبو بكر محمود جومي:2/564.

الفصل الثاني:-----الجموع

أخايد ، وهي آثار الضرب بالسوط⁽¹⁾ ، ومثله شبيعة ، إذ تجمع على أشياع وشيع⁽²⁾ .
والمتأمل للآيات القرآنية يلحظ أنّ القرآن الكريم قد وظف الجمع الأول حين أراد
معنى الاجتماع والتوحد ، وتجلّى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ
كَمَا فَعَلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ:54] ، على حين وظف الجمع الثاني حين أراد
معنى الاختلاف والتفرقة ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا
شِيْعًا﴾ [الأنعام/159]⁽³⁾ .

2-**اللهجات:** مثل جمع السّم على سُموم وسِمَام ، والضمّ لغة لأهل العالية ، والكسر
لغة لبني تميم⁽⁴⁾ .

3-**جمع القلّة والكثرة:** مثل: دُخان قياس جمعه في القلّة أدخنة ، وفي الكثرة دواخن ،
وشدّ دواخن على فواعل⁽⁵⁾ ، ومنه القَطّ بمعنى الحظّ والنصيب ، والصكّ بالجائزة ،
ويأتي بمعنى الصحيفة ، ويُجمع على قُطوط ، وقِطَطَه ، وفي القلّة على أَقْطَطَه⁽⁶⁾ .

4-**أرادة الوصف والعاقل:** نحو: الأهلون: جمع أهل ، ويقال أهلاتٌ على تقدير تاء
التأنيث ، والذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يردُّ بمعنى الوصف ، كقولهم: الحمدُ

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 8/ 268.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 5/ 569.

(3) ينظر: معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم: 486-487.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/ 548-549.

(5) ينظر: المرجع نفسه: 7/ 118.

(6) المرجع نفسه: 6/ 447.

الفصل الثاني:-----الجموع

لله أهلُ الحمدِ ، وكونه في الواقع للعقلاء⁽¹⁾.

5-التَّنْكِيرِ والتَّأْنِيثِ:النَّخْلُ ، والنَّخِيلُ ، والنَّخْلُ:اسم جمع واحدة نَخْلَةٌ ، وكلّ اسم جمع يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ ، وأما النَّخِيلُ بالياء فمؤنثة اتفاقاً⁽²⁾.

ومنه ثَمَرٌ ، وقد أحال الدرويش إلى ما ذكره صاحب المصباح المنير ، من أنّ الثَّمَرَ بفتحين والثَّمَرَةُ مثله ، فالأول مذكّر ويجمع على ثِمَارٍ ، ثم على ثُمُرٍ ، ثم يجمع على أثمارٍ ، أما الثَّمَرَةُ فمؤنثة وتجمع على ثَمَرَاتٍ⁽³⁾ إذ ساعد إلحاق مورفيمي جمع المؤنث السالم على دلالة الجمع على المؤنث ، وكذلك رُهْبَانٍ جمع راهبٍ ، ومؤنثه راهِبَةٌ وجمعها راهِبَاتٌ ، ورَوَاهِبٌ⁽⁴⁾.

ويبدو أنّ ما جمع بمورفيمي جمع المؤنث السالم (اث) من هذه الجموع قد حمل في نسيج حروف الكلمة دلالة جمع المؤنث السالم ، فضلاً على دلالاته على أدنى العدد⁽⁵⁾ ؛ إذ لم تكن هنالك قرينة تشير إلى دلالاته على معنى الكثرة.

نخلص ممّا تقدّم أن تعدد أبنية الجمع للمفرد الواحد يمثل موضوعاً متشعباً ، يحتاج إلى بحث ودراسة بالرجوع إلى المظان اللغوية ؛ للكشف عن مغزى هذا التعدد ، فهو يأتي لغاية لا اعتباطاً.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:226/7.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/436-437 ، المصباح المنير في غريب الشرح:228.

(3)المرجع نفسه:4/489 ، المصدر نفسه:33.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/281-282 ، 207/3.

(5)ينظر:الكتاب:578/3.

الفصل الثالث: مباحث صرفية متفرقة

- الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم

- الإبدال

- الإعلال

- الملحق بالمشتقات:

- التصغير

- النسب

الفصل الثالث: مباحث صرفية متفرقة

مباحث صرفية متفرقة

جمعت الباحثة في هذا الفصل بعض الموضوعات الصرفية المتفرقة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، وبحثتها بعنوان واحد ، وهذه الموضوعات هي: أبنية الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم ، والإبدال ، والإعلال ، والتصغير ، والنسب. وهذه الموضوعات لا يجمع بينها جامع سوى أنها تدخل في إطار علم الصرف.

أبنية الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم

ينقسم الفعل بحسب حروفه الأصلية على ضربين ، هما: مجرد ، ومزيد.

فالفعل المجرد: هو الفعل الذي يكون جميع حروفه أصول ، لا يسقط حرف منها في أحد التصاريف إلا لعلّة صرفية⁽¹⁾.

وأما المزيد: فهو ما زيد على حروفه الأصلية حرف يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علّة تصريفية ، أو حرفان ، أو ثلاثة أحرف كذلك⁽²⁾. والذي يعيننا في هذا المقام الفعل الثلاثي المبني للمعلوم.

وللفعل الثلاثي بالنظر إلى ماضيه ثلاث صيغ ، هي: فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعُلَ ، نحو: نَهَضَ ، وَشَرِبَ ، وَظُرِفَ⁽³⁾.

(1) ينظر: دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت1392هـ): 54 ، الموجز في قواعد اللغة العربية: 32.

(2) ينظر: دروس التصريف: 54.

(3) المنصف: 20/1-21 ، شرح الأشموني: 784/3-785.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وصيغة (فَعَلَ) أكثر هذه الصيغ دورانًا على السنة المتكلمين ؛ للخفة⁽¹⁾ ، وأقلّ هذه الصيغ استعمالًا صيغة فَعُل ، ولعلّ ذلك يعود إلى اختصاصها بدلالات محددة ؛ إذ هو بناء موضوع للغرائز والخصال التي عليها الإنسان من حُسن وقبح ونحوهما⁽²⁾.

وقد نظر الصرفيون إلى الصائت القصير لعين الفعل الماضي والمضارع معًا في الثلاثي المجرّد من الأفعال ، فجعلها على ستة أوزان ، أبواب الثلاثي المجرّد ستة ، وقد رتبها الصرفيون العرب على أساس كثرة ورودها في العربية إلى: فَعَلَ-يَفْعُلُ ، وفَعَلَ-يَفْعُلُ ، وفَعَلَ-يَفْعُلُ ، وفَعَلَ-يَفْعُلُ⁽³⁾.

وتسمى الأبواب الأول والثاني والرابع دعائم الأبواب ؛ لاختلاف حركتها في الماضي والمضارع ، فضلًا على كثرة استعمالها في الكلام⁽⁴⁾.

باب فَعَلَ يَفْعُلُ

يَرِدُ هذا الباب من الصحيح ، نحو: نَشَدَ-يَنْشُدُ ، والمضعّف المتعدّي ، نحو: دَقَّ-يَدُقُّ ، واللازم ، نحو: قَعَدَ-يَقْعُدُ ، والأجوف والناقص الواويان ، نحو: جال يَجول ، وغزا-يَغْزُو⁽⁵⁾.

(1) ينظر: من أسرار اللغة: 48 ، دروس التصريف: 55-56.

(2) ينظر: شرح المفصل: 4/436.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4/426-428 ، شرح الشافية: 1/67.

(4) ينظر: شرح المراح في التصريف: 43.

(5) ينظر: همع الهوامع: 3/271-272 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 381.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

ويأتي هذا الباب من الصحيح السالم ، ويكثر ذلك فيه ، وليس هناك قاعدة تضبطه⁽¹⁾ ، ومثّل له الدرويش بالفعل **بَهَل-يَبْهُلُ** ، فقال: ((**نَبَّهَلُ المَبَاهِلَةَ والابْتِهَالُ في الأصل:الملاعنة ، وفعله ثلاثي بَهَلُهُ بَهْلًا ، من باب:نَصَرَ ، لعنه**))⁽²⁾.

ووسم عند أهل الصرف بذلك ، أو من الباب الأول⁽³⁾ ، والمضارع منه مضموم العين (يَبْهُلُ).

ونقل لنا الدرويش ما حكاه صاحب المختار في غَمْرَة بمعنى الشدة من باب (نَصَرَ)⁽⁴⁾ ، أي:غَمَرَ-يَغْمُرُ.

ويدخل في هذا الباب ما ذكره الدرويش من أنّ يَخْرُصُونَ ، والذي بمعنى يكذبون ، وخرَصَ يخرُصُ من باب نَصَرَ⁽⁵⁾.

وأفاد الدرويش ممّا حكاه صاحب القاموس في مادة(رَكَمَ) ، فإنّها بمعنى جمع الشيء ، وإلقاء بعضه فوق بعض ، وبابه نَصَرَ⁽⁶⁾.فالفعل ههنا بفتح العين في الماضي وبضمّها في المضارع (رَكَمَ-يَرَكُمُ).

(1)ينظر:شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش(ت643هـ):38.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:452/1.

(3)ينظر:نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف ، البيضاوي:27 ، دراسات في علم الصرف:12.

(4)ينظر:مختار الصحاح:201 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/410.

(5)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/438.

(6)القاموس المحيط:115 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/137.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وثمة أفعال جاءت على هذا الباب بيد أنها من قبيل الفعل الثلاثي المضعف ، وتمثلت بالفعل:سَنَّ يَسُنُّ السكين أحده⁽¹⁾.

وتجلت صور هذا الباب لدى الدرويش بالأفعال ردّ-يَرُدُّ ، وعزّ-يَعزُّ بمعنى غلبه ، ولم-يَلْمُ بمعنى أصلح⁽²⁾. وهذه الأفعال المضعفة كلها متعدية إلا عزّ فهو لازم. ويرى علماء العربية أنّ هذا الباب يطرد في (فَعَلَ) المضعف المتعدي⁽³⁾.

وكما ورد باب (فَعَلَ-يَفْعُلُ) من الصحيح والمضعف ، ورد من المعتلّ أيضًا ، فمن المعتلّ الأجوف المشروط عند الصرفيين بأن يكون واوي العين⁽⁴⁾ ، وما جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ((يُقَالُ نَاشَهُ يَنُوشُهُ)) بمعنى أنّهم تناولوا الإيمان من بعد وقد كان تناولهم قريبًا في الحياة الدنيا مقتبسًا إياه من قوله تعالى: ﴿وَأَنى لَهُمُ التَّنَاضُحُ﴾ [سبأ/52]⁽⁵⁾.

ومثله ما جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه أنّ (شَوَّبَا)⁽⁶⁾ الفعل منه شابه يشوبه ، من باب قال ، إذا خلطه⁽⁷⁾ مقتبسًا له من قوله تعالى: ﴿لَشَوَّبَا مِنْ حَمِيمٍ﴾

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 190/4.

(2) ينظر: مختار الصحاح: 181، 252 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 451/6 ، 309/8.

(3) ينظر: الكتاب: 5/4 ، دروس التصريف: 103.

(4) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 52 ، ارتشاف الضرب 157/1 ، دراسات لغوية ، الدكتور مصطفى رجب: 81.

(5) ينظر: تفسير النسفي: 73/3 ، لسان العرب: 349/6 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 254/6.

(6) المرجع نفسه: 391/6.

(7) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 241.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

[الصفات/67].ومن المفيد الإشارة هنا إنّ الفعلين (ناش-شاب) أفعال متعدية.

وقد وردت بعض الأفعال اللازمة على هذا الباب أيضًا ، نحو ما نقله الدرويش من قول صاحب المصباح في (راغ) ، إذ يقول: ((و راغ الثعلب روغًا من باب قال وروغًا ذهب يمنة ويسرة في سرعة وخديعة فهو لا يستقر في جهة))⁽¹⁾.

وللفعل المنقوص من هذا الباب حضورٌ مقتضبٌ في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، ووسمه بعض أهل اللغة بباب الفعل (سما)⁽²⁾ ، مثل قول الدرويش في عنا مقتبسًا له من سياق قوله تعالى: ﴿وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه/111] ، إذ يقول: ((عنا يعنو من باب سما يئمو سمواً ، فالألف محذوفة قبل تاء التانيث ؛ لالتقاء الساكنين ، إذا نزل وخضع ، ومنه العناة جمع عان ، وهو الأسير))⁽³⁾.

وكذلك الفعل (سجا) ، نقل الدرويش ما جاء في مختار الصحاح: ((وقد سجا الشيء من باب سما سگن ودأم))⁽⁴⁾. والفعالان (عنا ، وسجا) أفعال لازمة ناقصة.

وثمة مسألة مهمة ارتبطت بالفعل الناقص من هذا الباب أعرب عنها علماء الصرف ، ألا وهي أنّه يأتي من الفعل المتعدّي وغير المتعدّي ، واللام من هذه

(1)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:94 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:7/ 291.

(2)ينظر:مختار الصحاح:192.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/726

(4)مختار الصحاح:::121 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/339.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الأفعال واو ، وهو بذلك ضارع الفعل الأجوف من هذا الباب⁽¹⁾.

باب فَعَلَ يَفْعُل

ويردُّ هذا الباب من الفعلين المتعدّي والمتعدّي واللازم⁽²⁾ ، وتعددت صورته في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه وتباينت ، إذ وردت من الصحيح موسومة بباب (ضَرَبَ) ، وهو العنوان المتداول عند غير واحد من علماء الصرف⁽³⁾ ، ومن أمثله عند الدرويش الفعل جَرَمَ ، ومثله الفعلين هَمَزَ ، وَلَمَزَ معربًا عن الباب الذي وردا منه ، فهما من باب ضَرَبَ⁽⁴⁾ ، فالأفعال (جَرَمَ-هَمَزَ-لَمَزَ) أفعال متعدية صحيحة على وزن (فَعَلَ) ، ومضارعها على (يَفْعُل):يَجْرِمُ ، وَيَهْمِزُ ، وَيَلْمِزُ ، فهي على ذلك من الباب الثاني⁽⁵⁾ ، وأجاز الدرويش في (لَمَزَ) أن يكون من باب نصرَ أيضًا.

ونظير ذلك من الأفعال اللازمة التي جاءت على هذا الباب ما نقله الدرويش عن صاحب المصباح في معرض تفصيل القول في (جائمين) ، إذ يقول:((جَثَمَ الطائر والأرنب يجثم من ، باب:ضَرَبَ جُثُوما ، وهو كالبُرُوك من البعير))⁽⁶⁾.

(1)ينظر:المفتاح في الصرف:42 ، بغية الأمال في معرفة مستقبلات الأفعال ، أبو جعفر اللبلي(ت691هـ): 54-55.

(2)ينظر:توضيح المقاصد والمسالك:5/1516 ، شرح الأشموني:3/784 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:382.

(3)ينظر:تصريف العزّي ، الزنجاني(ت655هـ):50 ، مختصر الصرف:84.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه: 471/3 ، 404/8.

(5)ينظر:لسان العرب:5/406 ، 425 ، 90/12.

(6)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:35 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/451.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

أمّا الفعل المضعّف من هذا الباب في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه فمثّل له الدرويش ب:(صَرَ) ، وعوّل الدرويش على ما حكاه صاحب القاموس في ذلك: ((وَصَرَ، يَصُرُّ من باب:ضَرَبَ صَرّاً وصريراً:صَوّت، وصاح شديداً))⁽¹⁾.

ومثله الفعل (دَبَّ) ، في معرض تفصيل القول في الدابة ، فنقل لنا ما حكاه صاحب المصباح في ذلك ، إذ يقول: ((دَبَّ الصغير يدبّ ، من باب:ضرب ، إذا مشى ودبّ الجيش دبيبا:سار سيراً لينا))⁽²⁾.

ومن المفيد الإشارة ههنا إلى أنّ الفعلين (صَرَ ودَبَّ) من الأفعال المضعّفة اللازمة ؛ لذا فقياسها على ذلك مطّرد⁽³⁾.

وقد يجيء الفعل من هذه الباب من المهموز الفاء ، نحو قول الدرويش: ((الإِصر:العبء ، وأَصْرُهُ حَبْسُهُ،وبابه ضَرَبَ))⁽⁴⁾ ، ومثله الفعل أَبَد ، قال الدرويش: ((يَقَالُ أَبَدُ بِالْمَكَانِ مِنْ بَابِ ضَرَبَ أَبُوْدًا ، أَقَامَ بِهِ))⁽⁵⁾.وعليه فإِصرُ وَأَبَدُ مصدران للفعلين أَصر-يأصر ، وَأَبَد-يأبد ، من باب (فَعَلَ-يَفْعَلُ).

ويذكر الصرفيون إنّ هذا الباب يطّرد فيما جاء على(فَعَلَ)من المهموز الفاء⁽⁶⁾ ،

(1)ينظر:القاموس المحيط:423 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:6/616.

(2)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:72 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/390.

(3)ينظر:المتع في التصريف:15 ، همع الهوامع:3/272 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:382.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/383،

(5)المرجع نفسه:2/159.

(6)ينظر:شذا العرف:22 ، التعريف بالتصريف:79.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وكذلك يطرد هذا الباب فيما ما كان على فَعَل من المثال الواوي بشرط إلا تكون لامه صوتًا من أصوات الحلق⁽¹⁾ ، ومن أمثلته عند الدرويش: وعد-يعدُ ، وولج-يلج⁽²⁾ ، وكذلك وَرَر يَزِر ، إذا حمل الإثم⁽³⁾.

ويأتي هذا الباب من اللفيف المقرون ، ويطالعنا مثال واحد منه في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، هو الفعل ثَوَى: ((ثاويًا ، مقيسًا ، يقال: ثَوَى يَثْوِي من باب صَرَب ثَوَاء وثَوِيَا المكان وفيه وبه أقام ، وثَوَى الرجل مات))⁽⁴⁾.

ويذكر الصرفيون أنّ هذا الباب يطرد في كلِّ من الأجوف والناقص اليائيين⁽⁵⁾ ، وساق لهما الدرويش بعضًا من الأفعال المتمثلة على صورة هذا الباب ، مثل ما جاء من الأجوف موسومًا بعنوان باب (باع) أو (سار) ، مثل الفعلين ماد ، وعال ، إذ قال: ((ماد يميد ميدا من باب:باع ، وميدانًا - بفتح الياء -: تحرك))⁽⁶⁾ ، وقال أيضًا في (العيلة): ((العيلة - بالفتح -: الفقر ، وهي مصدر عال يعيل ، من باب: سار))⁽⁷⁾.
ومثل الدرويش لما جاء على هذا الباب من الناقص اليائي ب(رمى - يزمي) ،

(1) ينظر: المنصف: 184/1 ، دروس التصريف: 9.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 417/1.

(3) المرجع نفسه: 281/6.

(4) المرجع نفسه: 619/5.

(5) الممتنع في التصريف: 530/2 ، شرح شافية ابن الحاجب: 71/1.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 25/5.

(7) المرجع نفسه: 203/3.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وكذلك ثنى-يثنى⁽¹⁾.

إنّ باب فَعَلَ-يفعل يطرد في الأجوف الواوي ، وفي الناقص الواوي ، ومن المضاعف المتعدّي ، على حين أنّ باب فَعَلَ-يفعل يطرد في المثال ، والأجوف اليائي والناقص اليائين ، وفي المضاعف اللازم ، وما كان على (فَعَلَ) من المهموز الفاء ، وعلى هذا تكون معرفة عين الفعل المضارع من الماضي (فَعَلَ) في المعتلّ والمضارع أمر هين ، ولا يشكل مشكلة لدى الناطق العربي ، وإنّما المشكلة تظهر في نطق عين المضارع السالم الصحيح الذي ليست عينه أو لامه أحد أصوات الحلق ، فهو إمّا أن يأتي على وزن (يفعل) ، وأمّا أن يأتي على وزن يفعل⁽²⁾.

وقد أجاز أبو زيد الأنصاريّ كسر عين المضارع وضمها فيما لم يشتهر في الكلام⁽³⁾ ، وذهب المبرد وثعلب وابن درستويه إلى جواز الكسر والضمّ في مستقبل (فَعَلَ) المفتوح العين في جميع أمثلة هذا الباب⁽⁴⁾.

وقد ناقش مجمع اللغة العربية في القاهرة هذه المسألة في دورته الثامنة والأربعين ، وانتهى إلى جواز الانتقال من فتح العين في الماضي إلى الضمّ أو الكسر في المضارع حيث لا يكون هناك نصّ صريح على باب الفعل⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/390.

(2) المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي:164-165.

(3) ينظر: المزهر:2/38.

(4) ينظر: المخصص:14، 123 ، المزهر:1/169.

(5) ينظر: في أصول اللغة ، الدكتور أحمد مختار عمر:3/4.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

باب فَعَلْ يَفْعَلْ

ذكر سيبويه أنّ هذا الباب يَرُدُّ فيما كانت عينه أو لامه الهمزة ، أو الهاء ، أو العين ، أو الحاء ، أو الخاء ، لامًا أو عينًا ، نحو قولك:قَرَأَ-يَقْرَأُ ، وَمَنَحَ-يَمْنَحُ ، وَذَهَبَ-يَذْهَبُ⁽¹⁾.

وفسّر علماء العربية القدامى سرَّ ميل الأصوات الحلقية إلى الفتحة ، فذكروا أنّ هذه الحروف الستة حلقية مستقلة ، والضمّة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلمّا كان بينهما تباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأنّ الفتحة بعض الألف ، والألف أقرب الحروف إلى الحلق ، لتناسب الأصوات ، ويكون العمل من وجه واحد⁽²⁾.

وقدّم بعض الدارسين بديلاً لتفسير القدماء ؛ فأرجعوا سرَّ الفتح إلى العلاقة بين جرس الفتحة ومخرج أصوات الحلق ؛ لأنّ نطق أصوات الحلق يصاحبه انفتاح في الفم ، يسهل عملية انقباض الحلق ، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة⁽³⁾.

وقد جاءت أمثلة هذا الباب في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، نحو:بَعَثَ-يَبْعَثُ ، جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه:((بَعَثَهُ يَبْعَثُهُ من باب فَتَحَ بَعَثًا

(1)الكتاب:4/101.

(2)شرح التصريف الملوكي:40.

(3)في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس: 148 ، من قضايا اللغة ، مصطفى النحاس:150.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وتبعاً ، بمعنى أرسله وحده))⁽¹⁾ ، ومثله قول الدرويش: ((الشَّفَع ، شَفَع يَشْفَع من باب فَتَح ، وَشَفَع الشيء ، أي: صَيَّرَهُ زَوْجًا))⁽²⁾.

وكذلك قوله: ((ظَعَنَ يَضَعُنُ من باب فَتَحَ ظَعْنًا وَظَعْنًا ظَعَنَ يَظَعَنُ ، من باب: فَتَحَ ظَعْنًا وَظَعْنًا وَظَعُونًا وَمَظَعْنًا))⁽³⁾.

يتجلى لنا ممّا سبق إطلاق مصطلح باب فَتَحَ من قبل الدرويش على باب الفعل الثالث ، وهو الذي عرف عند علماء الصرف وأصحاب المعجمات العربية⁽⁴⁾، فضلاً على الأفعال (بَعَثَ ، وَشَفَع ، ظَعَنَ) من الأفعال المتضمنة لأحد أصوات الحلق ، والمتمثل بعين الفعل بَعَثَ ، وَظَعَنَ ، ولام شَفَع.

ومن المصطلحات الأخرى التي وسم بها هذا الباب كما نقله الدرويش لنا من المظان اللغوية ، مصطلح باب (قَطَعَ) ، فقال: ((وفي المختار: الذَّام: العيب يهمز ولا يهمز ، يُقال: ذَامَهُ من باب قَطَعَ إِذَا عَابَهُ وَخَفَرَهُ ، فهو مذموم))⁽⁵⁾.

ومجيء الأفعال: بَعَثَ ، وَظَعَنَ ، وَشَفَعَ ، وذَامَ على الباب الثالث جاء على القياس ، وآية ذلك أنّ اللغويين العرب قد وضعوا لمجيء هذا الباب ممّا عينه أو لامه حرف حلق شروطاً ، هي: ألا يكون الفعل مضاعفاً ، ولا مثلاً لحقي العين ، ولا

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 286/4.

(2) المرجع نفسه: 301/8.

(3) المرجع نفسه: 281/4.

(4) ينظر: لسان العرب: 116/2 ، القاموس المحيط: 165 ، مختصر الصرف: 84.

(5) مختار الصحاح: 92، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 524/2.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

معتلّ العين بالياء أو الواو ، ولا ناقصًا واولياً⁽¹⁾.

باب فَعَلَ يَفْعَلُ

نكر ابن سيدة أنّ ما كان على (فَعَلَ) يكون مستقبلاً على (يَفْعَلُ) إلا ما شدّ منه⁽²⁾.

أي: إنّ كلّ فعل ثلاثي مكسور العين في الماضي ، القياس فيه أن يكون مفتوح العين في المضارع⁽³⁾.

ولا يخلو الفعل من هذا الباب أن يردّ من المتعدّي واللازم ، والصحيح ، و المعتلّ ، والمضعّف⁽⁴⁾.

ويأتي هذا الباب للتعبير عن حالة وقتية في الغالب ، أو فعل يقع في مستوى الحواس ، نحو: طَعِمَ ، وَسَمِعَ ، أو الذهن ، نحو: حَسِبَ ، وَفَهِمَ ، وَعَلِمَ ، أو الجسم ، نحو: رَكِبَ ، وَشَرِبَ ، أو العواطف ، نحو: غَضِبَ ، وَحَزِنَ ، وكثيراً ما يكون موقف الفاعل فيها سلبياً ، يتلقى الفعل بدون إرادة ، نحو: تَبِعَ ، وَحَسِرَ ، وَرِيحَ ، وَمَرِضَ⁽⁵⁾.

ومثّل له الدرويش بما جاء من الصحيح ، والمعتلّ ، دالاً على:

(1) ينظر: من قضايا اللغة: 151.

(2) ينظر: المخصص: 126/14.

(3) ينظر: المنصف: 187/1 ، شرح المفصل: 427/4.

(4) الكتاب: 16/4 ، شرح الفصيح ، ابن الجبان: 57 ، شذا العرف: 19-20 ، مختصر الصرف: 84.

(5) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الدكتور الطيّب البكوش: 97.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

1-الإصابة،نحو:رَهَقَ ، يقال:رَهَقَهُ يَرَهِّقُهُ من باب طَرِبَ ، أي:غشيه بسرعة⁽¹⁾ ، وترِبَ ، كما جاء في مختار الصحاح:((وترِبَ الشيءُ:أصابهُ التُّرابُ ، وبأبُه: طَرِبَ))⁽²⁾.

2-الحزن والغمّ ، نحو:مَحْسُورًا،أفاد الدرويش ممّا حكاه صاحب المختار في ذلك ، إذ يقول:((والْحَسْرَةُ أَشَدُّ التَّلَهْفِ عَلَى الشَّيْءِ الْفَائِتِ ، تقولُ:حَسِرَ عَلَى الشَّيْءِ ، من باب: طَرِبَ وَحَسْرَةً أَيضًا فَهُوَ حَسِيرٌ،وَحَسْرُهُ غَيْرُهُ تَحْسِيرًا))⁽³⁾.

3-الإعياء:نحو ما نقله الدرويش عن صاحب المختار في نَصِبٍ بِمَعْنَى تَعِبٍ ، وبابه طَرِبَ⁽⁴⁾.وأفاد ممّا حكاه الزمخشريّ في كَبِدٍ:فذكر أنّه من كَبِدٍ من باب:طَرِبَ ، إذا أوجعته كبدهُ وانتفخت ، فاتسع فيه حتى استعمل في كلّ تعب ومشقة⁽⁵⁾.

4-صفة خُلُقِيَّة:نحو ما حكاه صاحب المختار:أشِرَ ، وبَطِرَ من باب:طَرِبَ أو فَرِحَ⁽⁶⁾ ، وهي من الأفعال المهموزة.

5-الخلو والامتلاء،نحو:سَغِبَ-يَسْغَبُ بمعنى جاع ، من باب:فَرِحَ⁽⁷⁾.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/325.

(2)مختار الصحاح:32 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/317.

(3)المصدر نفسه:57 ، المرجع نفسه:4/348.

(4)المصدر نفسه:275 ، المرجع نفسه:6/289، 8/348.

(5)الكشاف3/1203 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/315.

(6)ينظر:مختار الصحاح:7 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:7/355.

(7)إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/317.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

6-الهلاك ، ومثل له الدرويش بالفعل رَدِي-يَرْدِي ، فقال:((رَدِي من باب صَدِي ،
أي:هَلَك))⁽¹⁾.

وأجمالاً لما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن أبنية الأفعال الواردة على باب
(فَعِل-يَفْعِل) قد توزعت بين ما جاء من المتعدّي وتمثل الغالبية العظمى منها ، وبين
ما جاء من اللازم ، وهذا خلاف ما ذكره علماء العربية من أن هذا الباب يكثر في
الفعل اللازم⁽²⁾.وقد تعددت المصطلحات التي وسم بها هذا الباب لدى أهل اللغة
ما بين باب طَرِب ، وفَرِح ، وصَدِي للناقص منها.

وثمة أفعال من الصحيح من هذا الباب وردت في المضارع مفتوحة العين مرّة ،
ومكسورة العين مرّة ، نحو:حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ⁽³⁾.

وعزا قسم من علماء العربية الكسر في مضارع هذه الأفعال إلى تداخل اللهجات
العربية ، وليس أصلاً في الباب⁽⁴⁾.

باب فَعُل يَفْعُل

بضمّ عينه في الماضي والمضارع معاً ، ولم يستعمل في كلام العرب إلا
قليلاً ؛ لتقل الضمّة ، لذلك يلجأون إلى استعمال ما كان مفتوحاً أو مكسوراً ؛ لأنّهما

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/661.

(2)ينظر:همع الهوامع:3/265.

(3)ينظر:المنصف:1/208.

(4)ينظر:لسان العرب:1/315 ، المزهرة:2/37-38.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

أخف من مضموم العين⁽¹⁾.

ومن ضوابط هذا الباب أنّ جميع الأفعال التي تردُّ عليه لازمة ، تدلُّ على طبائع وسجايا ، مثل:حَسُن-يَحْسُن ، وَقَبِح-يَقْبِح⁽²⁾.

كما أنّ كلّ فعل كان على (فَعَلَ) ، أو (فَعِل) وأريد به الدلالة على كثرة القيام به من صاحبه حتى يصير كالغريزة ، أو أريد به التعجب من فاعله ينقل إلى (فَعُل) ، من مثل:قَضِيَ-قَضُو،و ضَرَب-ضَرَب⁽³⁾.

وغني عن البيان أنّ جميع أفعال هذا الباب لازمة ، ولا يردُّ على هذا الباب كلّ من الأجوف والناقص اليائنين إلّا نادرًا ، إذ لم تردِّ إلّا صورة واحدة للأجوف اليائي ، وتمثلت ب: "هيؤ الرجل" ، أي:صار ذا هيئة⁽⁴⁾.

وعرّض الدرويش لجملة من الأفعال الواردة على هذا الباب ، نحو ما جاء من الصحيح ، من مثل الفعل رَحِبْتُ ، فنقل لنا الدرويش ما حكاه صاحب مختار الصحاح في رَحِب ، مع الإعراب عن بابه الذي يردُّ عليه ، إذ يقول:الرُّحْبُ-بالضمّ-السَّعَةُ ، يقالُ منه:فلانٌ رُحِبُ الصِّدْر ، والرُّحْبُ-بالفتح-:الواسع ، وبابه:ظَرْف⁽⁵⁾.

(1)تسهيل الفوائد:195-196 ، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ، ناصر حسين علي:126.

(2)ينظر:شرح مختصر التصريف العزّي ، التفزازاني(ت791هـ):34 ، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، صالح سليم الفاخري:125 ، التعريف بالتصريف:80.

(3)شذا العرف:66.

(4)التصريف الملوكي:44 ، تسهيل الفوائد:195 ، المهذب في علم التصريف:51.

(5)ينظر:مختار الصحاح:100 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:199/3.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

فمن المصطلحات التي وسم بها هذا الباب عند أهل اللغة باب (ظُرْف ، و قُرْب) ، ومضارع رَحْب-يَرْحُب بضمّ العين في كلِّ من الماضي والمضارع ، فهو على هذا الباب تبعًا للصائت القصير لعين الفعل.

ومنه قُبْح جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه: ((قُبْح الشيء قُبْحًا ، فهو قُبِيح ، من باب:قرب))⁽¹⁾ ، وذكر الدرويش بأنَّ الحكيم ذو الحكمة ، وحكّم الرّجلُ ، من باب:كُرْم ، أي:صار حكيماً⁽²⁾.

يمكن أن نهتدي من قول الدرويش إلى أن هذا الباب وسم عنده بمصطلح باب (كُرْم) ، وهو المصطلح الذي تجلّى لدى أهل الصرف⁽³⁾.

وخلاصة القول في باب كُرْم على حد ما أعرب عنه الدرويش أن جملة الأفعال الواردة على هذا الباب ، والمتجلية في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه أفعال لازمة صحيحة ، ممّا أولجها تحت زاوية القياس.

وقد عدّ بعض الصرفيين هذا الباب فرعًا خلاقًا للباب الأول والثاني والرابع التي عُدّت من دعائم الأبواب الأخرى ؛ لقلته لأنّه لا يجيء إلّا من الطبائع والنعوت⁽⁴⁾.

تعدد أبواب الفعل الواحد

إنّ المتصفح في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه يلحظ ظاهرة جلية ألمّ بها

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/613.

(2)المرجع نفسه:6/304.

(3)ينظر:مختصر الصرف:84.

(4)ينظر:المهذب في علم التصريف:52-53.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الدرويش ضمن صفحات كتابه ، والمتمثلة بتعدد أبواب الفعل الواحد ، فمثلاً قد يَرِدُ فعلٌ واحدٌ من الباب الأول والثاني ، كَقَدَّرَ بمعنى قَسَمَ ، فهو من باب نَصَرَ وضَرِبَ⁽¹⁾ ، أو من الباب الأول والرابع⁽²⁾.

وقد أعرب الدرويش عن سرِّ هذا التعدد في بعض منها ، واعتمد في معظم ذلك على ما نقلته معاجم اللغة ، بالآتي:

1- تعدد اللهجات: عرض الدرويش لبعضٍ من الأفعال التي توزعت على بابين أو أكثر ، من مثل قوله في الفعل (حَسِبَ) ، إذ يقال:

حَسِبْتُ زيدًا قائمًا أحسبه من باب تَعَبَ ، أي: بكسر السين في الماضي وفتحها في المضارع ، في لغة جميع العرب إلا بني كنانة ، فإنَّهم يكسرون السين في كلِّ من الفعل الماضي والمضارع على غير قياس⁽³⁾.

يُفَهَمُ من هذا أنَّ سرَّ هذا التعدد يرجع إلى الاختلاف في لغات العرب ، إذ يستعملون اللغتين في ألفاظ عديدة⁽⁴⁾ ، فَحَسِبَ على باب تَعَبَ عند جميع العرب ، وهو القياس ، على حين ينطوي تحت باب (فَعَلَ-يَفْعَلُ) على لهجة بني كنانة ، وذكر أبو زيد الأنصاري أنَّ الفتح في مضارع مثل هذه الأفعال لهجة سُفلى مضر ،

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 19/6.

(2) المرجع نفسه: 279/1، 32/4.

(3) المرجع نفسه: 279/1.

(4) شرح الرضي للشافية: 118/1.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وَأَنَّ الكسر لهجة عُليا مضر⁽¹⁾.

ويرى ابن جني أَنَّ الفتح في مثل هذا الفعل هو الأصل ، أمّا الكسر فهو ضرب من الاتّساع⁽²⁾.

ونظير ذلك الفعل لَهَى ، فهو عند أهل نجد من باب فَعَلَ-يَفْعَلُ ، يقولون:لَهَى-يَلْهُو⁽³⁾ ، وهذا ما ذكره الفيوميّ في المصباح⁽⁴⁾.

2-اختلاف المعنى:نحو ، فَصَح يَفْصَح بفتح عين الماضي والمضارع ، من باب : فَتَح ، يقال:فَصَح الصبح فلانًا بمعنى بان له ، وغلبه ضوؤه ، وَقْصَح يَفْصُح فصاحة ، بضمّ عين الماضي والمضارع ، من باب:ظُرْف بمعنى جادت لفته ، وحسن منطقه ، فهو فصيح⁽⁵⁾.

ويدخل في هذا الباب قول الدرويش في الفعل(هَشَّ):((هَشَّ الرجلُ هَشًّا من باب:ردّ ، صال بعصاه ، وهَشَّ الشيءُ يَهَشُّ من باب تعب هَشَّاشة:لان واسترخى ، فهو هَشٌّ))⁽⁶⁾،فهو من باب فَعَلَ-يَفْعَلُ إن كان بمعنى صالَ ، أمّا إذا كان بمعنى لانّ واسترخى فهو من باب فَعَلَ-يَفْعَلُ ، وذكر الدرويش أنّ الفعل (حَسَبَ) ينطق

(1)ينظر:لسان العرب:6/259.

(2)المنصف:1/208.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/15.

(4)ينظر:المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:213.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:4/37.

(6)المرجع نفسه:4/666.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

بكسر السين وفتحها ، فإذا كان بمعنى ظنّ فهو من باب حَسَبَ يحسبُ ، وأمّا إذا كان بمعنى عدّ فيقال:حَسَبَ يحسبُ⁽¹⁾.

وبيّن الدرويش أنّ الفعل حسّ يأتي على بابين ، باب نصرَ ، وباب تعب ، وعزا ذلك لاختلاف المعنى ، فقال:((حَسَّهُ-يَحْسُهُ من باب نصرَ ، قتلُهُ واستأصلُهُ...وحسّ يحسّ حسّاً من باب:نَعَبَ الشيء وبالشيء:عَلِمَهُ وشعرَ به))⁽²⁾.

نخرج من كلّ ذلك إلى أنّ تعدد أبواب الفعل الواحد مرده إلى تعدد معناه ، فالفعل الواحد قد يختلف معناه على أساس الباب الذي يردّ فيه.

3-التعدّي واللزوم:من مثل الفعل رَجَعَ ، ورجع يستعمل لازماً كقولنا:رَجَعَ الشيءُ ، ومتعدّياً كقولنا:رَجَعَ زيدٌ الشيءَ ، فاللازم من باب جَلَسَ ، والمتعدّي من باب قَطَعَ⁽³⁾. من ذلك فاللازم من باب (فَعَلَ-يَفْعَلُ) ، والمتعدّي على باب (فَعَلَ-يَفْعَلُ).

ويمكننا أن نزيد على هذه العوامل الثلاثة عاملاً رابعاً هو اشتراك بعض الأبنية الثلاثية المجردة في الدلالة على معانٍ معينة ، وهذا يختص بالأفعال التي تأتي على البابين الرابع والخامس ، ذلك أنّ فَعَلَ-يَفْعَلُ يشارك فَعُلَ-يَفْعُلُ في الدلالة على بعض المعاني ، ومن أمثلة ذلك عند محيي الدين الدرويش قوله:((بَصَرَ بالشيء - بضم الصاد-وأبصره بمعنى عَلِمَهُ ، وهو من باب ظَرَفَ ، ويُقال:بَصِرَ-بالكسر-من

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:279/1.

(2)المرجع نفسه:32/4.

(3)ينظر:المرجع نفسه:253/3.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

باب علم⁽¹⁾.

الإبدال

يجد المتتبع المؤلفات القديمة التي عالجت موضوعي الإبدال والإعلال أنّ الصرفيين العرب كانوا يخلطون بينها ، فعندهم أنّ الإعلال جزء من الإبدال ، وأنّ الإبدال يمكن أن يحدث في أي حرف من حروف الهجاء⁽²⁾.

ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ الإبدال يضارع الإعلال من حيث إنّ كلّ منهما تغييرًا في الموضع ، ألا أنّ الإعلال خاص بأصوات العلة ، فيقلب أحدهما إلى الآخر ، على حين يكون الإبدال في الأصوات الصحيحة بجعل أحدهما موضع الآخر⁽³⁾. وهناك فرق آخر بين الإعلال والإبدال هو أنّ: ((معظم الإعلال يخضع للقياس ، أي:يسير على قواعد ثابتة...وأما الإبدال فلا يخضع في أغلبه للقياس ، إنما يعود أمره إلى السماع))⁽⁴⁾.

وعلى أي حال جمع علماء العربية أصوات الإبدال ضمن مقطع واحد ، تمثل ب((هذأت موطيا)) ، أو ((طويت دائمًا))⁽⁵⁾.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:715/4.

(2)ينظر:شرح الأشموني:80-86/4 ، حاشية الصبّان:391/4.

(3)الصرف الواضح:318 ، جامع الدروس العربية:120 /2 ، التطبيق الصرفي ، د.عبده الراجحي :150.

(4)ينظر:الصاحبي في فقه اللغة:154 ، المزهر:460/1.

(5)ينظر:حاشية الصبان:392/4 ، المطالع السعيدة:343/2.

الفصل الثالث: مباحث صرفية متفرقة

على حين أثر الصرفيون المحدثون على تخصيص مصطلح الإبدال بظاهرة التبدل الصوتي التي تصيب الأحرف الصحيحة فقط⁽¹⁾.

والإبدال بهذا المعنى الضيق على نوعين: الأول سماعي ، كإبدال القاف من الكاف في (وَكَنَة: وهو عش الطائر في جبل أو جدار للراحة لا يثبت فيه - و وقنّة: وهو موضع الطائر في جبل وهو محضنه)⁽²⁾ ، ويعدُّ هذا الضرب من الإبدال ناجماً عن الاختلاف اللهجي ، والثاني: إبدال قياسي ، ناجم عن تفاعل الأصوات ، وتأثير بعضها في بعض⁽³⁾.

وقد أهتم علماء الصرف بمباحث الإبدال عامة ، أي: إنهم كانوا يخلطون بين الإبدال اللهجي والإبدال الصرفي ، وكان عليهم في الدراسة الصرفية أن يكتفوا بدراسة الإبدال الصرفي ، تاركين لغيرهم من اللغويين الاهتمام بدراسة الإبدال اللهجي. وما يهمني هنا الإبدال الصرفي ، وهو إبدال قياسي ، ويحصل في فاء افتعل وتائها ، وما اشتق منها⁽⁴⁾.

وُقصر الحديث في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه حول إبدال تاء الافتعال من غير أن يشير إلى الإبدال الذي يحصل في فاء افتعل.

(1) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 131/1.

(2) ينظر: لسان العرب: 452/13.

(3) همع الهوامع: 437/3 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 113/1.

(4) ينظر: المذهب في علم التصريف: 292.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

إبدال تاء الإفتعال طاءً

وجد الصرفيون أنّ هذا الإبدال يطرد في الألفاظ التي فاءها (صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء) ، والتي تسمى بأصوات الإطباق ، بشرط أن يكون اللفظ على صيغة افتعل أو ما اشتق منها⁽¹⁾ ، وشاركهم الدرويش في ذلك ، بعرضه لبعض من المفردات من هذه الصيغة ، نحو:

تَصْطَلُونَ ، ففيه إبدال وأصله تَصَلُّون ، فلما وقعت تاء الإفتعال بعد حرف الإطباق وهو الصاد قلبت طاء على القاعدة ، وهو من صلي بالنار بكسر اللام⁽²⁾.

ومثله الْمُضْطَرُّ ، إذ نكر الدرويش أنّه اسم مفعول ، وطاؤه أصلها تاء الإفتعال⁽³⁾. فأبدلت تاء الإفتعال بصوت التاء ، والأصل الْمُضْتَرُّ.

وكذلك يَصْطَرِّخُونَ على وزن يَفْتَعِلُونَ من الصراخ وهو الصياح بجهد ومشتقة ، والفعل المبدوء بأحد أحرف الإطباق إذا صيغ منها على وزن أفتعل وما يتصرف منه أبدلت تاء الإفتعال طاء⁽⁴⁾.

والتفسير الصوتي لهذا الإبدال هو أنّ الطاء صوت مطبق على حين أنّ التاء صوت منفتح ، فأبدلوا التاء طاءً ؛ لأنّ الطاء تماثل التاء في المخرج ، فكلاهما

(1) ينظر: التصريف الملوكي: 30-31 ، شرح ألفية ابن معطي: 2/1358.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 5/481.

(3) المرجع نفسه: 5/539.

(4) المرجع نفسه: 6/293-294.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

صوت أسنانيّ لثويّ يخرج من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا⁽¹⁾.

وبهذا يحصل الانسجام الصوتي في هذه الصيغة ، وقد أشار الدرويش إلى هذا المعنى بقوله: ((الأفعال:صَلَحَ ، ضَرَبَ ، طَرَدَ ، ظَلَمَ إذا بنينا منها صيغة افتعل ، قلنا على القياس:اصتَلَحَ ، اضرَبَ ، اطرَدَ ، اظلمَ ، ولتخفيف اللفظ أبدلت التاء طاء والمجانسة بينهما ظاهرة فنقلت إلى اصطَلَحَ ، اضطَرَبَ ، اطرَدَ ، اظلمَ))⁽²⁾.

ويسمى الدارسون المحدثون هذا النوع من الإبدال بالمماثلة التقديمية ؛ لأنّ الصوت الأول قد أثر في الثاني ، كما يسمونها بالمماثلة التجاورية ؛ لأنّ الصوتين المؤثر والمتأثر متجاوران⁽³⁾.

إبدال تاء الافتعال دالاً

إذا كانت فاء الكلمة دالاً ، أو ذالاً ، أو زايًا ، ووقعت بعدها تاء الافتعال ، فإنّها تقلب دالاً⁽⁴⁾.

وتجلت صورة واحدة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لهذه القاعدة ، وتمثلت ب:ادّكر بالدال وهو الفصيح ، ويجوز وادّكر- بالذال المعجمة-:وأصلها: ادنّكر ، أفنّعل ، من الذكر ، فوقعت تاء الافتعال بعد الذال ، فأبدلت دالاً ، فاجتمع

(1)ينظر:الكتاب:4/433، 436 ، شرح المفصل:5/406.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:6/293-294.

(3)ينظر:دراسة في الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر:379.

(4)التكملة:244 ، همع الهوامع:3/437.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

مقاربان ، فأبدل الأول من جنس الثاني ، وادغم⁽¹⁾.

ومنه مُزْدَجَر ، من الزَّجَر ، أَلَا أَنَّ تاء الافتعال أُبدلت دالًّا ؛ ليوافق الزاي بالجهر⁽²⁾.

وعليه فإنَّ الأصل في ازدَجَر-ازتَجَر، فأبدلت تاء الافتعال دالًّا ؛ لمجانسة صوت الزاي ، فكلاهما صوت مجهور⁽³⁾ ، أي: إنَّ التعليل الصوتي لهذا الإبدال هو أَنَّ الدال والذال والزاي من الأصوات المجهورة ، على حين أَنَّ التاء من الأصوات المهموسة ، فأبدلوا التاء دالًّا ؛ لأنَّ الدال تماثل التاء في المخرج ، وتماثل الأصوات (الذال،والزاي) في الجهر⁽⁴⁾.

وهذا النوع من الإبدال يسميه الدارسون المحدثون باسم المماثلة التقديمية ، وهي أيضًا مماثلة تجاورية⁽⁵⁾.

الإعلال

يعدُّ الإعلال من الموضوعات المتشعبة الشائكة التي أفاض علماء العربية البحث فيه ، فأفردوا له مساحة شاسعة في مظانهم ، فكلَّ من علماء العربية القدماء والمحدثين له بصمة واضحة في هذا الموضوع.

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/553، 3/543.

(2)المرجع نفسه:7/345.

(3)ينظر:الأصوات اللغوية ، دكتور إبراهيم أنيس:23.

(4)ينظر:الأصوات اللغوية:147 ، دراسة في الصوت اللغوي:379.

(5)ينظر:في فقه اللغة وقضايا العربية ، الدكتور سميع أبو مغلي:48.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

والإعلال يتمحور موضوعه لدى علماء العربية القدامى والمحدثين في التغيير الذي يطرأ على أصوات العلة الألف والواو والياء ، وتلحقها الهمزة عند القدامى وغير واحد من المحدثين⁽¹⁾ ، مع أنّ الهمزة لا صلة لها بالحركات الطويلة وأصوات العلة من حيث المخارج والصفات⁽²⁾.

وربط الهمزة بالحركات الطويلة وأصوات العلة في موضوع الإعلال يعدّ مصدر خلط أوقعهم في مزلق كثيرة ؛ فهم لم يفرقوا بين الألف والهمزة ، فهما لديهم سيان⁽³⁾. ولا يخفى علينا أنّ الألف شيء والهمزة شيء آخر ؛ فمخرج الهمزة من فتحة المزمارة ، على حين مخرج الألف من وسط اللسان ، وإنّما تبدل الهمزة ؛ للتخفيف⁽⁴⁾.

والإعلال عند علماء العربية القدماء يتجلى بثلاثة أنواع ، وهي⁽⁵⁾:

1-الإعلال بالحذف:ويتمثل بإسقاط صوت العلة من الكلمة من غير تعويض.

2-الإعلال بالنقل:نقل الصائت القصير لصوت العلة إلى الصامت الساكن الذي يتقدمه ، مع إسكان الصائت.

(1)ينظر:شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ):305/5 ، شذا العرف:109 ، 111،علم الصرف الصوتي:410.
(2)القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:77.

(3)ينظر:الكتاب:307/4-308 ، معاني القرآن للفرّاء:354/2 ، الظواهر الصوتية عند الكوفيين في ضوء علم اللغة الحديث ، عباس علي إسماعيل ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة:57-58.

(4)ينظر:الأصوات اللغوية:78 ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:20.

(5)شرح التصريح:689/2-755.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

3-الإعلال بالقلب:إحلال صوت العلة أو الهمزة بعضها مكان بعض ، بحيث يختفي الأول ويحل الثاني عوض عنه.

وقد ذكر بعض الدارسين المعاصرين أنّ القدماء قد أغفلوا نوعين آخرين من الإعلال ، وهما الإعلال بتقصير صوت المدّ ، نحو الماضي الناقص المسند إلى تاء التأنيث (سَمَتْ) الذي أولجوه في باب الإعلال بالحذف ، والإعلال بتحويل نصف المدّ والصائت القصير إلى حركة طويلة ، نحو:القاضي ، سقطت ضمة الياء ، واتحد نصف المد مع الصائت المجانس له ، والذي يتقدمه فصار القاضي⁽¹⁾.

ولقد أدى تأثير القدماء بالخط العربي إلى الوهم ببعض خواص الأصوات الصائتة ، فتصوروا أنّ الحركات الطويلة الألف والواو المدية والياء المدية حروف ساكنة متصدرة بصوائت قصيرة من جنسها ، وهذا ما لا يرتضيه علم اللغة الحديث⁽²⁾.

ويمكن تعريف الإعلال في ضوء النظرية اللغوية الحديثة بأنه:((تطور يحصل في أصوات العلة الثلاثة:الواو والياء والألف ، سواء أكانت هذه الأصوات على هيئة حركات طويلة أم أنصاف أصوات المدّ.ويتمثل هذا التطور بسقوط صوت العلة ، أو تقصيره ، أو نقل حركته ، أو قلبه إلى صوت علة آخر ، أو تحويله هو والصائت القصير الذي قبله إلى حركة طويلة ، إن كان صوت العلة في الكلمة أحد أنصاف

(1)ينظر:قواعد البنية الصرفية في تائية دعبل الخزاعي(246هـ)الجمع والإعلال مثالين ، أ.م.عباس علي إسماعيل ، أ.م.د.منذر إبراهيم حسين ، مجلة جامعة أهل البيت(ع):168.

(2)ينظر:التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر:53.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

أصوات المدّ⁽¹⁾.

ومن هذا التعريف نلاحظ أنّ الإعلال في العربية يأتي على خمسة أقسام ، هي:الإعلال بالحذف ، والإعلال بتقصير صوت المدّ ، والإعلال بالنقل ، والإعلال بالقلب ، والإعلال بتحويل الصائت القصير ونصف المدّ إلى صوت مدّ.وأما التبدلات التي تتعرض لها الهمزة ، فلا يُقال لها إعلال ، بل تُسمى تخفيفاً ، وتخفيفها يكون بحذفها أو قلبها إلى صوت من أصوات العلة⁽²⁾.

وليس من الإعلال أيضاً قيام الهمزة مقام أحد أصوات العلة:أصوات المدّ وأنصاف المدّ ؛ لأنّ هذا التغيير يخضع لجملة من العوامل التي تتصل بخصائص النطق العربي ، فالنطق بالهمزة مثلاً هو صورة من صور النبر أو المبالغة ، أي:إنّه دليل على وظيفة ، ثم إنّه وسيلة للهروب من النطق بمقاطع مفتوحة متوالية⁽³⁾.

وبعد هذا العرض الموجز لظاهرة الإعلال وسجلات العلماء فيها نأخذ بالقول إلى معالجة الدرويش لمسألة الإعلال في كتابه ، فلم يختلف منهج الدرويش في معالجته لمادة الإعلال عمّن تقدّم عليه في ذلك ، فقد أخذ بطريق القدامى وسار في ركبهم ؛ فقد تمثلت أنواع الإعلال لديه عينها التي تجلت عند القدامى ، وهي الإعلال بالحذف ، والنقل ، والقلب ، فضلاً على تعرضه لمواطن إبدال الهمزة مع

(1)قواعد البنية الصرفية في تائية دعبل الخزاعي:170.

(2)ينظر:المنهج الصوتي للبنية العربية:173، 179 ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:78، 93.

(3)ينظر:قواعد البنية الصرفية في تائية دعبل الخزاعي:170.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

أصوات العلة⁽¹⁾.

ونحاول في هذا الموضوع من البحث عرض الأنماط المتجلية في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه من الإعلال ، مع محاولة تطبيق المنهج الحديث في دراسة هذه الظاهرة.

الإعلال بالحذف

الإعلال بالحذف:معناه سقوط أحد أصوات العلة الثلاثة:الألف أو الياء أو الواو من الكلمة ، والقياسي منه يجري وفق ضوابط وقواعد صرفية معينة⁽²⁾.

واجتهد الدرويش في التصدي لموضوع الإعلال بالحذف عبر بحثه في جملة من الألفاظ مع الإعراب عن معناها ، ويمكن دراستها وفقاً للمنهج الحديث في دراسة الإعلال على النحو الآتي:

1-حذف بلا اتّحاد ولا إشباع:

من مثل:سَعَة وهو مصدر الفعل (وَسِعَ يَسِعُ) ، فحذفت الواو منه حملاً على المضارع ؛ إذ الأصل فيها وَسَعَة⁽³⁾.فكما تحذف الواو من المضارع إذا كان معلوماً على وزن يَفْعِل ، تحذف الفاء من مصدره.

وذهب علماء العربية إلى إنّ سرّ حذف الواو ههنا ؛ لأنّها فاء لمصدر الفعل

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/518-519.

(2)ينظر:همع الهوامع:3/420 ، الصرف الواضح:341.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/320.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الثلاثي أسقطت وعوض عنها بالتاء ، وَسِعَ-سَعَة⁽¹⁾.

ونظيره الدية ، إذ أطلقت على المال المأخوذ في القتل ، يقال: وَدَى-يَدِي-دِيَة ،
كَوْشَى-يَشِي-شِيَة⁽²⁾، فحذفت الواو من المصدرين دِيَة وشِيَة ، وعوّض عنهما بالتاء.

إنّ المتأمل في مضارع وَدَى يلحظ كسر عين مضارعه ، فأعلالها قياسي⁽³⁾.

ومن ذلك نخلص أنّ الإعلال بحذف الواو يطرد في مصدر الفعل الثلاثي
المثال إذا عوّض عنه بالواو ، حملاً على حذف الواو من المضارع إذا كان معلوماً
مثلاً واوياً على وزن يَفْعَل.

ويدخل في هذا الباب قول الدرويش بأنّ: ((تَعْدُوا الأَصْلَ فِيهَا تَعْدُوا ، فاستثقلوا
الضمة على الواو الأولى لالتقاء الساكنين))⁽⁴⁾.

وفي الحقيقة ليس هناك التقاء للساكنين ، وما حصل هنا أنّ قاعدة المركب
الصاعد (و) حذفت ؛ لأنّه صامت ضعيف ، إذ العربية تكره النطق بالصامت
الضعيف مع صوت من جنسه وهو هنا الواو مع الضمة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التكملة: 246 ، المهذب في علم التصريف: 290.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 86/2.

(3) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 105/1.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 146/2.

(5) ينظر: العربية الفصحى: 46 ، القراءات القرآنية: 55-56.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

2-حذف مع إشباع:

ويمكن التمثيل لهذا النوع من الإعلال بكلمة:أعوذُ وأصلها أعوذُ ، وكذلك نستعينُ ، ومُستقيم ، والأصل فيهما:نستعون ، ومُستقوم⁽¹⁾.

وما حصل في هذه الكلمات حذف نصف المدّ الواو ، والتعويض عن هذا الحذف تعويضًا موقعيًا⁽²⁾ ، بإطالة الضمة في(أعوذُ) والكسرة في نستعون ومُستقوم ، وسبب هذا الحذف أنّ العربية تكره النطق بالصوامت الضعيفة مع صوت من جنسها كالواو مع الضمة ، والياء مع الكسرة⁽³⁾.

ويرى محيي الدين الدرويش أنّ ما حصل في (أعوذُ) إعلال بالنقل ، أمّا ما حصل في كلمتي (نستعينُ) و (مُستقيم) فهو إعلال بالنقل مع القلب ، فقال:((أعوذُ فعل مضارع ، وهو فعل معتلّ أجوف ؛ لأنّ عين الفعل واو ، والأصل أعوذُ على وزن أفعلُ ، فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى العين فصارت أعوذُ))⁽⁴⁾.

وقال أيضًا:((ونستعينُ:فعل مضارع مرفوع ، وهو معتلّ أجوف ، والأصل فيه نستعون ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى العين ، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، فصار نستعينُ))⁽⁵⁾.

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:22/1، 30.

(2)ينظر:أبحاث في أصوات العربية ، الدكتور حسام النعيمي:56.

(3)العربية الفصحى:46 ، القراءات القرآنية:55-56.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه:22/1.

(5)المرجع نفسه:30/1.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وجاء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه بأنّ المستقيم اسم معتلّ: ((وعين الفعل فيه واو ، والأصل: مُسْتَقِيم ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقل إلى القاف ، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها))⁽¹⁾.

ويدخل في هذا الباب: ريح ، ورياح ، وأصلها رِوح ، ورواح ، فتحذف الواو ، ويعوّض عن المحذوف بإطالة الكسرة ، فتصيران: ريح ، ورياح ، لكنّ الدرويش يرى أنّ ما حصل في هاتين الكلمتين: إعلال بالقلب⁽²⁾.

ومن أمثلة ذلك أيضاً عيد ، وهو مشتقّ من العود ، وإنّما قلبت الواو ياءً ؛ لأنّ الواو وقعت بعد كسرة ، والأصل عويد ، كميزان أصلها: مؤزان ، فقلبت الواو ياء ؛ لوقوعها بعد كسرة⁽³⁾. فالدرويش يرجع نوع الإعلال في لفظة عيد إلى الإعلال بالقلب ، أي: بقلب الواو ياء ؛ لكسر ما قبلها ، وهي كذلك عند القدماء⁽⁴⁾.

على حين نخرج وفق الدرس الصرفي الحديث إلى أنّ هذا النمط من الإعلال ينطوي تحت الإعلال بالحذف ، أي: حذف واو عود مع إشباع كسرة العين ، فتتحول معه إلى صوت مدّ كامل ، والأمر ذاته في ميزان ، إذ إنّ أصلها: مؤزان ، فحُذِفَت الواو ، وأُشْبِعَت كسرة الميم ، فصارت ميزان⁽⁵⁾.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 30/1.

(2) المرجع نفسه: 207/1.

(3) المرجع نفسه: 316/2.

(4) ينظر: شرح الشافية: 83/3 ، همع الهوامع: 432/3-433 ، النحو الوافي: 778/4.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 189.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

ومن هذا الباب موسى الحلق الذي ألحقه الدرويش بباب الإعلال بالنقل ، فيرى بأنها مشتقة من ماس يَميس ، إذا تبختر في مشيته ، قلبت الياء واو ؛ لوقوعها بعد ضمّ ، أي: إنَّ أصلها مُيسى ، ومثلها (موقن) ، وأصلها مُيقن⁽¹⁾. وفي الحقيقة أنّ ما حصل هو حذف نصف المدّ:الياء ، والتعويض عن هذا الحذف بإطالة الضمة⁽²⁾.

ويذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى تفسير آخر في تحول نحو عؤد إلى عيد ، ومؤزان إلى ميزان ، فيرى أنّ الواو الساكنة تأثرت بالكسرة القصيرة قبلها ، فتحوّلت إلى كسرة مماثلة ، واتحدت هذه الكسرة مع الكسرة المؤثرة ، فأدت إلى تكوين كسرة طويلة⁽³⁾.

3-حذف مع اتحاد حركتين:

ضرب آخر من الإعلال بالحذف فطن إليه بعض الدارسين المحدثين ، نحو: لاح ، فذهبوا إلى أنّ أصلها لَوَح ، حذفت الواو ، واتحد الصائتين القصيرين ، وهما فتحة اللام وفتحة الواو فتكونت الألف⁽⁴⁾.

وتجلى هذا الضرب من الإعلال عند الدرويش بكلمة (هاب) ، وأصلها هَيَب ، ويرى أنّ الياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فهو يدخلها في باب الإعلال

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:103/1.

(2)المنهج الصوتي للبنية العربية:191-192.

(3)ينظر:التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه:33.

(4)قواعد البنية الصرفية في تائيه دعبل الخزاعي:173-174.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

بالقلب⁽¹⁾ ، وهو مذهب القدماء في ذلك⁽²⁾.

ومثله عند الدرويش كلمة (الصفا) ، وهي جبل في مكة ، فهو يرى أنّ أصلها (الصّفوّ) ، فانقلبت الواو ألفاً⁽³⁾. وهذا الرأي لم يلقِ القبول عند اللغويين المحدثين الذين درسوا اللغة العربية دراسة حديثة⁽⁴⁾.

ومما يلاحظ هنا على كلمة (هاب) أنّ الصيغة الأصلية لها (هَيَب) ، والمقطع الذي قبل الأخير من هذه الصيغة (ي) يتكون من نصف الصائت (ي) مع حركة قصيرة هي الفتحة. وكذلك كلمة (الصفا) أنّ الصيغة الأصلية لها (الصّفوّ) ، والمقطع الأخير في هذه الصيغة (و) يتكون من نصف الصائت (و) مع حركة قصيرة هي الفتحة ، ولهذا يرى الدارسون المحدثون أنّ التفسير الصوتي لهذا الإعلال هو أنّ طرف المقطع: الواو أو الياء قد حذف ، فبقي مركزه (الفتحة) بدون طرف ، فاتّحد مع مقطع المركز السابق له ، فشكلا فتحة طويلة⁽⁵⁾ ، ويجوز على رأي الدكتور حسام النعيمي أنّ يكون الصوت المركّب (و) أو (ي) قد حذف ، ثم مطلت حركة المقطع السابق للصوت المركّب ، فتكونت فتحة طويلة⁽⁶⁾.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 225/1.

(2) المبدع في التصريف ، أبو حيان: 177 ، شرح الشافية: 67/3 ، همع الهوامع: 435/3.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 199/1.

(4) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 194-195.

(5) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 48 ، دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو: 137.

(6) ينظر: أبحاث في أصوات العربية: 46-48.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الإعلال بالقلب

الإعلال بالقلب:هو تتاوب يحدث بين أصوات العلة ، فيحلّ بعضها مكان بعض ، بحيث يختفي الأول ، ويحلّ الآخر محله ، طبقاً لضوابط محدّدة يجب الخضوع لها⁽¹⁾.

ويشغل موضوع الإعلال بالقلب عند القدماء مساحة واسعة بين أنواع الإعلال في الصرف العربي ، وآية ذلك أنهم ذكروا مواضع لقلب الواو والياء إلى الألف ، وقلب الواو ياءً ، وقلب الياء إلى واو ، وقلب الألف ياءً أو واو⁽²⁾.

ولم يقصر اللغويون العرب الإعلال بالقلب على أصوات العلة ، بل أدخلوا معها الهمزة ، ولهذا ذكروا مواضع لقلب الألف والياء والواو همزة ، وأخرى لقلب الهمزة ياءً أو واو⁽³⁾.

وهذا الأمر لا تؤيده الدراسات اللغوية الحديثة ، ولعلّ المنهج الذي اتبعناه في دراسة هذا الموضوع قد أسهم كثيراً في تضيق مساحة هذا اللون من الإعلال وتقليل مواضعه ، ولقد وردت في كتاب إعراب الكريم وبيانه بعض الكلمات التي حصل فيها إعلال بالقلب ، يمكن دراستها بالشكل الآتي:

1-قلب الواو ياءً:نحو:الدُّنيا ، والعُلّيا على وزن فُعلى من بنات الواو ، وتقلب الواو

(1)النحو الوافي:4/757.

(2)ينظر:شرح الشافية:3/59، 67، 123 ، شرح التصريح على التوضيح:2/709-729.

(3)ينظر:شرح الأشموني:3/841-854 ، شرح التصريح:2/693، 708.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

ياء ههنا قياساً⁽¹⁾ ، والأصل فيهما الدنوى والعلوى.

وفسر علماء العربية سرّ القلب في الواو ؛ لأنها جاءت لاماً لوصف على زنة فُعلى⁽²⁾ ، ومثلها قصيا والاستعمال الغالب بالواو (فُصوى) ، وقياساً بالياء (قُصيا)⁽³⁾ ، وهو الدارج لدى بني تميم⁽⁴⁾.

ومن هذا الباب تيّب، من: ثاب ، يثوب ، أي: رجع ، و أصلها: تَيُّوب ، وسيّد ، ومَيِّت ، وأصلها: سَيُّود ، ومَيِّوت⁽⁵⁾.

وقلب الواو ياء في هذه الألفاظ ؛ لاجتماع الواو والياء في كلمة واحدة ، ولم يفصل بينها فاصل ، السابق منهما ساكن متأصل⁽⁶⁾.

ويذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنّ مغزى هذا القلب ؛ لأحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه ، وذلك بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة ؛ لأنّ تتابع الياء والواو يشبه تتابع الكسرة والضمة⁽⁷⁾.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 140/3.

(2) ينظر: المطالع السعيدة: 351/2-352 ، الصرف وعلم الأصوات: 146.

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 140/3.

(4) حاشية الصبان: 438/4.

(5) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 557/7.

(6) حاشية الصبان: 439/4 ، همع الهوامع: 433/3 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 110/1.

(7) المنهج الصوتي للبنية العربية: 190.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

3- قلب الياء واوا ، مثل:حَيَوَان ، يرى الدرويش أَنَّ أصله حَيَّان قلبت الياء الثانية واوا⁽¹⁾.

وقد جاءت في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه كلمات كثيرة أدخلها القدماء في باب الإعلال غير أَنَّ المنهجية التي سرتُ عليها اقتضت إخراجها منه ، فعالجنا بعضها تحت عنوان الإعلال بالحذف ، وأهملنا ذكر بعضها الآخر فلم ندخله في إي نوع من أنواع الإعلال وأعني ما يتعلق بتناوب الهمزة مع الصائت الطويل ، وهو ما رفضه الدرس الحديث ، فقد تناوله الدرويش في أكثر من موضع بين دفتي كتابه ، من مثل:رِئَاء ، فالهمزة الأولى في رأيه بدل من ياء،وأصلها ياء⁽²⁾.وهذا لا علاقة له بالإعلال ؛ إذ ليس بين الياء والهمزة من قرابة صوتية⁽³⁾.

الإعلال بالنقل

لم يمثل محيي الدين لهذا النوع من الإعلال في ضوء المنهج الذي سرتُ عليه إلا بمثاليين ، هما يَثْنُونَ ، وَعَمُونَ ، فذكر أَنَّ (يثنون) أصلها يثنيون ، فنقلت ضمة الياء إلى النون قبلها ثم حذفت⁽⁴⁾ ، وبيّن في كلامه حول كلمة (عَمُونَ) أَنَّ الأصل فيها عَمِيُونَ ، فاستثقلت الضمة على الياء ، فنقلت إلى الميم بعد حذف كسرتها⁽⁵⁾.

(1)ينظر:لسان العرب:214/14 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:19/6.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:148/3.

(3)ينظر:الأصوات اللغوية:78 ، المنهج الصوتي للبنية العربية:172.

(4)إعراب القرآن الكريم وبيانه:390/3.

(5)المرجع نفسه:543/5.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

ويرى بعض الدارسين المعاصرين أنّ الإعلال بالنقل لا يأتي إلا في ثلاثة مواضع في العربية ، هي⁽¹⁾:

1-في حال إسناد الفعل الماضي المعتلّ إلى أحد ضمائر الرفع ، نحو:خَفْتُ ، وأصلها:خَوَفْتُ ، فنُقلت كسرة الواو إلى الخاء ، وحُذفت الواو من الفعل.

2-في الفعل الماضي المضعّف المكسور العين ، نحو ظَلَّ عند إسناده إلى أحد ضمائر الرفع ، في وجه من وجوهه الثلاثة ، وهو حذف عين الفعل ، ونقل حركتها إلى الفاء ، نقول:ظَلْتُ ، وهذه لهجة أهل الحجاز⁽²⁾.

3-في الفعل الماضي الأجوف عند بنائه للمجهول ، مثل:قيل ، بيع ، وأصلها قُولَ وبيِعَ ، فنقلت كسرة الواو إلى القاف والباء في كلٍّ من قول ، وبيع ، فأصبحت قَوْلَ ، وبيِعَ ، ثم حُذفت الواو ، وأُشبعَت كسرة القاف والباء ، فصارا قيل ، وبيع.

الإعلال بتقصير صوت المدّ

هذا الضرب من الإعلال يتم عبر ((تحويل الصائت الطويل إلى صائت قصير ؛ لضرورة تقتضيها طبيعة النظام المقطعي في العربية وذلك بأن يجتمع مثلاً في آخر الكلمة حين الوصل مقطع مديد مقفل بصامت ، أي (صامت+ حركة طويلة +صامت) ، وفي هذه الحال يحصل تصادم بين وضع الكلمة الأصلي وطبيعة النظام المقطعي في اللغة،يؤدي في النهاية إلى تعديل الصيغة الأصلية للكلمة

(1)ينظر:قواعد البنية الصرفية في تائية دعبل:177.

(2)همع الهوامع:193/1.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

استجابة لطبيعة هذا النظام⁽¹⁾.

وتطالعنا في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه مفردات عدّة من نمط هذا الإعلال ، نحو الفعل الأجوف المسند إلى واو الجماعة ودخلت عليه نون التوكيد ، مثل: لَيَكُونَنَّ ، فهو فعل مضارع مرفوع ؛ لعدم اتصاله المباشر بنون التوكيد ، وأصله:لَيَكُونُونَ حُذِفَتْ إحدى النونات ؛ كراهة توالي الأمثال ، فعندما التقى ساكنان حُذِفَتْ الواو وبقيت الضمّة دليلاً عليها ، وهذا هو رأي محيي الدين الدرويش⁽²⁾.

وفي الحقيقة أنّ ما حصل هنا هو أنّ حذف نون الرفع لتوالي الأمثال أدى إلى تكوين مقطع في وسط الكلمة من النوع الرابع وهو(ك+واو الجماعة+النون الساكنة) ، وهذا النوع من المقاطع غير مقبول في العربية إلا في آخر الكلمة و عند الوقف⁽³⁾ ، فحوّلت واو الجماعة إلى ضمّة.

ويدخل في هذا الضرب من الإعلال الأسماء المنونة والمنقوصة ، وممّا ذكر الدرويش منها قاضٍ ، وليالٍ ، جوارٍ⁽⁴⁾ ، والأصل فيها قاضين ، وليالين ، وجوارين ، والنون هنا نون التتوين التي تكتب ولا تلفظ ، وهي نون ساكنة ، فقصّروا الياء في هذه الأسماء المنقوصة ، فصارت قاضين ، وليالين ، وجوارين ، ثم استغنوا عن نون

(1)قواعد البنية الصرفية:174.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:299/6.

(3)ينظر:علم الأصوات ، الدكتور كمال بشر:511.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه4/704 ، 302/8-303.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

التنوين بدلالة تكرار الحركة⁽¹⁾.

ويلاحظ أنّ الصيغ المفترضة للأمثلة المتقدمة قد تكون فيها مقطع من النوع الرابع ، وهذا الشكل المقطعي غير مسموح فيه في نهاية الكلمات العربية في حال الوصل ، فاختصروه وصلًا ووقفًا إلى مقطع من النوع الثالث عن طريق تحويل الصائت الطويل إلى صائت قصير⁽²⁾.

يظهر ممّا سبق أنّ محيي الدين الدرويش قد أدرج هذا الضرب من الإعلال في باب الإعلال بالحذف ، وهو مذهب سابقه⁽³⁾.

ومن ذلك الماضي المعتلّ الآخر المسند إلى تاء التانيث ، نحو:التَقْتُ ، نادَتْ⁽⁴⁾ ، وأصلهما:التقات ، ونادات ، ومثلها عَنَت ، وأصلها:عَنات ، قُصِرَت الألف في هذه الكلمات ، وتحولت إلى فتحة للتخلص من المقطع الرابع.ويذكر الدرويش أنّ الألف في(عَنات) حُذِفَت لالتقاء الساكنين⁽⁵⁾.

ولا شك في أنّ وجود النوع الرابع من المقاطع في الكلمات العربية ليس السبب

(1)ينظر:جامع الدروس العربية:1/107 ، 108 ، 2/104.

(2)ينظر:علم الأصوات:511-512 ، دراسة الصوت اللغوي:391 ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه:96.

(3)ينظر:شرح الشافية للرضي:3/186 ، شرح ابن عقيل:1/18 ، الجامع لأحكام القرآن : 105/14.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/401 ، 434.

(5)المرجع نفسه:4/726.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الوحيد لحدوث الإعلال بتقصير صوت المدّ ؛ فهذا النوع من الإعلال يأتي أيضاً في فعل الأمر المعتلّ المسند إلى المفرد ، مثل: ادعُ ، وولِّ ، وألقِ⁽¹⁾.

ومعنى ذلك أنّ هذه الأفعال مبنية على تقصير الصائت الطويل لا على حذف حرف العلة كما يقول الدرويش⁽²⁾.

إنّ تقصير صوت المدّ بسبب عامل البناء يشير إلى أنّ العربية قد استعملت حالة التقصير استعمالاً نحوياً ، وهذا الاستعمال يماثل تماماً حذف الحركة الإعرابية في الأفعال المضارعة الصحيحة الآخر⁽³⁾.

أمّا الإعلال بتحويل الصائت القصير ونصف المدّ إلى صوت مدّ ، فلم أجد له أمثلة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، يمكن تطبيقها عليه.

ومن المفيد أن أذكر أنّ هذا النوع من الإعلال يحصل عادة في الأفعال المضارعة المعتلة بالواو أو الياء ، نحو: يدعو ، ويقضي، وأصلهما: يدعُو ، ويقضي ، كما يحصل في الأسماء المنقوصة المعرفة بأل أو بالإضافة في حالتي الرفع والجرّ ، نحو: الغازي في حالة الرفع وأصلها الغازي ، والرامي في حال الرفع ، وأصلها الرامي ، فتحذف الضمة أو الكسرة الواقعة في هذه الأسماء ؛ للتخفيف ، ثم تتحد الكسرة مع الياء أو الضمة مع الواو فتتكون ياء مدّ أو واو مدّ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/112 ، 194 ، 483/5.

(2) ينظر: المرجع نفسه: 1/112 ، 194 ، 483/5.

(3) قواعد البنية الصرفية في تائية دعبل: 176.

(4) المرجع نفسه: 182.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

ويعالج اللغويون العرب مثل هذه الكلمات تحت عنوان الإعلال بالنقل ،
ويطلقون عليه اسم الإعلال بالتسكين⁽¹⁾.

الملحق بالمشتقات

سأدرُس تحت هذا العنوان موضوعي:التصغير ، والنَّسب.

التصغير

ميزة من ميزات العربية لا تكاد توجد في غيرها من اللغات السامية إلا في
كلمات قليلة ، لا تجري على قاعدة مطَّردة⁽²⁾ ، وهو من الملحق بالمشتقات ؛ لأنه
وصف في المعنى⁽³⁾.

وقد حدَّه الاستراباذي:((ما زيدَ فيه شيء حتى يدلَّ على تَقليل))⁽⁴⁾.

يجد المتأمل في تعريف التصغير لدى الرضي أنه قد أَلَمَّ بالأطراف الرئيسة لهذا
الموضوع ، فهو يرى بأنَّه يلزم زيادة شاملة في بنية الكلمة ، والمتمثلة ببناء
التصغير⁽⁵⁾ ، والتي يقصد من ورائها التقليل في المعنى كما سنخرج عليه بعد قليل.
وعقد له علماء العربية القدامى بابًا بعنوان ((باب التصغير)) ، وأطالوا البحث في

(1)ينظر:شرح المفصل:480/5 ، شرح الشافية:67/3، 74، 107-108.

(2)ينظر:الصرف الواضح:270.

(3)ينظر:شذا العرف:89.

(4)شرح الرضي للشافية:190/1.

(5)ينظر:همع الهوامع:340/3

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

صيغهِ ، وما تعلق به من مسائل⁽¹⁾.

ويعدُّ التَّصْغِيرُ من الموضوعات التي حظيت بعناية محيي الدين الدرويش ، فقد تصدى لجملة من المسائل المتعلقة به بين دفتي كتابه ، معرباً عن قاعدته ، مستدلاً له بجملة من الأمثلة ، مستمداً ذلك من ينابيع الدراسات التي تقدمته.

والتصغير: وسيلة صرفية لإعادة تشكيل البنية اللغوية للكلمة ، كي تدلّ على معانٍ ، لا تدلّ عليها بنيتها المكبرة. وبعبارة أوضح أنّ العربية تحتاج إلى التَّصْغِيرِ لتحقيق وظيفة معينة من وظائفه⁽²⁾.

وقد بسّط الدرويش القول في التَّصْغِيرِ وأغراضه بعنوان ((التَّصْغِيرُ و مراميه)) ، وذكر أنّ أول من أمارت اللثام عن هذه الظاهرة ذات الأثر البين في اللغة العربية الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، معولاً على ذكر أهم الأغراض أو الدلالات التي تقصد من ورائه ، إذ يكون للتحقير ، والتعظيم ، والترحم ، والتحبب ، ولتقليل العدد ، ولتقريب الزمان والمكان. وقد جمعها بعضهم بقوله⁽³⁾:

فِعْظٌ وَحَقَّرَ وَقَرَّبَ زَمَانِي تَرَحَّمٌ تَحَبَّبَ رَزَقَتِ الْأَمَانِي

وَأَقَلَّلَ بِتَصْغِيرِهِمْ يَا فَتَى فَمَا زَلَّتْ فِي مَحْفَلٍ مِنْ مَعَانِي

وهي تمثل الدلالات عينها التي ذهب إليها علماء العربية في ما بعد ، وإن زاد

(1) ينظر: الكتاب: 415/3 ، شرح ألفية ابن معطي: 1201/2.

(2) ينظر: شرح التصريح: 559/2 ، محاضرات في علم الصرف ، الدكتور علي جابر المنصوريّ ، والدكتور علاء الدين الخفاجي: 121.

(3) ينظر: العين: 203 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 299/8.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

البعض منهم قلة قليلة من المعاني التي تخرج إليها مادة التّصغير ، نحو الملاحظة ،
كقولنا: هذا طفلٌ لطيفٌ مُليحٌ⁽¹⁾.

ونكر الدرويش أنّ التّصغير قد يؤدي وظيفة المدح لا التّصغير: ((العرب تصغّر
الاسم على المدح ، لا تريد به التحقير ، كقولهم: فلان صديقي ؛ إذا كان من
أصدق أصدقائه))⁽²⁾ ، و هذا ما ذهب إليه ابن خالويه ، فالتّصغير عنده يؤدي
أغراض معينة ، هي: التحقير ، والتقريب ، والمدح⁽³⁾.

ثم عرّض الدرويش مذهب كلاً من أهل البصرة والكوفة في أغراض التّصغير ،
فالبصريّون يردّون معاني التّصغير إلى معنى التحقير⁽⁴⁾ ، ففي قول لبيد⁽⁵⁾:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخُلُ بينهمُ دُوَيْهِيَّةٌ تصغُرُ منها الأنامِلُ

ردّ البصريّون مجيء التّصغير للتعظيم ، وتبعهم رضي الدين في ذلك ، فقد عدّ
ذلك من باب الكناية⁽⁶⁾.

على حين ذهب الكوفيّون أنّ المراد بالتّصغير ههنا في قوله (دُوَيْهِيَّةٌ) التعظيم ،

(1) ينظر: همع الهوامع: 339/3 ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 340.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 299/8.

(3) ينظر: ليس في كلام العرب: 192.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 300/8.

(5) ديوان لبيد بن أبي ربيعة: 132 ، الدرر اللوامع: 2/550.

(6) ينظر: شرح الشافية: 1/191.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وبيان هذا أنّ الشاعر أراد بها الموت ، ولا داهية أعظم منها⁽¹⁾.

ولا يخفى علينا أنّ أبنية تتجلى بثلاث صيغ أعرب عنها سيبويه في كتابه ،
والترم بها علماء العربية من بعده ، والتي تمثلت ب:فُعِيل ، فُعَيْل ، فُعَيْعِل⁽²⁾.

ويتمّ التّصغير بهذه الصيغ بضمّ الحرف الأول من الاسم ، وفتح الحرف
الثاني ، وزيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني⁽³⁾.

وتعدّ هذه الأوزان الثلاثة عروضية وليست أوزاناً صرفية ، وإنّما أطلق عليها
مصطلح الوزن ؛ للتقريب ، فمثلاً:أَحْيِمِر ، ومُكَيِّرِم ، وزنهما الصرفيّ (أَفْعِل) ، أمّا
التّصغيريّ فهو (فُعَيْعِل)⁽⁴⁾.

تصغير الاسم الثلاثيّ والرّباعيّ

وظّف العرب صيغة (فُعِيل) لتصغير الاسم الثلاثي الأصول ، كجُبَيْل ،
وقُمَيْر⁽⁵⁾ ، وعرض الدرويش بعضاً من المفردات التي تُصعّر على هذه الصيغة ،
مع العرض لمعانيها ، نحو بُنْيٍ التي اقتبسها من قوله تعالى: ﴿وَأَدَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي
مَعْرَظٍ يَا بُنْيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود/42] ، وذهب إلى أنّ أصله بثلاث
يئات ، الأولى ياء التّصغير ، والثانية ياء الكلمة ، والثالثة ياء المتكلم ، فحذفت

(1)همع الهوامع:3/339 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:8/300.

(2)ينظر:الكتاب:3/415 ، التكملة:196،المطالع السعيدة:2/309.

(3)ينظر:المقتضب:2/235 ، التكملة:196.

(4)ينظر:شذا العرف:89-90 ، المهذب في علم التصريف:335.

(5)ينظر:شرح المفصل:3/397 ، شرح الأشموني:3/705 ، النحو الوافي:4/689.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الثالثة للتخفيف ، وأدغمت ياء التصغير في لام الكلمة⁽¹⁾.

وكلمة (ابن) من الأسماء التي حذفت منها لام الكلمة ، و عوض عنها بهمزة الوصل ، وأصلها (بُنِي) ، وفي التّصغير حُذفت همزة الوصل من الكلمة ؛ لأنها زائدة لا تثبت في التّصغير ، و رُدّ المحذوف من أصل الكلمة وهي الياء⁽²⁾. أمّا فيما يتعلق بما حملته اللفظة من دلالة فهو تصغير شفقة وتلطف⁽³⁾. ومن أمثلة تصغير الاسم الثلاثي الأصول في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه أيضًا تصغير رَجَل على رُجَيْل ، وفي حديثه عن هذه اللفظة نبّه على مسألة في غاية الأهمية ، و هي أنّ الزيادة في المبنى لا تدلّ على الزيادة في المعنى دائماً ، وساق لنا لفظة رُجَيْل مثلاً ، وعبر عنها بأنّها زيادة نقص ؛ فرُجَيْل أنقص من رجل في المعنى ، ولكنّه أكثر منه حروفاً⁽⁴⁾ ، وعلى ذلك فهو ناقض النظرية التي تزعم أنّ: ((زيادة المعنى تكون بزيادة المبنى)).

وقد اختلف علماء العربية في تصغير لفظ (الضُّحَى) ، فذهبوا إلى أنّه اسم مقصور يؤنث ويذكر ، و من يرى أنّه مؤنث يرى أنّه اسم جنس جمعي ، مفرده: ضُحوة ، و من ذهب إلى أنّه مذكر ذهب إلى أنّه اسم على وزن فُعَل ، مثل: صُرَد

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 426/3.

(2) التكملة: 199 ، المقرّب: 86/2.

(3) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 545/7.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 424/5.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وُنغَر⁽¹⁾. وتأسيسًا على هذا الكلام ذهب بعضهم إلى أنّها تصغر على ضحّية⁽²⁾ ، على أساس أنّه اسم ثلاثي مؤنث غير مختوم بالتاء قبل التّصغير ، فإذا صغر لحقته التاء⁽³⁾ ، ومنهم من ذهب إلى أنّه يصغر على (ضحّي) بغير تاء ؛ لأنّه اسم جنس جمعي ؛ لأنّ زيادة التاء في آخره يؤدي إلى الالتباس في تصغير مفردة ضحوة⁽⁴⁾.

ومن يرى أنّه مذكر ، أو يرى أنّ هناك لغة أخرى في الضحى وهي الضخو ، فيصير تصغيرها على ضحّي⁽⁵⁾.

ورجح الدرويش ما ذهب إليه صاحب القاموس في تصغير الضحى ، فذكر أنّ تصغيره على ضحّي من غير هاء ، لئلا يشتهب تصغيرها بتصغير المفرد ضحوة⁽⁶⁾.

وذكر الدرويش بعض الأسماء الثلاثية المؤنثة تانيثًا معنويًا ، وبين أنّها تصغر بإلحاق التاء في آخرها ، كأديئة ، وعيينة ، مُصغَرُ أذن وعين ، فإنّ التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها⁽⁷⁾.

نجد أنّ المتأمل في كلام الدرويش يخلص إلى حقيقة مفادها إلى أنّ تصغير

(1) ينظر: الصحاح: 2406/6.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 327/8.

(3) ينظر: الكتاب: 455/3 ، ارتشاف الضرب: 376/1.

(4) ينظر: المقرّب: 87/2 ، همع الهوامع: 347/3 ، لسان العرب: 475/14.

(5) ينظر: لسان العرب: 475/14.

(6) ينظر: القاموس المحيط: 1304 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 327/8-328.

(7) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 164/3 ، 234.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الأسماء الثلاثة المؤنثة تأنيثاً معنوياً يتطلب إلحاق التاء في آخرها ؛ لأنها من أصل الكلمة ، والتّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، كما نصّ علماء العربية على ذلك⁽¹⁾، ونظير ذلك كثير في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، من مثل:

ساحة ، وأصل الساحة الفناء الخالي من الأبنية ، وجمعها سوح ، فألفها منقلبة عن واو ، فتصغر على سُويحة ، والجمع والتّصغير يردّان الأشياء إلى أصولها⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً تصغير إبل على أُبَيْلَة⁽³⁾ ، وإبل تنطق بكسر الباء وتسكينها ، وهي اسم جمع ؛ فلا واحد لها من لفظها ، وهي مؤنثة ، فإذا صُغرت دخلتها التاء⁽⁴⁾.

ويعامل معاملة الأسماء الثلاثية الأصول في التّصغير ما كان ثلاثي الأصول ، وُختم بعلامة من علامات التأنيث ، إذ ذهب علماء الصرف إلى صيغة (فُعَيْل) تردّ لكل اسم بعد ثلاثة أحرف أمانة التأنيث كالتاء ، نحو شَجْرَة تصغر على شُجَيْرَة ، أو الألف الممدودة ، كصَحْرَاء تصغر على صُحَيْرَاء ؛ لأنّ علامة التأنيث الممدودة في تقدير الانفصال ؛ لأنها ليست من أصل الكلمة ، إنّما زائدة عليها⁽⁵⁾ ، ومثّل الدرويش لما كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة بكلمة حَمْرَاء التي تصغر على حُمَيْرَاء⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المقرّب: 85/2 ، الأشباه والنظائر: 241/1.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 431/6.

(3) القاموس المحيط: 959 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 296/8.

(4) لسان العرب: 11/3.

(5) التكملة: 200-201 ، شرح الأشموني: 711/3 ، 719-720.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 615/1.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

تصغير دابة وعكبات

اتفق الصرفيون العرب على أن الاسم الذي يتكون من أربعة أحرف يُصغر على صيغة (فُعَيْل) سواء أكانت هذه الحروف كلها أصول ، نحو:جعفر ، أم أنها تتكون من ثلاثة أصوات صامته أصول وصوت زائد ، نحو:كتاب ، إذ يُقال في تصغيرهما:جُعَيْفِر ، وكُتَيْب⁽¹⁾.

ومثل الدرويش لذلك بكلمة دابة ، فذكر أن الدُوَيْبَةَ ، تصغير دابة مؤنث الداب ما دب من الحيوان ، تقع على المذكر والمؤنث ، والتاء فيه للوحدة⁽²⁾. وما حصل في كلمة (دابة) عند التّصغير ضمّ الدال ، وقلب الألف واواً ، وزيادة ياء ساكنة بعد الواو .

ويطالعنا في هذا المقام رأي ابن عصفور ، فيرى أنه لا يصغر الاسم إلاّ بالياء ، فأما قولهم:دَوَابَةٌ في تصغير دابة ، فعلى إبدال الألف من الياء ، والأصل: دُوَيْبَةٌ⁽³⁾.

ويعامل ما جاء على أربعة أحرف ، وفيه زيادتان معاملة ما كان على أربعة أحرف فقط ، إذ يصغر على صيغة فُعَيْل، ومن صورته المتجلية في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه:عُكْبَات ، إذ رصد الدرويش ما حكاه علماء الصرف في ذلك ، فذكر أن نونه أصلية ، والواو والتاء مزيدتان ، بدليل قولهم في الجمع عَنَّاكِب⁽⁴⁾ ،

(1) ينظر: المقاصد الشافية: 264/7-265 ، شرح التصريح: 560/2.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 114/5.

(3) ينظر: المقرّب: 81/2.

(4) شرح المفصل: 423/3 ، تفسير البحر المحيط: 195/7 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 700/5.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

والعَنْكَبُوت يُصَغَّرُ عَلَى عُنْكَيبٍ ، أَي: عَلَى صِيغَةِ فُعَيْعِيلٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَغَّرَ عَلَى صِيغَةِ فُعَيْعِيلٍ ، وَقَدْ اِكْتَفَى الدَّرُوشُ بِذِكْرِ الصِّيغَةِ الْأُولَى ، أَي: إِنَّهُ عِنْدَهُ يَصَغَّرُ عَلَى عُنْكَيبٍ⁽¹⁾ ، فَلَفِظَ (عَنْكَبُوت) مِنَ الْمَزِيدِ الرَّبَاعِيِّ بِحَرْفَيْنِ ، وَهُمَا الْوَاوُ وَالتَّاءُ اللَّاحِقَتَانِ ؛ لِذَا عِنْدَ تَصْغِيرِهِ يُجْرَدُ مِنْ جَمِيعِ الزَّوَائِدِ مَا خِلا حَرْفِ الْعِلَّةِ قَبْلَ الْآخَرِ فَأَنَّهُ يَبْقَى ، هَذَا عَلَى رَأْيِ الدَّرُوشِ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ يَجْرَدُ مِنْ جَمِيعِ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ وَمِنْ ضَمْنِهَا حَرْفِ الْعِلَّةِ ، أَوْ يَجْرَدُ مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ إِلَّا حَرْفَ الْعِلَّةِ فَإِنَّهُ يَبْقَى⁽²⁾.

ما لا يجوز تصغيره وشواذ التصغير

جعل علماء العربية للاسم المُصَغَّرَ ميزانًا خاصًا يصاغ عليه ، فما خرج من الأسماء عن هذا الميزان عدوه من باب ما لا يجوز تصغيره ، أو من باب شواذ التَّصْغِيرِ أَوْ الْمَسْمُوعِ⁽³⁾.

وبعد الاستقراء في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه تجلت لنا بعض الأسماء التي لا يصح تصغيرها ، وهي مُسَيِّطِرٌ ، فهو اسم جاء مصغَّرًا ولا مكبَّرَ له ، ومثله: رُوَيْدًا ، وَالثَّرِيَّا ، وَكُمَيْتٌ ، وَمُبَيِّقِرٌ ، وَمُبَيِّطِرٌ ، وَمُهَيِّمِينَ⁽⁴⁾.

ويعزو علماء العربية سرَّ منع تصغير هذه الألفاظ ؛ لأنها وردت على صيغة

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 700/5.

(2) الكتاب: 444/3 ، التبيان في تصريف الأسماء: 193.

(3) ينظر: المطالع السعيدة: 314/2 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 282/1.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 294/8.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

من صيغ التّصغير ، أو صيغة تشبه التّصغير⁽¹⁾.

وما جاء مُصغَّرًا مخالفاً لقواعد التصغير في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ،
ويوسم لدى علماء الصرف بـ(شواذّ التصغير) لفظة تُبَيِّلِيهِ تصغير لَيْلَة⁽²⁾.

والقياس في تصغيرها لَيْلَة ، وقد جاء تصغيرها على القياس في قول
المتنبي⁽³⁾:

أحادٌ أم سداسٌ في أحادٍ لَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنادِ

وقد عابوا على أبي الطيب تصغيرها بهذه الطريقة ؛ فالمسموع أنّها تصغر على
لَيْلِيَّة⁽⁴⁾.

وفي هذا المقام يرى غير واحد من علماء الصرف أنّ القياس في تصغير لَيْلَة
(لَيْلِيَّة) ، وتصغيرهم لها على (لَيْلِيَّة) كأنهم صغروا (ليلاة) ، واكتفوا بتصغيرها عن
تصغير لَيْلَة ، كما اكتفوا بتكسّيرها عن تكسّير لَيْلَة ، فقالوا: الليلي⁽⁵⁾.

وتميل الباحثة في هذه الجزئية من البحث إلى مذهب الفريق الثاني ؛ فلَيْلَة اسم
ثلاثيّ الأصول ذكرها (لَيْل) ، فتصغر على صيغة (فُعَيْل) قياساً.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 389/1 ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها: 276/1-
277.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 614/1.

(3) ديوان المتنبي: 85.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 614/1.

(5) ينظر: أوضح المسالك: 326/4 ، التبيان في تصريف الأسماء: 208.

الفصل الثالث: مباحث صرفية متفرقة

النَّسَب

من مسائل العربية المتشعبة ، وقد تناوله سيبويه في كتابه تحت عنوان الإضافة والنَّسَبَة⁽¹⁾ ، على حين أطلق عليه ابن مالك مصطلح النَّسَب⁽²⁾ ، وهو المصطلح المتداول عند معظم المحدثين⁽³⁾ ، أمَّا صاحبنا الدرويش فجمع بين مصطلحي النَّسَب ، والنَّسَبَة⁽⁴⁾.

ولم يختلف الدرويش عمّن تقدّم عليه في نكر ما يطرأ على الاسم من تغيّرات عند النَّسَب⁽⁵⁾ ، وخصّها بثلاث نقاط ، وهي كالاتي⁽⁶⁾:

1-زيادة ياء النَّسَب في آخره ، وهذه الياء المشددة حرف بمنزلة تاء التَّأْنِيث لا موضع لها من الإعراب.

2-كسر ما قبلها.

3-جعل الياء منتهى الاسم.

ويعزو الدرويش سبب التغيّر الحاصل في الاسم المنسوب إلى تغيير المعنى ، فذكر أنّه إذا نُسِب إلى علم استحال نكرة ، بحيث تدخله أداة التعريف كالتثنية

(1) ينظر: الكتاب:3/335.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد:261.

(3) ينظر: دراسات في علم الصرف:147 ، التعريف بالتصريف:317.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/154 ، 3/478.

(5) ينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه:4/90 ، المطالع السعيدة:2/315.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه:6/480.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

والجمع ، صار صفة بمنزلة المشتق بعد الجمود ، ويرفع الاسم بعده على الفاعلية إما ظاهراً أو مضمراً ، كقولنا:مررتُ برجلٍ تميميٍّ أبوهُ ، والتقيتُ برجلٍ هاشميٍّ ، وإذا نسبت إلى لمصدر زدته قوة كقولك:السخريُّ أقوى من السخر ، والخصوصية أقوى من الخصوص⁽¹⁾.

إنَّ ظاهر كلام الدرويش ينم عن حقيقة التغيرات التي تطرأ على الاسم المنسوب ، والتي تتمثل بتغيّر لفظي بإلحاق الياء ، وتغيّر معنوي فإنَّ الاسم المنسوب عنده بمنزلة الاسم المشتق ، فهو على ذلك ملحق بالمشتقات⁽²⁾.

فضلاً على التغيّر الحُكمي من حيث معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمّر⁽³⁾.وعلاوة على ذلك أفاد من أنّ النسبة إلى المصدر يكسبه قوة.

ولا ريب أنّ للنسب فائدة تتجلى في الدلالة على الوصف-كما تم الإفصاح عنها- ، مع الإيجاز⁽⁴⁾ ، إذ نقول:رجلٍ عراقيٍّ ، عوضاً عن رجلٍ منسوب إلى العراق ، فقمنا بوصف نسبته إلى العراق بشكل موجز .

النسب بإلحاق ياء النسب

ذكر سيبويه:((اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءِي الإضافة ، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياءِي

(1)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:6/480-481.

(2)ينظر:اللباب في علل الإعراب والبناء:2/143 ، الصرف الوافي:254.

(3)شرح الأشموني:3/724-725 ، الصرف الوافي:255.

(4)ينظر:النحو الوافي:4/713.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

الإضافة ؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حيٍّ أو قبيلة⁽¹⁾.

يظهر من قول سيبويه أنّ باب النّسب قد حُصّ لبيان نسبة الرجل إلى قبيلته ، أو وطنه ، أو مدينته بالحاق ياء النّسب⁽²⁾. والنّسب قد يكون بزيادة ياء مشددة في آخر الاسم ، وقد يكون بصيغ يستغنى بها عن ياء النّسب.

تلقق ياء النّسب بعض الأسماء الصحيحة من غير أن يطرأ عليها أي تغيير ، من الثلاثي المضعّف ، نحو: دُرِّيُّ ، بمعنى مضيء ، بضمّ الدال من غير همز ، وبالتشديد منسوب إلى الدُرِّ⁽³⁾ ، فالأصل في الاسم (دُرٌّ) ثلاثي مضعّف الراء⁽⁴⁾ ، فهو على وزن (فَعَل) ، وعندما أعقبته ياء النسبة كسر ما قبل آخره ، والمتمثل بحرف الدال ، فأصبح على وزن (فُعَلِيّ) ، ومثله قولهم في النّسب إلى الرقبة والشعر: رِقَبِيّ ، وشعْرِيّ⁽⁵⁾ ، ويلاحظ هنا أنّ تاء التّأنيث قد حذفت في النّسب ، ومن هنا نعلم أنّه إذا نسب إلى الاسم المختوم بتاء التّأنيث وجب حذفها ، وبعد الحذف يعامل معاملة كما لو كان بدونها⁽⁶⁾.

وإذا نُسب إلى اسم حذفت منه لام الكلمة ، وجب ردّ المحذوف إليه عند النّسب

(1)الكتاب:3/335.

(2)ينظر:همع الهوامع:3/355 ، المهذب في علم التصريف:343.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:5/277.

(4)ينظر:لسان العرب:4/279.

(5)إعراب القرآن الكريم وبيانه:1/471.

(6)ينظر:شرح جمل الزّجاجي:333 ، المطالع السعيدة:2/315.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

إن كان يردّ إليه ما حذف في الجمع⁽¹⁾ ، ومن أمثله عند الدرويش كلمة سنّة ، فقليل إنّ النسبة إليها سنويّ، وسنهيّ⁽²⁾ ، والأصل في سنة: سنوّ أو سنّة ، فالمحذوف منها لام الكلمة ، وهي الواو الهاء ، وهذا المحذوف يردّ إلى الكلمة عند الجمع ؛ لأنّنا نقول في الجمع سنوات وسنّهات ، ولهذا وجب ردّ المحذوف إليها عند النّسب.

ونظير ذلك الرباعيّ ، نحو: المراديّ ، بفتح الميم نسبة إلى مراد ، بطن من مذبح⁽³⁾ ؛ ذلك أنّ (مراد) اسم رباعيّ ألحقت به أمانة النّسب ، وتمثلت بياء النسبة ، وكسر ما قبل الآخر ، ولم يحصل فيه أيّ تغيير آخر ، ومثله عبقريّ ، منسوب إلى عبقر ، وتزعم العرب أنّه اسم لبلد الجن ، فينسبون له كلّ شيء عجيب⁽⁴⁾.

واتفق علماء العربية القدماء على أنّه إذا نُسب إلى الاسم المثنيّ وجب حذف علامة التثنية ، وزيادة علامة النّسب ، تقول في النّسب إلى زيدان ومُسلمين: زيديّ ومُسلميّ⁽⁵⁾ ، ولكنهم اختلفوا في كيفية النّسب إلى جمع التكسير ، فالرأي عند البصريين النّسب إلى مفرده ، وقد أجاز الكوفيون النّسب إلى جمع التكسير على لفظه⁽⁶⁾ ، وعليه يبدو أنّ الدرويش قد مال إلى رأي الكوفيّين في مسألة جمع التكسير عنده في موطن التفصيل في لفظة (قنوان) ؛ فذكر أنّها: ((جمع قنو ، فإذا نسبت

(1) أوضح المسالك: 337/4.

(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 28/3.

(3) المرجع نفسه: 467/2.

(4) المرجع نفسه: 387/7.

(5) ينظر: همع الهوامع: 356/3 ، حاشية الصبان: 258/4.

(6) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 379/3 ، النحو الوافي: 741/4-742.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

إلى المثني منه رددته إلى المفرد ، فقلت:قنويّ ، وإذا نسبت إلى الجمع أبقيته على حاله ؛ لأنه جمع تكسير، فتقول:قنوايّي⁽¹⁾.

وأما جمع المذكر السالم أو ما سُمي بجمع المذكر السالم ، فيردّ إلى مفرده عند النسب⁽²⁾ ، ونقل الدرويش ما حكاه صاحب القاموس في فلسطين أو فلسطين ، وهي كورة بالشام وقرية في العراق ، والنسبة إليها فلسطيني⁽³⁾.

ومهما يكن من أمر فلسطين جمع مذكر سالم كما يرى صاحب القاموس وحكاه الدرويش عنه ، وعند النسبة رُدّ الاسم إلى مفردة ، وأعقب بعلامة النسب.

وأما إذا أُريدَ النسب إلى اسم الجمع ، فلا نفعل فيه شيئاً سوى زيادة علامة النسب ، نقول في النسب إلى رَهْطٍ وَحَجَرٍ:رهطيّ وحجريّ⁽⁴⁾ ، واقتبس الدرويش ما حكاه صاحب القاموس في (نَفَر) ، إذ يقول:((قال أبو العباس:النَّفَر ، والرهط ، والقوم هؤلاء معناها الجمع ، لا واحد لها من لفظها ، والنسب إليه نفري))⁽⁵⁾.

وما تقدّم يمثل خلاصة الصور القياسية المتجلية في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه للاسم المختوم بإمارة النسب.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:420/2.

(2)ينظر:شرح التصريح:593/2 ، حاشية الصبان:258/4.

(3)ينظر:القاموس المحيط:681 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:55/5.

(4)الكتاب:378/3.

(5)القاموس المحيط:485 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:88-89.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

صيغة فعّال وفاعل وفعل في النسب

عنوان وسم به الدرويش قاعدة ما جاء من صيغ النسب من غير ياء ، وعالج فيه كيفية استعمال هذه الصيغ ، والدلالة التي تحملها هذه الصيغ.

وتتبع الدرويش مذهب سابقه في ذلك⁽¹⁾ ، فذكر أنّه قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعّال ، وذكر الأساس الدلالي الذي تقوم عليه هذه الصيغة فهي غالبية في الحرف لمن مارسها وأدام عليها ؛ لأنّ في تضعيف العين دلالة على التكثير ، يقال:بزاز لبائع البزّ ، ونجار لمن حرفته النجارة ، وعطار لبائع العطر ، ويقولون ثواب لصاحب الثياب ، وعوّاج لصاحب العاج ، وجمّال لصاحب الجمال التي ينقل عليها ، وصرّاف للصرّافي⁽²⁾.

ثمّ تطرق لما خالف هذه القاعدة ، وأفاد في بيان ذلك من قول امرئ القيس⁽³⁾:

وَلَيْسَ بذي رُمحٍ فَيَطْعَنني بِهِ وَلَيْسَ بذي سَيْفٍ وَلَيْسَ بنبّالٍ

أي:ليس بذي نبل ، ولم يقصد أنّه صانع نبل بدليل ما قبله ، فوظف صيغة (فعّال) في غير ما دلّ على الحرف⁽⁴⁾.

وعرّض الدرويش الخلاف الذي اشتجر بين علماء العربية بخصوص عدّ هذه الصيغة في باب القياس أو السماع ، فسيبويه مع كثرة الأمثلة الواردة لها يذهب بها

(1)ينظر:الكتاب:3/381 ، المقتضب:3/161 ، المقرّب:2/54-55.

(2)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/154.

(3)ديوان امرئ القيس ، عناية عبد الرحمن المصطوي:137.

(4)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/154.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

مذهب السماع ، فعنده لا يقال لصاحب الدَّقِيق دَقَّاق ، ولا لصاحب الفَاكِهَة فَكَّاه ، ولا لصاحب البُرِّ بَرَّار ، ولا لصاحب الشَّعِير شَعَّار⁽¹⁾ ، و هو مذهب ابن مالك⁽²⁾ أيضًا ، على حين يقيس المبرد هذا⁽³⁾.

وتتناوب صيغة (فَعَال) في الاستعمال بين صيغة المبالغة والنَّسب ، وقد أعرب الدرويش عن ذلك في موطن التفصيل لصيغة ظَلَام المتجلية في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت/46] ، فذكر أنه يصح أن تكون صيغة نسب ، ويصح أن تكون صيغة مبالغة ، وعلى الأول بمعنى ذي ظلم ، وهو مذهب ابن مالك ، ورجحه غير واحد من المعربين ، والذي حملهم على ذلك ؛ إنَّ النفي منصب على المبالغة ، فيثبت أصل الفعل ، والله تعالى منزه عن ذلك⁽⁴⁾.

ويبدو سرّ توجه علماء العربية إلى القول بالسماع لهذه الصيغة ؛ لأنها لا تدلّ في جملة ما يصاغ عليها على الحرفة دائمًا ، فلا يمكن أن ينسب له تعالى حرفة الظلم.

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنّ صيغة (فَعَال) إذا دلّت على حرفة خرجت من باب صيغة المبالغة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 3/382.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد: 266 ، حاشية الصبان: 4/284.

(3) المقتضب: 3/161.

(4) ينظر: حاشية الصبان: 4/283 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 7/9.

(5) ينظر: دراسات في علم الصرف: 151.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

ثم تطرق محيي الدين درويش إلى بسط القول في صيغتي فاعِل وفَعِل ، فذهب إلى أنه يصاغ المنسوب إليه أيضًا على فاعِل وفَعِل ، بفتح أوله وكسر ثانية بمعنى ذي كذا ، وقد مثّل لصيغة فاعِل الدالّة على النّسب بقولهم:تأمر ، ولابن ، وكاسٍ ، وطاعِم ، أي:ذو تمر ولبن ، وطعام ، وكساء ، ومثّل لصيغة فَعِل الدالّة على النّسب بقولهم:طَعِم ، ونَهَرَ ، أي: ذو طعام ، ونَهَار⁽¹⁾.

وقد فرّق اللغويون العرب بين صيغة فاعِل وصيغة فَعَال الدالّتين على النّسب من حيث الاستعمال ، فذكروا أنّ صيغة فاعِل تستعمل لما كان صاحب شيء من غير مزاولة ، أمّا صيغة فَعَال فتستعمل لما كان صاحب شيء يزاوله ويعالجه⁽²⁾ ، وقد أشار الدرويّش إلى هذا ، فذكر أنّ صيغة (فَعَال) تستعمل فيما ((كان صنعة ومعالجة للتكثير ، إذ صاحب الصيغة مداوم لصنّعه ، فجعل له البناء الدال على التكثير ، وهو فَعَال بتضعيف العين ؛ لأنّ التضعيف للتكثير ، وما كان من هذا ذا شيءٍ ، وليس بصنعة يعالجها أتوا بها على صيغة فاعِل،وذلك لأن فاعلاً هو الأصل ، وإنما يعدل عنه إلى فعال للمبالغة))⁽³⁾ ، ثم رصّد الدرويّش بعضاً من الأمثلة المستقاة من كلام العرب للتفصيل في هذه الصيغة ، إذ قالوا لذي الدرع:دارع ، ولذي النّبل:نابل ، ولمن يبيع اللبن:لبّان ، ولمن يبيع التمر:تمّار ، ولمن يرمي بالنبل :نّبّال⁽⁴⁾.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:3/154.

(2)ينظر:شرح المفصّل:3/480-481.

(3)إعراب القرآن الكريم وبيانه:7/8-9.

(4)المرجع نفسه:7/9.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

وقد أوصى مجمع اللغة العربية في القاهرة بالأخذ بصيغة (فَعَال) للدلالة على الحِرْف ، وإذا حدث لبس بين صانع الشيء وملازمه ، فيوصي المجمع باستعمال صيغة (فَعَال) للصانع ، واستعمال اللاحقة الياء لغيره ، فيقال: زجاج لصانع الزجاج ، وزجاجي لبائعه⁽¹⁾.

النسبة المعدولة عن القياس

مصطلح تضمنه كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه للدلالة على ما خرج من الألفاظ عن القواعد العامة في النسب ، والموسوم بشواذ النسب لدى معظم علماء العربية⁽²⁾ ، فذكر الدرويش أنّ العرب نسبت إلى أشياء كثيرة ، فغيروا لفظ المنسوب إليه ، فاستعمل كما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، وقسمها كالاتي⁽³⁾:

1-تغيير بالتحريف فقط ، أي:تغيير قي حركات الكلمة وحروفها ، كقولهم:أمويّ بفتح الهمزة ، نسبة إلى أمية بضمها ، وقولهم في النسب إلى الدهر:دُهريّ ، للشيخ الكبير، والقياس أمويّ ، ودُهريّ.

ومن شواذ النسب الأخرى من هذا الباب في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ظهريّا ، بمعنى منبوءًا خلف ظهوركم لا تراقبونه ، و الظهريّ منسوب إلى الظهر ،

(1)ينظر:مدخل إلى دراسة الصرف العربي في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة:83.

(2)ينظر:الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط:72 ، في التطبيق النحوي والصرفي ، د.عبد الراجحي:509 ، إعراب القرآن الكريم وبيانه:478/3.

(3)ينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه:478/3.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

والكسر من تغيرات النسب والقياس الفتح ، وقد قالوا: أَمْسٍ-إِمْسِيَّ بكسر الهمزة (1).

وعليه خرجت اللفظة من باب القياس إلى باب السماع ، عن طريق التغير الذي لحق الصائت القصير لفاء الكلمة.

2-التغيير بالزيادة ، كقولهم:مَرُوْزِيَّ نسبة إلى مَرُو ، وَفَوْقَانِيَّ ، وَتَحْتَانِيَّ ، وَرَبَّانِيَّ ، نسبة إلى فَوْق ، وَتَحْت ، وَرَبِّ ، وقولهم:بحراني في النسبة إلى البحرين (2) ، والقياس حذف علامة التنثية ، والنَّسب إلى مفرده ، والقول:بَحْرِيَّ (3).بينما ذهب ابن منظور إلى أنَّ بحران:((موضع بين البصرة وعمان)) (4) ، فهو على ذلك نسبة إلى بلدة تسمى ((بَحْرَانِ)) ، أما النسبة إلى البلدة ((الْبَحْرَيْنِ)) فهي ((الْبَحْرَيْنِيَّ)).

وذكر أن في كلمة (رَبَّانِيَّ) فيه أقوالاً أصحها وأشهرها ما ذكره سيبويه ، قال:الرَّبَّانِيَّ منسوب إلى الرَّبِّ ، والألف والنون فيه زائدتان في النَّسب للمبالغة (5).

3-تغيير بالنقص ، كبدويِّ بحذف الألف نسبة إلى البادية ، وَجَلُولِيَّ نسبة لَجَلُولَاءِ.

4-تغيير بالحذف والتحريف ، كَشَتَوِيَّ في النَّسب إلى شِتَاءِ.

5-التغيير بالزيادة والتحريف ، كَأُنَافِيَّ في أَنْفِ.

(1)إعراب القرآن الكريم وبيانه:471/3.

(2)ينظر:المرجع نفسه:478/3.

(3)ينظر:أدب الكاتب:279.

(4)لسان العرب:46/4.

(5)ينظر:المصدر نفسه:403/1.

الفصل الثالث:-----مباحث صرفية متفرقة

- 6-بالزيادة والحذف ، نحو:رازِي نسبة إلى الرِّي ، والقياس رِيّ .
- 7-بالقلب،نحو:طَائِي ، وَصَنَعَانِي ، وَرَوَحَانِي ، نسبة إلى طيء ، وَصَنَعَاء ، وَرَوْحَاء ، والقياس طَيْئِي ، وَصَنَعَاوِي ، وَرَوَحَاوِي⁽¹⁾ .
- 8-بالقلب والتحريف ، نحو:ثُوب حَارِيّ ، نسبة إلى الحَيْرَة ، ومثله قولهم:قُرُوي في النسبة إلى قرية⁽²⁾ ، والقياس قُرِيّ .
- 9-بتوفير ما يستحق التغيير،نحو أَمِيئِي نسبة إلى أَمِيَة .
- ننتهي من كل ذلك إلى بيان الدور الكبير الذي تؤديه هذه الظاهرة اللغوية في عصرنا الحاضر فقد اكتسبت أهمية كبيرة ؛ لكثرة الحاجة إلى استعمالها ، بسبب انتشار العلوم ، ومناهج التفكير، ومذاهب الأدب والفنون والسياسة ، فكثرت عدة مصطلحات من ذلك ، نحو:شَرْقِيّ ، عِلْمِيّ ، صَحْفِيّ ، ديمقراطيّ ، وغيرها⁽³⁾ .

(1)ينظر:شرح كتاب سيبويه للسيرافي:4/102 ، النكت الحسان:201 ، مختصر الصرف:68.

(2)إعراب القرآن الكريم وبيانه:2/61-62.

(3)ينظر:في التطبيق النحويّ والصرفيّ:497 ، الصرف الوافي:253.

الخاتمة

الخاتمة

درستُ فيما مضى المباحث الصرفية في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه ، ولاحظتُ أنّ منهج الدرويش في عرضه المادة الصرفية يعتمد على المنهج الوصفيّ التقريريّ ، وأحياناً يسير على وفق المنهج المعياريّ في وصف الظاهرة الصرفية ، وكان يميل إلى الإيجاز ، فيلخص ما يراه مفيداً من مسائل الصرف وقواعده ، وحين يرى أنّ المسألة الصرفية تحتاج إلى مزيد من التوضيح كان يطيل في عرضها ويسرف.

ولم يكن يتحدث عن المسألة الصرفية في مكان واحد ، فقد يذكرها بعنوان: اللغة ، وقد يشير إليها عبر إعرابه لآيات القرآن الكريم ، أو يذكرها في باب الفوائد.

أمّا عن مذهب الدرويش فقد لاحظت التحرر الفكريّ لديه ؛ فلم أجده ملتزماً بمذهب أو عصر واحد ؛ فتارة نراه يتبع مذهب القدماء في عرضهم للقاعدة في نحو قاعدة مصدر المرة والهيئة ، وتارة يلتزم مذهب المتأخرين كما جاء في باب التفرقة بين المصدر واسم المصدر ، ونجده يؤيد رأي البصريين حيناً في مثل بيان أصل الياء في معايش ، ورأي الكوفيين حيناً آخر في باب إلحاق ياء النسب بجمع التكسير .

وعلى أيّ حال فعلم الصرف الذي يمثّل موضوع الدراسة لدينا من الموضوعات التي أخذت حظاً وافراً ، ونالت اهتمام الدرويش ، وحركت قلمه وثقافته اللغوية.

ويظهر ذلك عبر تناوله جملة من موضوعات هذا العلم ، من أبنية المشتقات ، وقد عمدتُ على دراستها وفقاً لرأي الكوفيين في أصل الاشتقاق ؛ لأنّ الخلاف في هذه المسألة قد وقع في القول وليس في العمل ؛ إذ جرى العرف اللغوي على ربط المصدر بفعله ؛ فهم يستعينون بصيغة الفعل في استخراج المصدر.

وقد فرق الدرويش بين المصدر واسم المصدر ، فالمصدر عنده هو ماله فعل يجري عليه ، في حين أنّ اسم المصدر هو ما ليس له فعل يجري عليه. وقد فرق أيضاً بين المصدر واسمه المأخوذان من فعل ثلاثي على أساس المعنى ؛ فالمصدر عنده ما دلّ على حدث ، بينما تكمن دلالة اسم المصدر على الهيئة والأثر .

وتمثلت أضرب المصادر التي ألمّ بها الدرويش في كتابه بالمصدر الأصلي ، والمصدر الميمي ، ومصدر المرّة والهيئة .

ومن أبنية المصادر الأصلية التي كانت له وقفة مهمة عندها المصدر (وَيْل) الذي على وزن (فَعْل) فقد تطرق إلى نكتة لطيفة ارتبطت بهذا المصدر فذكر بأنه لا فعل له من لفظه ، وعزا سر ذلك إلى أنّ العرب قد أمانت الفعل المتعلق به .

وكذا المصدر (نَبَات) فأجاز فيه الدرويش بأن يكون مصدرًا لَنَبْتُمَ مقدرًا أو اسم مصدر لانبت على حذف الزوائد ، بينما عقد له ابن قتيبة بابًا بعنوان: ((باب ما جاء فيه المصدر على غير صدر)).

ولاحظتُ عبر دراستي لمصادر الفعل الرباعيّ في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه أنّ ما جاء على وزن أفعل و كان معتل العين فمصدره على إفالة ، نحو: إقوام-إقام ، وإبيان-إبان ، نقلت حركة الواو والياء وهي الفتحة إلى الساكن قبلها ثم حذفت عين المصدر ، و عوض عنها بالتاء كما يرى الدرويش .

بينما يرى علماء العربية القدماء أنّ في: إقوام وإبيان نقلًا وقلبًا وحذفًا ؛ فقد نقلت فتحة الواو إلى القاف في (إقوام) ، وفتحة الياء في (إبيان) ، وقلبت الواو والياء ألفًا ، فاجتمعت ألفان ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين ، و عوض عنها بتاء التأنيث .

ويبدو لي أنّ هذا الرأي غير صحيح ؛ لأنّ الواو في إقوام ، والياء في إبيان متحركتان بحركة طويلة ، وليست بحركة قصيرة ، ثم إنه لا يجوز في العربية أن

تتجاوز حركتان ، وكان عليهم أن يدرسوا هاتين الكلمتين وأمثالهما تحت لواء الإعلال بالحذف.

ومن أبنية المشتقات في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه اسم الفاعل الذي ورد مشتقاً من الفعل الثلاثي على وزن فَعَلَ ، وذلك بمطل حركة الفاء في المقطع الأول وتغيّر حركة عين الفعل في المقطع الثاني كما يبدو لي. ومن غير الثلاثي على صيغته الأصلية ، فضلاً على المشتق على صيغة أفْعَلَ التي تحمل دلالة اسم الفاعل بناءً على السياق الذي تردّ فيه ، وتكمن دلالة اسم الفاعل عنده على معنى الحدوث.

وكذلك اسم المفعول جاء مشتقاً من الثلاثي وغيره ، وكان في بعض أمثله دالاً على الديمومة والاستمرار ، وفي بعض الأمثلة يدلُّ على التجدد والحدوث. وتابع الدرويش مذهب سيبويه في حذف واو اسم مفعول إذا كان الفعل ثلاثياً أجوفاً.

وتقوم بعض الصيغ مقام صيغة اسم مفعول في الدلالة عليه ومما ورد منها في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه صيغ (فَعِيل-فُعْلَة-فَعَلَ-فَاعِل-فَعُول).

وبسّط الدرويش القول في الغرض المقصود من اسمي الزّمان والمكان ، فإنّهما يفيدان زمان الفعل ومكانه ، وتابع متقدميه في قاعدة اشتقاقهما من الفعل الثلاثي على وزن مَفْعَل ، ومَفْعِل ، ومن غير الثلاثي على وزن مَفْعَل ، ومَفْتَعِل ، ومُسْتَفْعَل. وهما بذلك يشاركان اسم المفعول والمصدر في صيغة مَفْعَل ، والمعين في تمييز نوع الصيغة القرائن ، وزاد عليها الدرويش الذوق. وكذلك لم يخرج عن سبقه في دراسته اسم التفضيل واسم الآلة.

ولم يأخذ الجمع بين دفتي إعراب القرآن الكريم وبيانه حظاً أقل من أبنية المشتقات ، فقد تضمن الجموع كلّها: جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع الجمع ، فضلاً على

تعدد جموع المفرد الواحد.

وتطرّق الدرويش إلى بعضٍ من قواعد القياس الصرفيِّ المفترض التي يجب أن تتحلّى بها أبنية هذه الجموع ، وسار في ركب من تقدّم عليه في ذلك.

من ذلك عرضه ضوابط القياس المفترض في جمع المذكر السالم ، وبيان قاعدة المشبه بمفاعلٍ ومفاعيل ، وتفصيل القول فيما كان على وزن فَعْلَةٌ بأنّه يجمع على فَعَلَات ، متحركة الثواني من حروفها ، على حين إذا كان وصفًا تترك ثانيه ساكنًا.

وقد ربط الدرويش بين المادة الصرفيّة والمعنى المتعلق بها داخل السياق وخارجه ، وظهر ذلك عبر تفصيل القول في أبنية جمع التكسير الدالّة على القلّة أو الكثرة ، إذ يرفض الدرويش هذا التقسيم المصطنع من علماء العربية القدامى ، ورأى أنّها تنوب بعضها عن البعض الآخر اتكالا على القرينة ، أو بوساطة بيان معناها اللغوي والتفسيري ، معتمداً بذلك على المعاجم اللغوية وكتب المفسرين.

وتوزعت أوزان جمع التكسير عنده بين جموع القلّة الواردة على صيغة (أفْعُل- أفْعَال-أفْعَلَة) ، وجموع الكثرة التي تمثلت بصيغ جمع الكثرة لغير صيغة منتهى الجموع ، وصيغ منتهى الجموع ، مثل: (فُعُل-فُعَال-فُعَلان-فُعَالِل-فُعائل) ، وغيرها.

وللدارسين وقفة في جمع فُعَالِل ؛ إذ يقاس البناء فُعَالِل فيما تكون من أربعة أصوات أصول وصوت علة ساكن زائداً ، ويكون عادة قبل الآخر نحو: دينار- دنانير ، فيرى بعض الصرفيين أنّ ما طرأ على هذه الجموع هو قلب المد الطولي للضمة والمد الطولي للفتحة إلى المد الطولي للكسرة. بينما يرى بعضهم الآخر أنّ ما حدث هنا هو حذف الفتحة والضمة الطوليتين والتعويض عنهما تعويضاً موقعياً بإطالة كسرة اللام الأولى في ((فُعَالِل)).

وفي ضوء صيغ منتهى الجموع أيضاً عرض الدرويش ما ذهب إليه ابن مالك في ألفيته ، تعزيزاً لمذهب الجمهور بأنّ الياء في معايش جمع على وزن (مفاعل) أصلية في المفرد والمد لا يقلب همزاً في الجمع إلا إذا كان زائداً.

وكثر سجالات أهل اللغة حول دخول اسم الجمع الذي له واحد من لفظه في باب جمع التكسير ، فقد ذهب بعضهم إلى أنّه جمع تكسير شاذاً ربما كان مستعملاً في مرحلة من مراحل التطور اللغوي ، وهو مذهب الفراء والأخفش ، وأحسب أنّ هذا الرأي هو الأقرب إلى عين الصواب ؛ ذلك لأنّ بناء هذا الجمع قد نشأ عن التحول الداخلي للمفرد ، فضلاً على استناده على الحقيقة التاريخية للغة.

أمّا اسم الجنس الجمعي فقد كان مبدأ الدرويش في التفرقة بينه وبين مفرده بناءً على صوت التاء فقط ، وهو بذا يكون قد تابع منهج النحويين.

وتعد ظاهرة تعدد جموع المفرد الواحد من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى تمحيص ودراسة فهو يأتي لغاية لا اعتباراً ؛ فقد يرد للدلالة على التذكير والتأنيث ، أو القلة والكثرة ، واختلاف المعنى ، أو بحكم أثر اللهجات ، وغيرها.

وهناك موضوعات صرفية أخرى عالجاها الدرويش في صفحات عدة من كتابه ، معرباً عن القاعدة الصرفية المتعلقة بها ، نحو أبواب الفعل التي ذكرها في كتابه فيما خلا باب حسب-يحسب ، وكان يعتمد في معظم ذلك على ما جاء في معاجم اللغة.

وكان للدرويش وقفة في تعدد أبواب الفعل ؛ إذ أرجع سرّ هذا التعدد إلى طبيعة حركة الفعل ، ونوع الفعل من حيث التعدي واللزوم ، وكذلك اللهجات ، فضلاً على اختلاف المعنى.

واهتمّ الدرويش بمادة الإعلال وعالجها في أكثر من موطن ، واختطّ منهج من تقدّم عليه في عرضه لها ، فنتوزع صور الإعلال عنده على ثلاثة أضرب ، وهي:إعلال بال حذف ، وإعلال بالقلب ، فضلاً على الإعلال بالنقل أو التسكين.

وعرّض الدّرويش إلى مواضع إبدال الهمزة بأحد أصوات العلة في صفحات كتابه ، ألا أنّ طبيعة الدرس اللغويّ الحديث ترفض الخط الكبير الذي وقع فيه القدماء ، حين عدّوا من الإعلال التناوب الذي يحصل بين الهمزة وأصوات العلة.

من ذلك ارتأت الباحثة معالجة مواطن الإعلال في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه وفقاً للنظرية اللغوية الحديثة ، التي قسّمت الإعلال على خمسة أضرب ، هي:الإعلال بالحذف ، والإعلال بالقلب ، والإعلال بالنقل ، والإعلال بتحويل الصائت القصير ونصف الصائت إلى صائت طويل ، والإعلال بتقصير صوت المدّ.

وعني الدرويش بمباحث التّصغير والنّسب أو النّسبة كما عرف عنده في أكثر من موطن ، فعمد إلى ذكر القاعدة المتعلقة بهما وبمسائلهما ، نحو بيان معنى التّصغير ، ومواطن الاختلاف بين المدرسة البصريّة والكوفيّة في ذلك ، بعنوان التّصغير ومراميه ، وما جاء من النّسبة على صيغة فاعل ، وفعل ، وفعل.

وفطن الدرويش في باب التّصغير إلى نقطة مهمة ، وذلك عبر النظر في تصغير (رُجيل) وملاحظته أنّ زيادة اللفظة لا تزيد من معنى الكلمة ، وهو بذلك يرفض النظرية التي تزعم أنّ زيادة المعنى بزيادة المبنى.

وتجلت لنا ظاهرة مهمة في كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه عمد الدرويش إلى الإعراب عنها إلّا وهي عرض المقيس والمسموع من أبنية المشتقات ، والجموع ، وأبنية الفعل ، فضلاً على التصغير والنّسب.

وعليه تستوقفنا هنا حقيقة مهمة لا مناص من الإشارة إليها ، فيصف بعض الباحثين ما خرج عن القاعدة الموضوعية بالشذوذ ؛ ويعد هذا من قبيل الاجترار على كلام الله تعالى ، ويمكن أن نرجع سر ذلك إلى أنّ العرب قد اعتمدوا في وضع قواعدهم على لغات بعض القبائل التي عدت على رأيهم ميزاناً للفصاحة.

روافد البحث

- خير ما أبتدئ به القرآن الكريم.
- أبحاث في أصوات العربية ، الدكتور حسام النعيمي ، ط 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد 1998م.
- الأبنية الدالة على اسم الفاعل(دراسة دلالية) ، أفرح عبد علي كريم الخياط ، أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي ، كلية الآداب-جامعة بغداد 2003م.
- أبنية الصّرف في كتاب سيويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، ط 1 ، منشورات مكتبة النهضة-بغداد-1965م.
- الأبنية الصرفية عند شعراء أسد في العصر الجاهليّ ، حسن عبد المجيد عباس الشاعر ، أطروحة دكتوراه بإشراف الأستاذ المساعد محمد عبد الزهرة غافل الشريفيّ ، كلية الآداب-جامعة الكوفة 2008م.
- الأبنية الصرفيّة في ديوان امرئ القيس ، الدكتور صباح عباس السالم ، أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي ، كلية الآداب-جامعة القاهرة 1978م.
- الأبنية الصرفيّة في سرّ صناعة الإعراب دراسة في الأسماء المتمكنة ، محمد ناظم سامي الربيعي ، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتورة أسيل عبد الحسين حميدي الخفاجي ، كلية التربية للعلوم الإنسانية-قسم اللغة العربية-جامعة بابل 2012م.
- الإلتقان في علوم القرآن ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1426هـ-فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية-المدينة المنورة 1426هـ.
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة(ت276هـ) ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد-المملكة العربية السعودية 1987م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، والدكتور رمضان عبد التواب ، ط1 ، مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي-القاهرة 1998م.
- أرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت767هـ) ، تحقيق محمد بن عوض محمد السهلي ، أضواء السلف 1419هـ.
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 1997م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق غازي مختار طليحات ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، بدون تاريخ.
- اشتقاق أسماء الله ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، ط2 ، مؤسسة الرسالة-بيروت 1986م.
- الاشتقاق ، عبدالله أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة 1958م.
- الاشتقاق ، الدكتور فؤاد تزري ، منشورات كلية العلوم والآداب في الجامعة الأمريكية في بيروت ، طبع دار الكتب-بيروت 1968م.
- إصلاح المنطق ، ابن السكيت (ت244هـ) ، شرح و تحقيق أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، دار المعارف-مصر 1956م.
- الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية 1999م.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة 1996م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1402هـ) ، تحقيق يوسف علي بديوي ، ط7 ، دار اليمامة-دمشق-بيروت ، ودار ابن كثير-دمشق-بيروت 1999م.

- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت646هـ) ، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، دار عمّار-الأردن ، دار الجيل-بيروت ، بدون تاريخ.
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت542هـ) ، ط1 ، مكتبة الخانجي-مطبعة المدني-المؤسسة السعودية بمصر-القاهرة1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط2 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2007م.
- أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع ، الشيخ محمود العالم المنزلي ، وبهامشه كتاب حسن الصنيع في علم المعاني والبيان للشيخ محمد البسبوني البيباني ، ط1 ، مطبعة التقدم العلمية-مصر 1322هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، ابن هشام الأنصاريّ المصريّ (ت761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية-بيروت ، بدون تاريخ.
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر معروف بابن الحاجب النحويّ (ت646هـ) ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليليّ ، مطبعة العاني-بغداد 1982م.
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدّين محمد بن عبدالله الزركشي (ت794هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، مكتبة دار التراث ، مكتبة دار التراث-القاهرة 1957م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشيّ الأشبيليّ السبتيّ (ت688هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبتي ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي-بيروت 1986م.
- البشري في تيسير القراءات العشر الكبرى ، الدكتور محمد نبهان بن حسين مصريّ ، جامعة أم القرى ، ط1 ، 2013م.

- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ، أبو جعفر اللبلي (ت691هـ) ، تحقيق جعفر ماجد ، الدار التونسية للنشر 1972م.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ، ومراجعة الدكتور مصطفى السقا ، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد مرتضى الحسيني الربيدي (ت1206هـ) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت 1965م.
- تاريخ اللغات السامية ، الدكتور إسرائيل ولفنسون ، ط1 ، مطبعة الاعتماد لشارع حسن الأكبر بمصر 1929م.
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي ، الدكتور فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ، الحولية العاشرة ، جامعة الكويت 1989م.
- التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد حسن كحيل الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، ط6 ، مطبعة السعادة-القاهرة 1978م.
- التخمير ، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي-بيروت 1990م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (ت672هـ) ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، المكتبة العربية-دار الكاتب العربي-القاهرة 1967م.
- تصريف الأسماء والأفعال ، الدكتور فخر الدين قباوة ، ط2 ، مكتبة المعارف-بيروت 1988م.
- تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، الدكتور محمد سالم محيسن ، ط1 ، دار الكتاب العربي-بيروت 1987م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الدكتور الطيب البكوش ، ط3 ، المطبعة العربية-تونس 1992م.

- تصريف العزّي ، عزّ الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني توفي بعد سنة (655هـ) ، عُني به أبو بكر الشخي الداغستاني ، ط1 ، دار المنهاج-بيروت2008م.
- التّصريف الملوكيّ ، أبو الفتح عثمان بن عبد الله ابن جني(ت392هـ) ، عُني بتصحّحه محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي ، ط1 ، مطبعة شركة التمدن الصناعية-مصر، بدون تاريخ.
- التطبيق الصرفي ، الدكتور عبده الراجحي ، ط2 ، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية ، بدون تاريخ.
- التطور اللغوي مظاهره وعلّله وقوانينه ، الدكتور رمضان عبد التواب ، ط3 ، نشر مكتبة الخانجي-القاهرة 1997م.
- التطور النحويّ للغة العربيّة ، برجشتراسر ، تصحيح وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، ط4 ، نشر مكتبة الخانجي-القاهرة 1994م.
- التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني(ت816هـ) ، مكتبة لبنان-بيروت 1985م.
- التعريف بالتصريف ، الدكتور علي أبو المكارم ، ط1 ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة 2007م.
- تفسير البحر المحيط ، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ(ت745هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرزاق المهدي ، دار أحياء التراث العربي-بيروت ، بدون تاريخ.
- تفسير التحرير والتنوير ، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور(ت1393هـ) ، الدار التونسية للنشر-تونس 1984م.
- تفسير جوامع الجامع ، الشيخ الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت548هـ) ، تحقيق وطبع مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة ، ط1 ، 1421هـ.
- تفسير القرآن الكريم ، السيد عبد الله شبر (ت1242هـ) ، ط1 ، شركة مكتبة الألفين 2006 م.

- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ) ، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا ، ط3 ، دار المعرفة-بيروت 2009م.
- تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710هـ) ، تحقيق يوسف علي بدوي ، مراجعة وتقديم محيي الدين ديب متو ، ط1 ، دار الكلم الطيب-بيروت 1998م.
- التكملة ، أبو علي الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق الأستاذ حسن شاذلي فرهود الأستاذ بكلية الآداب جامعة الرياض ، ط1 ، جامعة الرياض 1981م.
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) ، تحقيق الأستاذ علي حسن هلال ، مراجعة محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب-الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، بدون تاريخ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ) ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربي-القاهرة 2001م.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) ، تحقيق الحافظ المقرئ محمد صدوق الجزائري ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2005م.
- جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، راجعه ونقحه الدكتور عبد المنعم خفاجه ، منشورات المكتبة العصرية -بيروت 1912م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي ، ط1، مؤسسة الرسالة-بيروت 2006م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، محمود صافي ، ط3 ، دار الرشيد-دمشق-بيروت ، دار الإيمان-بيروت 1995م.

- جمع التفسير عند الصرفيين والمفسرين (دراسة مقارنة) ، الدكتور مالك نظير يحيا ، كلية المعلمين بمحافظة جده-جامعة الملك عبد العزيز ، بحث.
- جموع التصحيح والتفسير في اللغة العربية ، الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال ، دار الاتحاد العربي للطباعة- نشر مكتبة الخانجي-القاهرة 1976م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، بدون تاريخ.
- الحجة في عللّ القراءات السبع ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ النّحويّ (ت377هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض ، والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2007م.
- الحماسة ذات الحواشي ، فضل الله الراونديّ (ت571هـ) ، ط1 ، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في النجف الأشرف 1434هـ.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط2 ، المكتبة العلمية-دار الكتب المصرية 1952م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمه ، دار الحديث-القاهرة 1981م.
- دراسات في علم الصرف ، الدكتور عبدالله درويش ، ط3 ، مكتبة الطالب الجامعي-مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية 1987م.
- دراسات في فقه اللغة ، الدكتور صبحي الصّالح ، دار العلم للملايين-بيروت 2014م.
- دراسات لغويّة ، الدكتور مصطفى رجب ، ط1 ، دار العلم والإيمان-كفر الشيخ 2008.
- دراسات لغويّة في القرآن الكريم وقراءاته ، الدكتور أحمد مختار عمر ، ط1 ، نشر عالم الكتب-القاهرة 2001م.

- دراسة في الصوت اللغويّ ، الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب-القاهرة 2004م.
- درة الغواص ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ) ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي القرنيّ ، ط1 ، تحقيق دار الجيل-بيروت ، ومكتبة التراث الإسلاميّ-القاهرة1996م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ) ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السّود ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت 1999م.
- دروس التصريف ، محمد محيي الدّين عبد الحميد (ت1392هـ) ، المكتبة العصرية-بيروت1995م.
- دروس في علم أصوات العربية ، جان كاننينو ، ترجمه صالح القرمادي ، الجامعة التونسية-نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية 1966م.
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) ، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي ، والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1987م.
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجانيّ (ت471هـ) ، تصحيح محمد عبده ، والأستاذ محمد محمود التركي الشنقيطي ، ووقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه ناشره السيد محمد رشيد رضا ، ط3 ، إصدار دار المنار-مصر 1366هـ.
- ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرّحمن المصطاويّ ، ط2 ، دار المعرفة-بيروت 2004م.
- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة-بيروت 1971م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ، لبيد بن ربيعة ، دار صادر-بيروت ، بدون تاريخ.

- ديوان المتنبّي ، أحمد بن الحسين المتنبّي (ت354هـ) ، دار بيروت للطباعة والنشر-بيروت 1983م.
- ردّ الأذهان إلى معاني القرآن ، تفسير أبي بكر محمود جومي رئيس قضاة نيجيريا ، طبع على نفقة مؤسسة غومبي للتجارة 1987م.
- رسالة في اسم الفاعل ، الإمام أحمد بن قاسم العبادي(994هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد حسن عواد ، ط1 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع-جمعية عمال المطابع التعاونية 1983م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط2 ، دار الشؤون الثقافية-بغداد 1987م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، الإمام علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السّخاوي(ت642هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي ، وتقديم الدكتور شاكر الفخّام ، ط2 ، دار صادر-بيروت 1995م.
- سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، جرجي شاهين عطيه ، ط4 ، دار الريحاني-بيروت 2005.
- شذا العرف في فن الصرف ، الأستاذ أحمد الحملوي ، ط2 ، الناشر مؤسسة أنوار الهدى للطباعة والنشر-مطبعة مهر-قم 2003م.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، بهاء الدّين عبدالله بن عقيل (ت769هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط20 ، دار التراث-القاهرة 1980م.
- شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدّين محمد ابن الإمام جمال الدّين محمد بن مالك(ت686هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2000م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، أبو الحسن نور الدين الأشمونيّ (ت929هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي-بيروت 1955م.

- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي ، ط1 ، نشر مكتبة الخريجي-الرياض 1985م.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك(ت672هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، ط1 ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت905هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2000م.
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي(ت669هـ) ، وضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 1998م.
- شرح ديوان المتنبي ، علي بن أحمد الواحدي(468هـ) ، تصحيح الشيخ المعلم في المدرسة الكلية البرلينية فريدخ ديتريصي ، طبع في مدينة برلين 1860م.
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأستراباذي(ت686هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ط2 ، منشورات جامعة قاز يونس-بنغازي 1996م.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ، المسمى البهجة المرضية ، جلال الدين السيوطي(ت911هـ) ، تحقيق محمد بن صالح بن أحمد الغرسي ، ط1 ، دار السلام-القاهرة 2000م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت686هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزقراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية-بيروت 1982م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، مطبعة شريعت-إيران- دار الكوخ للطباعة والنشر 1384هـ.

- شرح الفصيح ، ابن الجبان(توفي بعد 416هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز ، قدّم له الأستاذ إبراهيم الوائلي ، دار الشؤون الثقافية العامة -بغداد 1991م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) ، ط4 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2004م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك(ت672هـ) ، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2000م.
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافيّ الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت368هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2008م.
- شرح مختصر التصريف العزّي في فنّ الصرف ، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني(ت791هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط8 ، نشر المكتبة الأزهرية للتراث 1997م.
- شرح المراح في التصريف ، بدر الدين محمد بن أحمد العيني (ت855هـ) ، تحقيق عبد الستار جواد ، ط1 ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة 2007م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش(ت643هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت 2001م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي (ت807هـ) ، تحقيق فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت 1993م.
- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش(ت643هـ) ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط2 ، دار الأوزاعي-بيروت 1988م.
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها ، العلامة أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 1997م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط4 ، دار العلم للملايين-بيروت 1990م.
- صحيح البخاريّ ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت256هـ) ، فهرسة إسماعيل لطفي جاقان ، مركز الدراسات والأعلام ، دار إشبيليا-الرياض 1979م.
- الصرف في مجالس ثعلب ، الدكتور أحمد عبد اللطيف محمود الليثي ، مكتبة الجيزة العامة-كلية دار العلوم-جامعة القاهرة 1991م.
- الصرف الواضح ، الدكتور عبد الجبار النايلة ، جامعة الموصل 1988م.
- الصرف الوافي ، الدكتور هادي نهر ، ط1 ، عالم الكتب الحديث-أربد-الأردن 2010م.
- الصرف وعلم الأصوات ، الدكتور ديزيره سقال ، ط1 ، دار الصداقة العربية-بيروت 1996م.
- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالةً ، الدكتور ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية-دمشق 1989م.
- صيغ الجموع في القرآن الكريم ، الدكتورة وسمية عبد المحسن محمد المنصور ، ط1،مكتبة الرشد ناشرون-المملكة العربية السعودية-الرياض 2004م.
- صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفية دلالية ، إعداد كمال حسين رشيد صالح ، أطروحة ماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد ، جامعة النجاح الوطنية-نابلس-فلسطين 2005م.
- ظاهرة التبادل اللغويّ بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول ، دفع الله عبدالله سليمان ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الأول ، الآداب(1,2) سنة 1989م.

- ظاهرة جمع التكسير في العربية دراسة لأبرز خصائصها اللفظية والمعنوية ، وافي حاج ماجد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب-الجماعة الأمريكية في بيروت 2003م.
- الظواهر الصوتية عند الكوفيّين في ضوء علم اللغة الحديث ، عباس علي إسماعيل ، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور علي ناصر غالب مقدمة إلى كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة 1999م.
- العربية الفصحى دراسة في البناء اللغويّ ، الأستاذ هنري فليش ، تحقيق دكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب-القاهرة 1997م.
- علم الأصوات ، الدكتور كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة 2000م.
- علم الدلالة العربيّ النظرية والتطبيق دراسة تاريخيّة ، تأصيليّة ، نقدية ، الدكتور فايز الدّاية ، ط2 ، مكتبة الأسد-دار الفكر-دمشق 1996م.
- علم الصرف الصوتيّ ، الدكتور عبد القادر عبد الجليل ، سلسلة الدراسات اللغوية (8)-عمّان 1998م.
- عنقود الزواهر في الصرف ، علاء الدين علي بن محمد القوشجيّ (ت879هـ) ، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور أحمد عفيفي ، ط1،مكتبة دار الكتب المصرية بالقاهرة 2001م.
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت175هـ) ، ط1 ، دار أحياء التراث-بيروت 2001م.
- فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود ، أحمد جابر جبران ، ط1 ، دار العلوم للطباعة-القاهرة ، دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع-جدة 1976م.
- فصول في فقه العربية ، الدكتور رمضان عبد التواب ، ط6 ، مكتبة الخانجي-القاهرة 1999م.
- فقه اللغة المقارن ، الدكتور إبراهيم السامرائيّ ، ط3 ، دار العلم للملايين-بيروت 1983م.

- فك التقليد في علم الصرف ، جبر ضومط ، ويونس الخولي ، المطبعة الأدبية-بيروت 1908م.
- في أصول اللغة ، الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر ، أعده وراجعه نادر صلاح الدين ، ط1 ، مجمع اللغة العربية-القاهرة 2003م.
- في تصريف الأسماء ، الدكتور أمين علي السيد ، ط1 ، نشر مكتبة الزهراء-مصر 1994م.
- في التطبيق النحويّ والصرفيّ ، الدكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية 1992م.
- في فقه اللغة وقضايا العربية ، الدكتور سميع أبو مغلي ، ط1 ، دار جدلاوي-عمان-الأردن 1987م.
- في اللغة والأدب دراسات وبحوث ، الدكتور محمود محمد الطنّاحي ، دار الغرب الإسلامي 2002م.
- القاموس المحيط ، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت 817هـ) ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، ط8 ، مؤسسة الرسالة-بيروت 2005م.
- القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي-القاهرة 1966م.
- القواعد الأساسية للغة العربية ، أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية-بيروت 1354هـ.
- قواعد البنية الصرفيّة في تائية دعبل الخزاعي(ت246هـ) الجمع والإعلال مثالين ، الأستاذ المساعد الدكتور منذر إبراهيم حسين الحلّي ، والأستاذ المساعد عباس علي إسماعيل ، مجلة جامعة أهل البيت (ع) ، العدد السادس عشر ، 2014م.
- قواعد اللغة العربية ، الدكتور مبارك مبارك ، ط3 ، مكتبة المدرسة-دار الكتاب العالمي-الدار الأفريقية العربية-بيروت 1992م.

- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت646هـ) ، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب-القاهرة 2010م.
- الكافي في اللغة ، العلامة طاهر الجزائري الدمشقي (ت1338هـ) ، تحقيق وتقديم أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري ، ط1 ، دار ابن حزم-بيروت 2007م.
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، نشر مكتبة الخانجي-القاهرة 1988م.
- الكناش في النحو والتصريف ، أبو الفداء الأيوبي (ت732هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور جودة مبروك محمد ، ط3 ، مكتبة الآداب-ميدان الأوبرا-القاهرة 2005م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تحقيق غازي مختار طليعات ، ط1 ، دار الفكر-دمشق-سورية 1995م.
- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ) ، ط1 ، دار صادر-بيروت 1300هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة-مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء-المغرب 1994م.
- اللّمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي-عمان-الأردن 1988م.
- اللهجات العربية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة أبناء وهبة حسان-القاهرة 2003م.
- ليس في كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط2 ، مكة المكرمة 1979م.
- المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي (ت571هـ) ، الدكتور عباس علي إسماعيل ، أطروحة دكتوراه

- بإشراف الدكتور سلام موجد خلخال ، كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة كربلاء 2015م.
- المبدع في التصريف ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق وشرح وتعليق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، ط1 ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع-الكويت 1982م.
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت210هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي-القاهرة 1954م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، المطبعة الأميرية بولاق-القاهرة 1935م ، وتم إعادة طبع هذه المجلة بمطابع الدار الهندسية 1994م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) ، ط1 ، دار العلوم-بيروت ، دار المرتضى-بيروت 2006م.
- محاضرات في علم الصرف ، الدكتور علي جابر المنصوري ، والدكتور علاء الدين الخفاجي ، مطبعة التعليم العالي-الموصل 1989م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، أعده للطبعة الثانية وقدم لها محمد بشير الأدلبي ، دار سركين للطباعة والنشر 1986م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، الدكتور محمد الأنطاكي ، ط3 ، دار الشرق العربي-بيروت 1971م.
- مختار الصحاح ، أبو بكر بن عبد القادر الرّازي ، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان-بيروت 1986م.
- مختصر الصرف ، الدكتور عبد الهادي الفضلي ، دار القلم-بيروت ، بدون تاريخ.

- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت458هـ) ، ط1 ، المطبعة الأسيوية الكبرى-بلاق-مصر1316هـ.
- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، الدكتور مصطفى النحاس ، ط1 ، مكتبة الفلاح-الكويت 1981م.
- المزهري في علوم العربية وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، ط3 ، مكتبة دار التراث-القاهرة ، بدون تاريخ.
- المسائل المشككة ، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي (ت377هـ (، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2003م.
- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية (دراسة وصفية تاريخية) ، آمنة صالح الزعبي ، ط1 ، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر-مؤتة 1996م.
- المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ، الإمام إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ) ، أعداد جماعة من العلماء ، المكتبة الإسلامية-القاهرة 2008م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت770هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي ، ط2 ، دار المعارف-القاهرة ، بدون تاريخ.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين ، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه-دار الرسالة-بغداد 1977م.
- معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط3 ، دار عمار-عمان 2007م.

- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، ط3 ، عالم الكتب-بيروت 1983م.
- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم السري(ت311هـ) ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، ط1 ، عالم الكتب-بيروت 1988م.
- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر 2000م.
- معجم الأوزان الصرفية ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1 ، عالم الكتب-بيروت 1993م.
- معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم ، الدكتور محمد محمد داود ، دار غريب-القاهرة 2008م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط2 ، مكتبة لسان العرب ، مطبوعات جامعة الكويت 1988م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل ، ط1 ، عالم الكتب-القاهرة 2008م.
- المعجم المفصل في الجموع ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2004م.
- المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية-بيروت 1997م.
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ) ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر-بيروت 1979م.
- مغني اللبيب عن كتاب الأعراب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني ، ط1 ، دار الفكر-دمشق 1964م.

- مفتاح العلوم ، يوسف أبْن أبي بكر محمد بن علي السكاكِي (ت626هـ) ، ضبطه وكتبه همامشه وعلق عليه نعيم زرزور ، ط2 ، دار الكتب العلمية-بيروت 1987م.
- المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، ط1 ، دار الأمل-مؤسسة الرسالة-بيروت 1987م.
- المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ) ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة-بيروت ، بدون تاريخ.
- المفصل في علم العربيّة ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تحقيق ودراسة فخر صالح قدارة ، ط1 ، دار عمار-عمان 2004م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1 ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى-مكة المكرمة 2007م.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط3 ، القاهرة 1994م.
- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة الدكتور حامد أحمد نيل ، والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة ، دار الكتب والوثائق القومية-مطبعة أم القرى 1998م.
- المقرّب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري ، وعبدالله الجبوري ، ط1 ، مطبعة العاني 1972م.
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الأشبيلي (ت597-669هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، ط1 ، دار المعرفة-بيروت 1987م.

- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ط6 ، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة 1978م.
- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، العلامة لطف الله بن محمد بن الغياث(ت1035هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين ، دار سر عمان للطباعة ، بدون تاريخ.
- المنجد في اللغة ، لويس معلوف ، ط19 ، مطبعة الكاثوليكية-بيروت ، بدون تاريخ.
- من سعة العربية ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط1 ، دار الجيل-بيروت 1994م.
- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازنيّ ، ابن جني (ت392هـ) ، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والأستاذ عبدالله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده-القاهرة 1960م.
- من قضايا اللغة ، الأستاذ الدكتور مصطفى النحاس ، ط1 ، مطبوعات جامعة الكويت-مطبعة الفيصل-مجلس النشر العلمي في الجامعة-الكويت 1995م.
- المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ، عبدالله بن يوسف الجديع ، ط3 ، نشر الجديع للبحوث والاستشارات-ليدز-بريطانيا ، مؤسسة الرايات-بيروت 2007م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة-بيروت 1980م.
- المذهب في علم التصريف ، الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي ، والدكتور هاشم طه شلاش ، والدكتور عبد الجليل عبيد حسين ، ط1 ، مطابع بيروت الحديثة 2011م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية ، الأستاذ سعيد الأفغانيّ ، دار الفكر-بيروت 2003م.

- نحو اللغة العربية قواعد النحو والصرف ، الدكتور محمد أسعد النادري ، ط2 ، المكتبة العصرية-بيروت 1997م.
- النحو الوافي ، الدكتور عباس حسن ، ط3 ، دار المعارف-مصر 1974م.
- النحويون والقرآن ، الدكتور خليل بنيان الحسون، ط1 ، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان-الأردن 2002م.
- نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف ، الدكتور صادق بن محمد صالح البيضاني ، ط2 ، مدينة العين 1421هـ.
- نظرات في جموع الثلاثي ، محمد فريد أبو حديد ، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر ، الجزء التاسع 1957م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، أبو حيان النحويّ الأندلسيّ الغرناطيّ (ت745هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة-بيروت 1985م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمريّ (ت476هـ) ، قرأه وضبط نصّه الدكتور يحيى مراد ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت 2005م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الإمام جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت911هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدّين ، ط1 ، منشورات محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت 1418هـ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، علي بن أحمد الواحديّ (ت468هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، ط1 ، دار القلم-دمشق ، الدّار الشّاميّة-بيروت 1995م.

Abstract

The research is about a Qur,anic text in the book of the Holy Quran and its statement to Muhyi al-Din al-Darwish ,Through this researcher, The researcher attempted to uncover the efforts of a great scientist in Arabic, as well as trying to collect , as well as the researcher's attempt to collect the pieces of this article and linking between the parts of the book to be a special science Drainage science, to increase the library of the Arabic language, with more important literature for this important article,especially as they are engaged in the rehab of the Holy Quran as well as to study some of the topics according to the lesson morphology,but the subject of advertising.

The nature of the research required that it be divided into three chapters,preceded by an introduction,followed by a conclusion,and a list of the research.

In the first chapter,the researcher dealt with the derivatives,which were divided into two parts:the sources of the sources,which were distributed to the sources of the original source,the source of the meme,the source of the time and the body,and last but not least the multiple sources of the single verb,the derivatives structures,which were also divided into the name of the actor,Exaggeration,the name of the verb,what is expressed by the formula of effect,and the name of time and space,as well as the name of the machine and the detail.

The second chapter is entitled Collective,and includes the collection buildings contained in the book of the Quran and its statement,except the buildings of the gathering of the masculine peace,feminine peace the gathering of the breaker,the name of the collective sex,the name of the plural,the collection of the plural.

In the third chapter,the researcher dealt with some of the topics of the secret category in the book of the interpretation of the Holy Quran and its statement,and discussed it under the title of various literary investigations,which included the structure of the three dimensional act of the structured structure,the substitution and in light of modern linguistic theory ,with the derivatives and diminution.

Finally,she discussed the main findings of the research.

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
University of Kerbala
Faculty of Islamic sciences
The department of Arabic language



**The morphological search in the book of the
interpretation of the Holy Quran and its
statement to Muhyi al-Din DarwiSh(1402 A.H-
1982 A.D)**

A message from submitted by

Maryam Hassan Mohamed

To College of Islamic Sciences Council-University of Kerbala

It is of the requirements for obtaining a master's degree in

Arabic Language and Literature/Language.

Ashraf

pr. Abass Ali Ismail

SEPTEMBER 2017 A.D

THU AL-HIJA 1438 A.H.